

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في تقييم وضعية المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2020)

تحت إشراف الأستاذة:

- إيمان خلفلاوي

من إعداد الطالبين:

- محمد أنيس أولادضياف

- محمود أنيس زيو

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والحمد لله حمدا كثيرا على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى توفيقه وتسهيله لنا في إنجاز هذا البحث.

نتقدم بجزيل الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة "إيمان خلفاوي" على كل ما قدمته لنا من توجيهات وارشادات أثناء إشرافها لنا على إنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

وشكراً

إهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم

تستطيعوا فأدعوا له"

وعملًا بهذا الحديث واعترافًا بالجميل، نحمد الله عزوجل ونشكره على أن وفقنا
لإتمام هذا العمل المتواضع.

وإلى روح أبي الطاهرة "نور الدين" رحمة الله عليه صاحب السيرة العطرة
والفكر المستنير الذي كان ظلاً بارداً في هجير الحياة فلن أنسى فضله عليا
وتشجيعه ونصائحه التي كانت السبب الأول في بلوغي التعليم العالي أسأل الله أن
يرحمه ويسكنه فسيح جناته.

وأخيرًا لن أنسى أن أعبر عن بالغ تحياتي إلى أمي الحبيبة وإلى إخوتي الأعمام
وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

محمد أنيس

إهداء

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم، والصَّلَاة والسَّلَام على من لا نبي بعده، والحمد لله حتى يبلغ الحمد

منتهاه، أما بعد

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى قرة عيني، وسندي في الحياة، إلى من أنارت لي دربي،

وشقيت لأنعم بالهناء ولم تبخل عليّ بشيء: والدتي، أطال الله عمرها.

إلى من ساندني طيلة حياتي في السراء والضراء: أخي رعاه الله.

إلى كل من جمعني بهم مشواري الدراسي، إلى كل من علمني حرفاً منذ نعومة أظفاري.

أسأل الله تعالى أن يجمعني بكم في أعلى مراتب الجنة.

محمود أنيس

قائمة المحتويات

الصفحة	العناوين
-	البسملة
-	الشكر والتقدير
-	الإهداء
I	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ - و	المقدمة العامة
الفصل الأول: التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية
3	المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية
5	المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية
9	المطلب الثالث: بيئة المؤسسة الاقتصادية ومخاطرها
14	المبحث الثاني: أساسيات حول التعثر المالي
14	المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي
19	المطلب الثاني: أسباب التعثر المالي وأعراضه
24	المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي
28	المبحث الثالث: طرق علاج التعثر المالي
28	المطلب الأول: إعادة الهيكلة
31	المطلب الثاني: التطهير المالي
32	المطلب الثالث: الاندماج والتصفية
35	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أساسيات التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: ماهية التنبؤ بالتعثر المالي
38	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي وخطواته
39	المطلب الثاني: أهمية التنبؤ بالتعثر المالي
40	المطلب الثالث: أساليب التنبؤ بالتعثر المالي وعوامل اختيارها
44	المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية
44	المطلب الأول: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التوازن
46	المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نسب السيولة والنشاط
51	المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نسب الربحية والهيكلة
55	المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
55	المطلب الأول: لمحة عن نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
56	المطلب الثاني: عرض بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
68	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2020)	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر
71	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
73	المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة محل الدراسة
74	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة وشرح مكوناته
80	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020)
80	المطلب الأول: عرض الميزانية العامة
88	المطلب الثاني: عرض أرصدة جدول حسابات النتائج

91	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية
105	المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020)
105	المطلب الأول: نموذج "Taffler"
106	المطلب الثاني: نموذج "Kida"
108	المطلب الثالث: نموذج "Sherrod"
111	خلاصة الفصل الثالث
113	الخاتمة
117	قائمة المراجع
128	الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	مراحل التعثر المالي	1-1
57	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Beaver"	1-2
59	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Altman and McCough"	2-2
60	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler and Tisshaw"	3-2
61	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler"	4-2
63	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Springate"	5-2
64	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Kida"	6-2
65	معاملات التمييز المعدلة وفق نموذج "Zmijewski"	7-2
66	درجة مخاطر القروض بالنسبة لنموذج "Sherrod"	8-2
67	أوزان المؤشرات المستعملة في نموذج "Sherrod"	9-2
80	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة (2015-2017)	1-3
82	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة (2018-2020)	2-3
84	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الخصوم للفترة (2015-2017)	3-3
86	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الخصوم للفترة (2018-2020)	4-3
88	أرصدة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)	5-3
90	أرصدة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)	6-3
92	حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)	7-3

93	حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)	8-3
94	حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	9-3
95	حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	10-3
96	حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	11-3
98	حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	12-3
99	حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	13-3
100	حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	14-3
101	حساب نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	15-3
103	حساب نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	16-3
105	تطبيق نموذج "Taffler" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	17-3
107	تطبيق نموذج "kida" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	18-3
108	تطبيق نموذج "Sherrod" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	19-3

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	مراحل التعثر المالي	1-1
57	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Beaver"	1-2
59	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Altman and McCough"	2-2
60	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler and Tisshaw"	3-2
61	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler"	4-2
62	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Springate"	5-2
63	النسب المالية المستخدمة في نموذج "Kida"	6-2
65	معاملات التمييز المعدلة وفق نموذج "Zmijewski"	7-2
65	درجة مخاطر القروض بالنسبة لنموذج "Sherrod"	8-2
66	أوزان المؤشرات المستعملة في نموذج "Sherrod"	9-2
80	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة (2015-2017)	1-3
82	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة (2018-2020)	2-3
84	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الخصوم للفترة (2015-2017)	3-3
86	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الخصوم للفترة (2018-2020)	4-3
88	أرصدة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)	5-3
90	أرصدة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)	6-3
92	مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)	7-3

قائمة الجداول

93	مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)	8-3
94	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	9-3
95	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	10-3
96	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	11-3
98	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	12-3
99	نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	13-3
100	نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	14-3
101	نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2015-2017)	15-3
103	نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر (2018-2020)	16-3
105	تطبيق نموذج "Taffler" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	17-3
107	تطبيق نموذج "kida" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	18-3
108	تطبيق نموذج "Sherrod" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)	19-3

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
128	الاتفاقية	1
129	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2015	2
130	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2015	3
131	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2015	4
133	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2016	5
134	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2016	6
135	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2016	7
137	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2017	8
138	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2017	9
139	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2017	10
141	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2018	11
142	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2018	12
143	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2018	13
145	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2019	14
146	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2019	15
147	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2019	16
149	الميزانية المالية لجانب الأصول عمر بن عمر لسنة 2020	17
150	الميزانية المالية لجانب الخصوم عمر بن عمر لسنة 2020	18
151	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر لسنة 2020	19

هفدفة حافة

لقد عرف الاقتصاد تطورا على مدى العصور، من الاقتصاد المنغلق والموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار، ثم إلى الرغبة في التوسع من أجل تنمية كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وكذلك خلق ثروة للأفراد، مما أدى إلى محاولة تعظيم الثروة الخاصة بهم وذلك عن طريق القيام بمختلف الاستثمارات اعتمادا على وسائل مختلفة سواء مادية كانت أو بشرية، مما أدى إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية والتي تعتبر القلب النابض للجانب الاقتصادي خاصة والجانب الاجتماعي عامة.

وأدت هذه التطورات إلى ظهور مشاكل وعراقيل في المحيط الذي تنشأ فيه المؤسسة، سواء الداخلي أو الخارجي منها مما وجب على هذه المؤسسات محاولة التحوط والتأقلم مع مختلف المتغيرات والمشاكل والمخاطر التي قد تصادفها خلال دورة حياتها، وذلك من أجل ضمان كل من البقاء، النمو وباقي الأهداف الثانوية للوصول إلى الهدف الرئيسي، ويكون ذلك عن طريق كل من التمويل المناسب والاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية.

ويعتبر حسن التسيير المالي من الأساسيات التي يجب توفرها في المؤسسات من أجل معرفة إن كانت المؤسسة على خطى الطريق الصحيح أو في طريق الإفلاس والتعثر، فالبنوك عادة هي المصادر الأولى للتمويل أي أن هناك علاقة بين كل من المؤسسات والبنوك، فإذا وقعت المؤسسات في حالة تعثر مالي فذلك يؤثر سلبا على البنوك، فخطر التعثر المالي يعني كذلك خطر عدم تسديد القروض، والتي تتمثل في النشاط الأساسي للبنوك.

وبذلك فإن التعثر المالي من أهم التحديات التي قد تواجه المؤسسة، وكذلك من أكبر المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيارها، سواء بالنسبة للبنوك كفقدان الثقة بسبب العسر المالي الذي قد يؤدي إلى استحالة تسديد الديون أو الخروج من السوق بسبب عدم القدرة على الاستمرارية والمنافسة، كون هذه الأهداف متعلقة بالوضع المالي للمؤسسة. مما يؤثر سلبا على كل من المؤسسة، المجتمع والاقتصاد وقد يؤول الأمر إلى التصفية في أسوأ الحالات، ولهذا يجب التنبؤ بالتعثر المالي قبل فوات الأوان.

فكون المؤسسات عرضة لمخاطر التعثر أدى إلى وجوب استخدام الأساليب والمؤشرات المالية، كالتشخيص والتحليل المالي لمعرفة مشاكل المؤسسة التي تواجهها حاليا من أجل إيجاد حلول مثلى، وكذلك معرفة مؤشرات التعثر المالي من أجل اتخاذ القرار المالي المناسب لتخطي الأزمات ومواجهة التحديات وذلك لمنع حالات الفشل التام.

1- إشكالية الدراسة

أصبح التعثر المالي مصدر قلق للعديد من المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين بسبب عدم وجود أساليب مطلقة، دقيقة وموحدة لقياس كفاءة المؤسسات ومعرفة المؤسسات المتعثرة من غيرها، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد بسبب رفض البنوك للتعامل مع مثل هذه المؤسسات وتجنب المستثمرين لها مما قد يوقعها في مشاكل التمويل.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ما مدى مساهمة النماذج الكمية في الكشف عن التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية؟
- وللإجابة عن هذا التساؤل استوجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- هل تعتبر نماذج التنبؤ بالتعثر المالي كافية لمعرفة الحالة المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي؟
- هل تختلف قيم ونتائج نماذج التنبؤ من نموذج لآخر؟

2- فرضيات الدراسة

- للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- نماذج التنبؤ بالتعثر المالي كافية لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة.
- توجد علاقة بين المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
- النتائج التي تقدمها نماذج التنبؤ بالتعثر المالي تختلف من نموذج لآخر.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناول مؤشرات التعثر المالي وقدرتها على الكشف المبكر لتجنب الخسائر المالية عن طريق التنبؤ بالوضع والمخاطر المستقبلية، وكذلك تقييم حالات المؤسسات الاقتصادية.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- توضيح التعثر المالي وأسبابه وطرق علاجه والوقاية منه؛
- التعرف على مؤشرات التحليل المالي؛
- التعرف على نماذج التنبؤ الأكثر استخداما؛
- تطبيق نماذج التنبؤ على المؤسسة قيد الدراسة وتقييمها.

5- أسباب ودوافع اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- علاقة الموضوع بالتخصص، كون الموضوع مرتبط بدراستنا وتخصصنا؛
- الاهتمام بمجالي التحليل والتشخيص المالي؛
- قلة المواضيع والأبحاث المتناولة للبحث؛
- محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسات الاقتصادية.

6- منهج وأدوات الدراسة

- الجانب النظري

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي لظاهرة التعثر المالي، وذلك بالاعتماد على الكتب، التقارير، المجلات والمقالات سواء العربية كانت أو الأجنبية.

- الجانب التطبيقي

قمنا في هذا الجانب بالاعتماد على الجانب التحليلي بتطبيق بعض نماذج التنبؤ على المؤسسة محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والمعلومات المتحصل عليها من دائرة المحاسبة والمالية للمؤسسة.

7- الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات اهتمت بموضوع التعثر المالي عامة واستخدام النماذج للتنبؤ بالفشل المالي خاصة، نذكر منها:

- دراسة انتصار سليمان: تحت عنوان: التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أسباب تعثر بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وكذلك معرفة إذا كانت هناك طريقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان، وتوصلت الى:

- أن أسباب التعثر المالي تنجم عن أخطاء داخلية بسبب السياسات الخاطئة المتبعة من طرف المسؤولين، أو أسباب خارجية ناجمة عن المحيط عن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة؛

- عدم إمكانية تطبيق نموذج معين على مؤسسات ناشطة في بيئة غير البيئة التي أنشئ من أجلها، لأنه قد يعطي نتائج مشكوك فيها.

- دراسة عزت هاني عزت أبو شهاب: رسالة بعنوان: مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2018.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة إمكانية تطبيق نموذج كيدا الخاص بالتنبؤ بالتعثر المالي على الشركات المدرجة في بورصة عمان وتم اجراء الاختبار على الشركات المستمرة خلال فترة (2011-2016) وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن نموذج كيدا يمكن الاعتماد عليه في تصنيف الشركات التي تكون في حالة حرجة ومآلها التصفية؛

- يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي ولكن بدرجة ثقة متدنية.

يوصي الباحث على أن نموذج كيدا بحاجة الى تعديل في بعض النسب المالية لما يتوافق مع البيئة المستعمل فيها،

بالإضافة الى وجوب استخدام نموذج آخر من نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أجل التأكد من النتائج.

- دراسة محمد نواف عابد: مقال تحت عنوان: استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 13، 2020
- هدفت هذه الدراسة الى تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين قصد التعرف على الاحتمال المستقبلي لفشل هذه الشركات، خلال الفترة (2012-2018) وتوصل الباحث الى:
- أن نموذج كيدا من النماذج الرياضية الإحصائية سهلة الاستخدام وسريعة التطبيق؛
- إمكانية تطبيق نموذج كيدا على جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة النشاط الاقتصادي لاحتوائه على العديد من المؤشرات المالية.
- يوصي الباحث على ضرورة دراسة أسباب ضعف الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة، كون انخفاض أداء الشركات يؤثر على الاقتصاد الفعلي للدولة.

8- صعوبات الدراسة

تكمن أهم صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة قيد الدراسة نظرا لسريتها.
- قلة المراجع العربية وصعوبة ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية نظرا لوجوب الدقة.

9- حدود الدراسة

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المؤسسة الاقتصادية "مجمع عمر بن عمر" من خلال اجراء دراسة تطبيقية وميدانية للحصول على البيانات المالية والوثائق المحاسبية اللازمة.
- الحدود الزمانية: تمثلت حدود الدراسة في الفترة الممتدة من 2015 الى 2020.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تطبيق نماذج التنبؤ التي تتوافق وتتطابق مع نشاط مؤسسة عمر بن عمر.

10- هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية موضوعنا واختبار صحة الفرضيات قسمنا الدراسة من ثلاثة فصول وتتضمن جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. حيث تضمن الجانب النظري فصلين بينما خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي، وقد خصص الفصل الأول الى التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية وتطرقنا فيه الى عموميات حول المؤسسة الاقتصادية، أساسيات حول التعثر المالي وطرق علاج التعثر المالي.

أما الفصل الثاني فهو يخص أساسيات التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، ويتم التطرق فيه الى ماهية التنبؤ بالتعثر المالي، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

بينما تناول الفصل الثالث دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر، تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2015-2020) وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

الفصل الأول

التعثر المالي في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد

يعتبر التعثر المالي من أكبر المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مهما اختلفت نشاطاتها وأهدافها، ولا يوجد سبب وحيد محدد لهذه الظاهرة، فقد اختلفت المفاهيم والأسباب كما اختلفت طرق علاجه والحد منه في بعض الحالات، ولكن تكمن المشكلة في محاولة التنبؤ به قبل حدوثه أو قبل فوات الأوان، وذلك من أجل تجنبه مبكرا لكيلا يؤثر سلبيًا سواء على الاقتصاد الكلي أو الجزئي، ومن أجل أخذ الحيطة والحذر ومعرفة كيفية التصرف عند حدوثه، ولهذا يجب علينا التعرف على مشكلة التعثر المالي وعلاقته بالمؤسسة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى المؤسسة الاقتصادية ومشاكل بيئتها التي تتعلق بالجانب المالي، وكذلك التعثر المالي، مفاهيمه، أسبابه وأعراضه وطرق علاجه.

ولغرض توضيح مفهوم التعثر ومختلف جوانبه سنقسم هذا الفصل إلى:

- عموميات حول المؤسسة الاقتصادية؛

- أساسيات حول التعثر المالي؛

- طرق علاج التعثر المالي.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية العضلة التي تحرك الاقتصاد سواء كان الجزئي أو الكلي، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، ولما لها من فوائد سواء للملاك أو للمجتمع، أو البيئة التي تمارس فيها نشاطها، كالعملاء والموردين، وستقوم في هذا المبحث بعرض لمفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية، ثم سنعرض أهم المخاطر التي تواجهها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية

اختلفت المفاهيم والتعريفات حول المؤسسة الاقتصادية نظرا لتنوع أنشطتها وتعدد أهدافها الثانوية وسبل الوصول إليها واختلاف أحجامها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

تعرف المؤسسة على أنها "جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج."¹

يمكن تعريفها كذلك على أنها "مجموع عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتنظم وتسير بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها آليات مراقبة التسيير."²

كما يمكن الإشارة الى المؤسسة الاقتصادية على أنها: "الفضاء التجاري والإنتاجي الذي يضم مختلف الموارد البشرية والمادية والتنسيق فيما بينها ضمن أنشطة متباينة، قصد تقديم سلع أو خدمات أو تخزينها لبلوغ الأهداف المسطرة."³

وهي منظمة ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية، الإعلامية والمادية المتعلقة بالموارد البشرية بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني، وتعرف على أنها:

¹ وائل رفعت علي، إبراهيم جابر السيد، الإدارة المالية وسوق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 28.

² هودة صلطان قدوري، محمد بن سعيد، دورة حياة المؤسسة الاقتصادية وأثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014، ص 55.

³ سعيدة حيي، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 58، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المسيلة، 2021، ص 966.

"عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية، بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تحددها الإدارة حتى تحقق أرباح و منافع اقتصادية"¹.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية هي كيان يتميز بالاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج من أجل تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وضمان الربح والاستمرارية ونستنتج كذلك بأنها:

- كيان مستقل يضم عناصر الإنتاج؛
- تسعى لتحقيق الأهداف وبناء قيمة مضافة؛
- تحول الوسائل المالية والفكرية الى عوائد وطرق للوصول الى الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الخصائص والصفات التي يجب توفرها حتى نطلق عليها تسمية مؤسسة اقتصادية، نورد أهمها فيما يلي:²

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- أن تكون لها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى الى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين... الخ؛
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، وذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فلا توجد مؤسسة منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجمع الاقتصادي، فبالإضافة الى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي تقلل من معدلات البطالة.

¹ محمد سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول الى التميز، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص 28.

² عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 25، 26.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

تتعدد وظائف المؤسسة باختلاف أنواعها، وهاته الوظائف يمكن أن تختلف دون أن تختلف الأهداف، وذلك نظرا لتعاملهم مع نفس العوامل المختلفة من عوامل اجتماعية، اقتصادية... الخ، وفيما يلي عرض لأهداف المؤسسة وأهم وظائفها.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية

المقصود بأهداف المؤسسة هي نقطة الوصول أو محطة المؤسسة المرغوبة وفق عناصر مختلفة، ولنلخص أهم هذه العناصر فيما يلي:¹

1- الأهداف الاقتصادية

تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

أ- تحقيق الربح

يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا نظرا الى حاجة المؤسسة الى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تحديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

ب- تحقيق متطلبات المجتمع

إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت:

- تحقيق طلبات المجتمع (المستهلكين)؛
- تحقيق الأرباح.

ت- عقلنة الإنتاج

يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة الى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف وعكس ذلك يؤدي الى افلاس المؤسسة.

¹ فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص ص14، 12.

1- الأهداف الاجتماعية

تمثل الأهداف الاجتماعية في المؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهوداتهم، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات تكنولوجيا، مما جعل رغبتهم تتزايد باستمرار (منتوجات جديدة،... الخ)، وبالتالي ما على المؤسسات إلا تحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل؛
- الدعوة الى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي والسياسي، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، أو بعبارة أخرى ترسيخ ثقافة المؤسسة لدى عمالها؛
- توفير التأمينات والمرافق للعمال (التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد... الخ)، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم... الخ.

2- الأهداف الثقافية والرياضية

تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي، من بينها:

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال (المسرح، المكتبات، الرحلات..)، لأن ذلك له أثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر؛
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة، وبالتالي فلا بد من تدريبهم (سواء الجدد أو القدامى) تدريبا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة، وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة؛
- تخصيص أوقات للرياضة، حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، فضلا عن إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

3- الأهداف التكنولوجية

- وذلك من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تحتوي على العديد من الوظائف المختلفة لضمان السيولة والديمومة ومن أجل البقاء دون الخروج سواء من السوق أو الخروج عن النشاط، وتختلف الوظائف في المؤسسات بحسب نوع المؤسسة، طبيعة نشاطها وحجمها، وتمثل الوظائف الأساسية فيما يلي:

1- وظيفة التسويق

هي الوظيفة التي تضم العمليات الخاصة بالزبائن والعملاء من تقديم سلع وخدمات مقابل أسعار مناسبة لكسب حصة سوقية وعوائد مقابل المعروضات.

ويمكن تعريف التسويق على أنه: "العملية الخاصة بتخطيط، تنفيذ، تسعير، ترويج وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات اللازمة لإتمام عملية التبادل التي تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات".¹

2- وظيفة الإنتاج

يعرف النظام الإنتاجي على أنه: "مجموعة من الأجزاء أو الأنشطة المتداخلة والتي ترتبط ببعضها البعض بعلاقات منطقية تكفل تحقيق التكامل والتناسق فيما بينها في أداء مهمتها الأساسية، والتي تتمثل في تحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات المرغوب فيها، أي بمعنى أن النظام الإنتاجي هو ذلك النظام الذي يتم بمقتضاه إنتاج السلع والخدمات في صورتها النهائية".²

3- وظيفة التمويل

تعتبر وظيفة التمويل أحد أهم الوظائف الأساسية للمؤسسات الإنتاجية، وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنها: "نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتوجات من السلع والخدمات التي سيعاد بيعها".³

4- الوظيفة الإدارية

اختلف العلماء والباحثون في الاتفاق على تعريف واحد للإدارة، كما لم يتفقوا على تحديد واضح لوظائفها، ويمكن تعريف هذه الوظائف كما يلي:⁴

¹ خالد سليمان، التسويق فن التحدث والتفاوض، مؤسسة وكالة الصحافة العربية، مصر، 2022، ص 12، 13.

² عبد الرحمان بن عنتر، إدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية مدخل تحليلي، الطبعة 1، دار البازوري للنشر، لبنان، 2011، ص 63.

³ رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 113.

⁴ أبو النصر، أحمد مدحت، إدارة التنمية البشرية الاتجاهات المعاصرة، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2007، ص 43.

صنع القرارات: وظيفة صنع القرارات هي جوهر عملية الإدارة، وتتضمن هذه الوظيفة سلسلة من الخطوات القائمة على أساس بعض المعايير والتي تهدف الى الاختيار الواعي بتحديد البديل الأنسب بين البدائل المتاحة لمواجهة موقف محدد.

التخطيط: يشمل وضع الأهداف والمعايير ورسم السياسات والإجراءات والتنبؤات وإعداد الميزانيات، ووضع برامج ومشروعات للعمل والجدول الزمنية لها.

التوجيه: يشمل القيادة والإشراف والاتصال والتحفيز.

التنظيم: يشمل وضع هيكل تنظيمي مناسب، وهيئة وتطوير بنية الوظائف الإدارية المتداخلة بناء على متطلبات التخطيط، وتوزيع المسؤولية المخطط لها على الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف.

الرقابة: الهدف من الرقابة هو رصد الأخطاء والقيام بتصحيحها والعمل على تجنبها مستقبلا.

5- وظيفة التمويل

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يتركز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.¹

والوظيفة المالية هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها الى البحث عن الأموال من مصادر مختلفة وممكنة للمؤسسة الاقتصادية في إطار حاجاتها، وبرامجها وخططها الاستثمارية.²

6- وظيفة الموارد البشرية

ويقصد بالموارد البشرية أنها مجموعة الوسائل المادية، التقنية والبشرية المخصصة من أجل تكوين العامل البشري، تسييره اليومي ومتابعته في المدى المتوسط والطويل طبقا لاستراتيجية محددة.³

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الطبعة 1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2019، ص 159.

² رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 70.

³ ناصر داداي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 6.

المطلب الثالث: بيئة المؤسسة ومخاطرها

وهي في العادة المحيط الذي تتعامل معه المؤسسة، سواء في الجانب الداخلي من إدارة وتسيير، أو الجانب الخارجي مع مختلف المتعاملين والفئات الأخرى المرتبطة بالنشاط والأهداف.

الفرع الأول: بيئة المؤسسة

1- تعريف بيئة المؤسسة

محيط المؤسسة يتشكل من مجموعة من العناصر التي لها علاقة مع المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.¹ ما يراه "DILL" من أن محيط العمل الخاص بالمؤسسة هو: "ذلك الجزء من المحيط الإداري الذي يلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، ويتكون هذا المحيط من خمس مجموعات من المتعاملين هي الزبائن والموردين والعاملين والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط والتأثير كالحكومات واتحاد العمال وغيرها".²

يشير "طومسون" إلى البيئة بأنها: "مجموعة المتغيرات أو القيود أو المواقف والظروف التي هي بمنأى عن رقابة المنظمة، وبالتالي يجب على الإدارة أن توجه جهودها لإدارة البيئة والمؤسسة معا".³

أي أن البيئة هي مجموعة العوامل التي تحيط بالمؤسسة، وتتأثر بها وتؤثر فيها.

2- أنواع بيئة المؤسسة

يمكن تمييز نوعين مختلفين من أنواع البيئة، ويتمثلان في:

أ- البيئة الداخلية: وتعرف على أنها نتاج تفاعل مجموعة من العناصر والأنظمة التي تتكون منها المنظمة، والتي تمتاز بتأثيراتها المتبادلة والمتداخلة، وتمثل أهمية البيئة الداخلية لأي مؤسسة عن طريق تحديدها لمواطن القوة ومواقع الضعف، فيها لجميع أنشطتها ومكوناتها، وربطها في البيئة الخارجية، وتمثل البيئة الداخلية الهوية الخاصة للمؤسسة والتي لا يمكن تمثيلها في مؤسسة أخرى.⁴

¹ رائد محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص 19.

³ عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص 20.

⁴ زينة محمود أحمد، العلاقات والميزة التنافسية في المصارف، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 121.

للبيئة الداخلية عدة عوامل أو مكونات، والمقصود بها تلك البيئة الخاصة بالمؤسسة ذاتها من حيث الأفراد العاملين بها والقدرات الإدارية المتاحة لها، وما تتمتع به من جوانب جيدة وغير جيدة في الأداء الخاص بالمؤسسة.¹

وتتمثل أهم العوامل فيما يلي:²

- الهيكل التنظيمي: ويتضمن الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والشؤون القانونية والتحويل والمحاسبة وكل الأنشطة الداعمة الأخرى من الاتصالات، السلطة، وسلسلة القيادة والذي يتم وصفه في الخريطة التنظيمية؛
- الثقافة التنظيمية: وتشمل التوقعات والمعتقدات والقيم المشتركة فيما بين أعضاء المؤسسة؛
- الموارد: وتشمل أصول وممتلكات الشركة، من أصول مادية ومهارات وقدرات بشرية ومواهب إدارية، وأدوات تكنولوجية.

ب- البيئة الخارجية: ويمكن إعطاء مفهوم للبيئة الخارجية على أنها مجموع الأنظمة والعوامل الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة وتؤثر وتتأثر بها، ويتم ربطها مع البيئة الداخلية للمؤسسة والموارد المتاحة، وللبيئة الخارجية كذلك عوامل ومتغيرات، ويقصد بها مختلف العوامل الخارجية التي لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها، وتمثل هذه العوامل في:³

- العوامل الاجتماعية: وهي القوى والعوامل التي تؤثر في سلوك وعادات وتقاليد المجتمع؛
- العوامل الاقتصادية: وهي القوى والعوامل التي تنظم تبادل المواد والأموال والمعلومات بين أفراد ومؤسسات المجتمع؛
- عوامل المعرفة والتقنية: وهي العوامل المنتجة للمعارف والمنتجات والخدمات الجديدة المتطورة والتقنيات والأساليب والطرق الإنتاجية والخدمية الجديدة التي تساهم في تطور وتقدم المجتمع؛
- العوامل السياسية: وهي القوى السياسية النابعة من تفاعلات المجتمع وهي القوى السياسية التي تصدر وتنفذ قوانين ولوائح لتنظيم وحماية المجتمع ومؤسساته ومصالحه؛
- العوامل الدولية: وهي القوى والعوامل الناجمة عن تفاعل وتعامل الشعوب والدول والحكومات والمؤسسات على المستوى الإقليمي والعالمي.

¹ خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية -مدخل اتخاذ القرار-، الطبعة 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 38، 39.

² عائشة يوسف الشميلي، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 73.

³ الهادي مشعال، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010، ص 228.

الفرع الثاني: مخاطر بيئة المؤسسة الاقتصادية

تتعرض المؤسسة أثناء قيامها بنشاطها للعديد من المخاطر نقسمها الى مخاطر خارجية ومخاطر داخلية كما يأتي:

1- المخاطر الخارجية: وهي المخاطر التي تخص العوامل الخارجية لبيئة المؤسسة ويمكن تقسيمها الى:

■ مخاطر خارجية عامة: وتنقسم إلى:

– المخاطر الاجتماعية: والتي تخص الجانب الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة،

كالقيم والأخلاقيات الخاصة بالأفراد أو بالمجتمع، وتؤثر من خلال فهم سلوك وميول أذواق العملاء،

ولهذا يجب على المؤسسة توجيه منتجاتها وفق ما يتلاءم مع تقاليد ومعتقدات المجتمع.¹

– المخاطر الاقتصادية: وتمثل عادة في المخاطر الخاصة بتقلبات الأسواق وفيما يتعلق بالحركة العامة للأسعار

وبسبب تقلبات السياسات الاقتصادية الكلية ومن مؤشرات تقلبات أسعار السلع وأسعار صرف العملات

وأسعار الفوائد أو العوائد.²

– المخاطر التكنولوجية: وهي محاولة المؤسسة لبناء تكنولوجيا جديدة من أجل الريادة إلا أن ذلك قد يؤدي

إلى فشلها وهدر مواردها المستعملة، وذلك كون بعض أنواع التكنولوجيا مكلف في البداية.³

– المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي ترتبط بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تحد من الانتشار والتوسع،

وترتبط كذلك بعدم وضع القيود المالية موضع التنفيذ.⁴

– المخاطر الطبيعية: هي الكوارث الطبيعية التي تؤثر على المؤسسة كالزلازل والأعاصير.. الخ، والتي قد تضر

سواء بنشاط المؤسسة كحالة عامة، أو بموقعها كحالة خاصة.

■ مخاطر خارجية خاصة: وهي مختلف المخاطر الخارجية التي تؤثر على مؤسسة ما دون غيرها، وقد تؤثر

على نشاطها الاقتصادي، المالي، التجاري، الخدماتي أو الصناعي، وتخص العناصر التالية:

¹ طلال محمد الجعاوي، ساكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2013، ص 17.

² محمد أحمد الأفندي، مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2021، ص 247.

³ خالد أحمد علي محمود، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والدكاء الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019،

ص 222.

⁴ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص 19.

- الأسواق: وهي العلاقة بين إدارة المؤسسة والبيئة الخارجية، وتشمل العديد من التحديات يمكن إيجازها كما يلي:¹
- أ– المنافسة التي يفرضها المتنافسون الجدد أو القدامى: أي أن المؤسسة في خطر خسارة حصصها السوقية في حالة عدم المعرفة بأحوال السوق؛
- ب– تحديات من قبل السلع والخدمات البديلة؛
- ج– تحديات من قبل الموردين: وهي قوة تهدد المؤسسة، وتتحدد بعدة عوامل مثل: العدد، مدى توفر البدائل المقدمة من طرف الموردين...الخ؛
- د– تحديات من قبل الزبائن: ويمثلون كذلك تهديد للمؤسسة وتتحدد قوتهم عن طريق العديد من العوامل مثل: العدد، محدودية سلع المؤسسة المعروضة، ربحية المشتري...الخ.
- البنوك: وتسمى هذه المخاطر من منظور البنك بالمخاطر الائتمانية، وهي عدم رغبة أو قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها في الوقت المحدد مما تؤدي الى خسائر مباشرة للبنوك، مما يجعلها تدرس المؤسسات وتصنفها من أجل رفض اقراض المؤسسات ذات درجات المخاطر العالية.²
- 2– المخاطر الداخلية: وهي المخاطر التي تخص البيئة الداخلية للمؤسسة وتمثل في:
- المخاطر البشرية: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الموارد البشرية سواء كانوا موظفين أو مسؤولين، وقد تكون ذات صلة بالغيابات، الاحتيال الداخلي، وكذا عدم القدرة على تولي المناصب الرئيسية، فهي المخاطر الناشئة عن فشل الموظفين أو أصحاب العمل أو تضارب المصالح، أو أي سلوك احتيالي داخلي.³
- المخاطر الإنتاجية: ويقصد بها حالة عدم التأكد المتعلقة بمراحل الإنتاج والنشاط اليومي التي قد تلحق الضرر بالعملية الإنتاجية ككل، كون المؤسسات تعاني من عدم ثبات أسعار المواد الأولية مما يؤدي الى عدم الحصول عليها بأقل تكلفة ما قد يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج.⁴

¹ زينة محمود أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص105، 106.

² صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2020 ص ص50، 51.

³ سعيد ثريا، أثر تحسين الموارد البشرية على التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في الدراسات المالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص 89.

⁴ لطيفة عبدلي، بن حميدة محمد، تحليل المخاطر الإنتاجية في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة شركة الاسمنت سعيدة، المحلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، معسكر، الجزائر، 2016، ص 226.

– المخاطر المالية: وهي التقلبات في التدفقات النقدية، النتائج المالية وقيمة المؤسسة بسبب تأثير مختلف العوامل كأسعار السلع، أي أنها تعبر عن التغيرات التي تحدث في البيانات المالية للمؤسسة.¹

وتعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي يجب على المؤسسة الاقتصادية تجنبها، لأن الجانب المالي للمؤسسة يعتبر هو أساس الاستمرارية والنشاط وأي اختلال فيه قد يؤدي الى الوقوع في مشكلة التعثر المالي.

¹ كريمة بن عيشة، حياة نجار، أثر المخاطر المالية على خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانل، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، بشار، الجزائر، 2021، ص336.

المبحث الثاني: أساسيات حول التعثر المالي

ستتطرق في هذا المبحث الى أساسيات التعثر المالي المختلفة، من مفاهيم ومصطلحات مشابهة، أسبابه وأعراضه، ومختلف تقسيماته.

المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي

اختلفت التعريفات والمفاهيم التي تخص ظاهرة التعثر المالي فهناك من يصنف كل من العسر والفسل والافلاس كتعثر مالي، وهناك من يفصل بينهم، وعادة يقصد به المشاكل المالية التي قد تصادفها المؤسسات عامة.

الفرع الأول: التعثر المالي

يذهب البعض إلى تعريف التعثر بأنه: "ما هو إلا اختلال مالي يواجهه الشركة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية، الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلية كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال".¹

وقد استخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني، أو لوصف المرحلة التي الإفلاس في الشركة كتراكم الخسائر لعدد من السنوات تميزا له عن حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات التي ترتبط بمفهوم الإفلاس. وهناك من يميز بين الفشل الاقتصادي على قياس النجاح أو الفشل اعتمادا على مقدار العائد على رأس المال. وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر الذي يتناسب والمخاطر المتوقعة.²

وعرف بأنه: "تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما

¹ مصطفى يوسف كافي، اثتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 305، 306.

² أحمد فارس القيسي، هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة (دراسة حالة الشركات الصناعية الأردنية)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 01، الأردن، 2016، ص 98، 99.

يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر، وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي". وبالنسبة للمؤسسة: "هو الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات إدارية ومالية خاطئة وتراكت عبر السنوات أو بسبب عدم قدرة المؤسسة على التكيف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها".¹

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن التعثر المالي هو عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة لقصر في مواردها أو وجود مشاكل تخص كل من الهيكل التنظيمي أو المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: العسر المالي

العسر المالي هو عدم قدرة المؤسسة أو الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الخيار وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة وأيضا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية، أما على المستوى البعيد فتؤدي الى تصفية بعض الاستثمارات والأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في حدوث خسائر عديدة كالإفلاس و تصفية المؤسسة، وما يترتب عليها من خسائر للدائنين و الموردين والمستثمرين، وبالتالي فالعسر المالي في مجمله يعني عدم قدرة المؤسسة على السداد و الوفاء بالتزاماتها.²

يعتبر كذلك الإعسار أقصى درجات فشل المؤسسة لأن في هذه الحالة تتجاوز مطلوباتها موجوداتها، لكن هذه الحالة لا تستوجب إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها وإشهار إفلاسها طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات، أما من الناحية المالية فيقصد بالعسر المالي أو ضعف الملاءة المالية عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماته.³

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- العسر المالي يسبب تراكم الالتزامات وعدم القدرة على الوفاء بها؛
- العسر المالي لا يوجب التصفية؛

¹ الشريف ربحان، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، الجزائر، 2007، ص 30.

² محمد شوقي وآخرون، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018، ص 25.

³ أحمد حسابو آدم حسابو، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، السودان، 2016، ص 214.

– يمكن تجاوز العسر المالي عند تسديد الالتزامات.

وفي معناه العام فيعني عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وقد يكون العسر المالي فنياً، أو عسراً مالياً حقيقياً.¹

1- العسر المالي الفني

وهي الحالة التي تكون فيها موجودات الشركة أكبر من مطلوباتها، أي للشركة قيمة صافية موجبة، ولكن هذه الشركة لا تكون قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها في مواعيدها، وقد ينشأ ذلك عن التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد، أو عدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات أو الخسارة، ويمكن التغلب على هذا النوع من العسر من خلال تسهيل ما يمكن الاستغناء عنه من الاستثمارات، وجدولة الديون.²

كذلك هو عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، والتي تنشأ من الانخفاض الجوهرى في الرصيد النقدي المتاح للمشروع، واللازم لدفع العناصر المتعددة والمكونة لحالة العسر المالي الفني، والمتمثلة في قيمة حسابات الدفع المستحقة والأجور والضرائب والفوائد وأقساط الديون.³

وينشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، ربما كنتيجة لضعف الربحية لديها، وبما أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات فإنها مازالت تملك فرصة لتجاوز هذه الأزمة دون أن تضطر للوصول إلى حالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع بعض موجوداتها لتغطية الالتزامات المستحقة والعاجلة، وبالتأكيد فإن هذه الحالة تستدعي من إدارة المؤسسة ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية مستقبلها من تكرار حدوث هذه الأزمات.⁴

ومنه فالعسر المالي الفني هو انعدام كفاءة وفعالية التسيير بسبب سوء استخدام الموارد والموجودات المتاحة.

2- العسر المالي الحقيقي

وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطالب، العسر المالي الحقيقي هو عندما تكون المؤسسة قريبة جداً من

¹ ضرار الماحي العبيد، الزين عبد الله يوسف، تعثر الديون المصرفية، مجلة الجزيرة، مجلد 15 العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 3.

² فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، Financial Inc للنشر والتوزيع، فلسطين، ص 30.

³ نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 14.

⁴ الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها بالإضافة إلى كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجوداتها يقل عن إجمالي مطالبها، أي أنها حتى لو فكرت في بيع موجوداتها موضوعيا لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها، مع الإشارة إلى أن هناك من يقدم مفهوما أكثر تحفظا للعسر المالي الحقيقي والذي يقوم على مقارنة القيمة السوقية للموجودات في المؤسسة مع قيمة مطالبها أي أن إعادة التقييم للموجودات لإظهار وضع المؤسسة الحقيقي والتغلب على عيوب طريقة التكلفة التاريخية التي قد تظهر الموجودات بأقل مما يجب في حال ارتفاع الأسعار، أو تحمل ارتفاع قيمة الموجودات كنتيجة للتحسن في وضعها الفني.¹

وهي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات الشركة أقل من مطلوباتها، أي أن القيمة الصافية للشركة سالبة، وعادة ما يكون العسر الحقيقي كمحصلة فائدية للعسر الفني، أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها، ومن الصعب التغلب على العسر المالي الحقيقي، لذا كثيرا ما يقود هذا النوع من العسر إلى الإفلاس أو التصفية، وخاصة عند إصرار الدائنين على تقليل خسائرهم.²

ومنه فالعسر المالي الحقيقي يكون بسبب زيادة قيمة المطلوبات عن الموجودات.

الفرع الثالث: الفشل المالي

يعرف بأنه: "ضعف قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية لتغطية الالتزامات قصير وطويلة الاجل".³

كما يعرف بأنه: "العملية التي تكون فيها المؤسسة قد بدأت في السير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي".⁴

كما يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، يكون في البداية عدم القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقا تتوقف المؤسسة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات الحقوق، قد عرفه "Beaver" على أنه: "عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها، وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن المؤسسة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصارف أو عدم سداد الأرباح

¹ الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

³ هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتيمان رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 22.

⁴ محي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل ومناقشة الميزانيات، الطبعة 1، دار الاعصار العلمي للنشر، الأردن، 2017، ص 137.

المستحقة لحملة الأسهم الممتازة، أي أنه التوقف كلياً عن سداد الالتزامات والإفلاس والتوقف كلياً عن النشاط"، ويمكن التمييز بين شكلين من الفشل كما يلي:¹

■ **الفشل الاقتصادي:** وفيه تحقق المؤسسة عوائد تنخفض عن معدلات العائد السائدة في السوق أو أقل من العوائد المتوقعة.

■ **الفشل المالي:** والذي يتمثل في تحقيق أداء سلبي يرافقه تراجع في مؤشرات جدوى الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على التسديد ويتخذ أحد الشكلين إما عدم كفاية السيولة أو إعسار مالي ناتج عن زيادة الخصوم عن الأصول.

كذلك استخدم الباحث "Argentin" في العام 1968 مصطلح الفشل المالي في عمله وعرفه على أنه: "العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي"، وأيضاً يمكن القول بأن الفشل المالي هو توقف المؤسسة عن دفع توزيعات الأسهم الممتازة، آخرون أطلقوا على هذه العملية بالتعثر المالي ففي دراسة أخرى يعرف الخضيرى (التعثر المالي) بأنه عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي، إذا محصلة كل هذه التعاريف هو في الحقيقة ينصب على حالة واحدة وهي أن المؤسسة أو الشركة تعاني من عسر مالي وعدم مقدرة سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل وأن هناك إشارات على أن المؤسسة تعاني من مشاكل.²

الفرع الرابع: الإفلاس

يمكن تعريف الإفلاس بأنه اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد قد تكون النتيجة الحتمية للفشل المالي هي الإفلاس والتصفية، ومن ثم توقف الشركة عن مزاوله نشاطها، ونلاحظ في بعض الحالات أن هذا الأمر قد لا يتحقق.³

في حين يشير مصطلح الإفلاس من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة

¹ دردور أسماء، استخدام التحليل التمييزي للتنبؤ بالفشل المالي لعينة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، الجزائر، 2018، صص 812، 813.

² محمد مدحت غسان الخيزري، التحليل المالي الكشفي عن الانحرافات والاختلاس، دار الصايل للنشر والتوزيع، عمان، 2018، صص 101، 102.

³ علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الراقدين، مجلد رقم 31، العدد 95، 2009، صص 306.

المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها، وفي هذا الإطار قد تظهر بعض الحالات التي قد يجري فيها اتفاق بين المؤسسة التي فشلت في تسديد التزاماتها لدائنيها على تسوية الأمر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي للمؤسسة وذلك رغبة من هؤلاء الدائنين بمنح فرصة للمؤسسة لاعتقادهم بأنها تملك إمكانيات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت اضطراباتها المالية الحالية وبالتالي ستكون عميلا جيدا في المستقبل، الأمر الذي يعتبر أفضل بكثير من الخسارة التي قد تنتج عن عدم تحصيل كافة الديون من خلال عملية التصفية، بالإضافة إلى أن مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى توفير النفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية لإشهار الإفلاس والتصفية، فهذه المعالجة تكمن في تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين أو في إعادة تنظيم المؤسسة بهدف إعادة تأهيلها وتمكينها من استعادة مركزها المالي على أساس أن مستقبلها يبشر بالخير، وأما إذا كان مستقبلها مغايرا لذلك ولا أمل في أن تنتج أي ربح فإن الحل يكون حتما التصفية لها، أما من الناحية المالية فهناك حالة تجعل من المؤسسة مضطرة إلى إعلان إفلاسها بالرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك، لأنها مستمرة في احترام التزاماتها وتسديد ديونها في أوقات استحقاقها ولكنها تعاني من تراكم الخسائر التي تحققت عبر سنين متواصلة، بحيث وصلت إلى مستوى محدد من رأس مالها، ويمكن تسمية هذه الحالة بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفترى، هذه الحالة من الناحية العملية نادرة الوجود والحدوث إذ انه غالبا ما ترافق حالة تراكم الخسائر مع عدم القدرة على سداد الالتزامات على اعتبار أن الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة عبر السنين هي المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية فيها والتي يتم من خلالها تسديد هذه الالتزامات.¹

أما الإفلاس المالي "Bankruptcy" يعتبر من أخطر أنواع المشاكل المالية التي قد تصيب المؤسسة، وفي العادة يكون آخر مرحلة من مراحل العجز المالي مما قد يؤدي الى التصفية، فهو المحصلة النهائية لحالة التعثر المالي للشركة إذا أهملت علاج هذا التعثر حيث يتم التوقف عن ممارسة الأعمال التجارية بسبب التعثر المالي.²

¹ الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

² محمد إبراهيم محمد دلال، التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 2، العدد 2، الجزء 2، 2021، ص 754.

المطلب الثاني: أسباب التعثر المالي وأعراضه

تختلف أسباب التعثر المالي باختلاف العوامل التي قد تأثر سلبا على المؤسسة والتي تشارك في نفس النتيجة وهي قلة الموجودات المالية أو انعدامها.

الفرع الأول: أسباب التعثر المالي

لقد ركزت العديد من الدراسات على أن أسباب تعثر الشركات وفشلها يعود إلى أسباب داخلية وخارجية، وأسباب مباشرة وغير مباشرة.

1- الأسباب الداخلية والخارجية

يمكن إنجازها فيما يلي:

1-1 الأسباب الداخلية: تعود إلى عدم كفاءة السياسات التشغيلية، من حيث تلك التي تتعلق بالبيع والتسعير والإنتاج، واللجوء إلى التكنولوجيا غير المتطورة، وأيضا تمويل جزء من الأصول الثابتة بمصادر تمويل قصيرة الأجل، وعدم كفاءة الإدارة وضعفها خاصة في تحصيل المستحقات، وفقدان السيطرة على مستويات المخزون، بالإضافة إلى تراكم الخسائر.¹

1-2 الأسباب الخارجية: الأسباب الخارجية هي بمثابة العارض الذي يمتحن قدرة إدارة المؤسسة على تجاوز الصعوبات الخارجية والاستمرار في النشاط الاقتصادي بصورة عادية وطبيعية، كما أن هناك حالات تعثر نادرة جدا قد تحدث وتكون فيها إدارة المؤسسة ذات كفاءة عالية ولكنها تفشل كنتيجة للظروف الخارجية الحرجة، أو تلك التي تكون فيها كفاءة الإدارة فيه متدنية ولكنها تستطيع الاستمرار بسبب ظروف خارجية تحمل الفرص المناسبة لها.²

تعود الأسباب الخارجية إلى عدم توافر مصادر التمويل اللازمة مع ارتفاع تكلفتها إن توفرت بالإضافة إلى توقعات المستثمرين والمحللين المتشائمة في سوق الأوراق المالية، وازدياد درجة المنافسة بين الشركات العاملة في نفس المجال والعوامل الاقتصادية الكلية.³

✓ وتوجد هناك أسباب خارجية أخرى:⁴

¹ أحمد فارس القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ أحمد فارس القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

⁴ هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004، ص

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولاسيما أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفف الربحية أو تزيد الخسائر؛
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونات العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي؛
- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضاً التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات؛
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعدد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

2- الأسباب المباشرة وغير المباشرة

نعرضها في الآتي:

- الأسباب المباشرة: هي الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر في فشل المؤسسة ويمكن ذكر أهم الأسباب المباشرة والمتمثلة في:¹
- الأسباب الإدارية: تعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم الشركات المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكاف للموظفين حتى لو كان الموظفين ذو كفاءة عالية ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم من الإدارة، والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للمشروع قد يكون سبباً في فشل المشروع، حيث أنه يجب أن يكون قائداً ومنظماً وعليه أن يتخذ القرارات بناء على المعلومات القليلة لديه وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك، والتوجهات الخاطئة للإدارة.
- الأسباب المالية: تعتبر من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر الشركة والوصول بها إلى الإفلاس، وفي مقدمتها عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمشروع ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعماله وظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه، والإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع

¹ هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ما يتحقق من الإيرادات، والأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنيا وإداريا، والمصاريف الباهظة لأعضاء مجالس الإدارات ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمشروع.

– الأسباب التسويقية: وتتمثل في صغر حجم السوق المحلي، وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التسويق وعدم الاهتمام بدراسات الجدوى وإعاقة العملية التنظيمية في المؤسسة لبحوث التسويق وتحويل مدير التسويق إلى أعمال البيع بدلا من أعمال المراقبة والتحليل وإساءة استغلال مراحل تطوير السلعة والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.

– أسباب فنية وإنتاجية: أن تكون هناك أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية، أو مثلا وجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل، أو استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة، وبالتالي تظهر وحدات منتجة من السلع ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر في حجم المبيعات.

■ الأسباب الغير مباشرة: وهي تلك التي تساهم بصورة غير مباشرة في تعثر المؤسسات ومنها ما يلي:¹

– الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي لاسيما أسعار المواد الخام والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة، فينتج عنه تحميل تكاليف الإنتاج بأعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بتكاليف الإنتاج وتسعير المنتج النهائي مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية أو زيادة الخسائر؛

– التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى تضليل غير قابل للتصويب في هيكلها التمويلي؛

– التغيير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الاقتصادي وتعارضها في أحيان كثيرة، الشيء الذي يؤثر على الأداء الاقتصادي للمؤسسات من حيث إشاعة عدم الثقة وشيوع حالة عدم الاستقرار؛

تشير أغلب البحوث والدراسات إلى أن سبب التعثر الرئيسي للمؤسسة يتمثل في انخفاض السيولة لديها، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا نتيجة لأسباب عديدة يجب معرفتها من أجل تشخيصها والبحث عن العلاج المناسب والقيام بالتصحيحات اللازمة.

¹ انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر،

الفرع الثاني: أعراض التعثر المالي

- إن الأعراض هي أولى إشارات فشل المؤسسة التي يمكن ملاحظتها من الخارج والمعلومات المتوفرة لدى المراقبين الخارجيين تقتصر غالبيتها على المعطيات المالية للمؤسسة، ويمكن لهذه الأعراض أن تتسلسل كما يلي:¹
- في أعقاب التدهور المتزايد للعوامل التنظيمية للمؤسسة تسجل المؤسسة تراجع حصتها في السوق، لاسيما من خلال انخفاض في حجم نشاطاتها (انخفاض رقم الأعمال)، يترجم إضعاف مكانة المؤسسة إلى انخفاض في مردوديتها وفي تنافسيتها، هذه التغيرات تنعكس في تدهور المؤشرات المالية للمردودية وفي انخفاض حصة المؤسسة في السوق، حيث يلاحظ أولى دلالات الفشل من طرف المتعاملين الخارجيين للمؤسسة (الزبائن، البنوك، الموردين) حيث يظهرون مخاوفهم الأولى، على سبيل المثال: البنوك تطلب ضمانات إضافية لمنح القروض، والموردون يفضلون تسديد مستحقاتهم في أقرب الآجال؛
 - انخفاض مردودية المؤسسة يؤدي إلى نقص في التمويل الذاتي (تدفقات نقدية غير كافية)؛
 - نقص التمويل الذاتي يؤدي إلى نقص في سيولة المؤسسة، (مشاكل الخزينة) وإضعاف في موارد المؤسسة؛
 - تحفيز العمال (ارتفاع معدل التغيب والأخطاء مثلا) يؤدي إلى انخفاض الموارد التقنية التي يصعب على المؤسسة تجديدها مثل انخفاض معدل الاستثمار؛
 - اضطراب المدراء إلى البحث عن رؤوس أموال خارجية لأن وضعية المؤسسة تزداد سوءا وبالتالي من الصعب إيجاد مستثمرين وشركاء جدد للرفع من الأموال الخاصة للمؤسسة، ومنه يفرض على المسيرين الرفع من استنادة المؤسسة اتجاه المتعاملين الخارجيين (البنوك، المؤسسات العمومية، الموردون، ... الخ) مما يؤدي إلى انخفاض ملاءة المؤسسة، وبالموازاة مع هذه الاستنادة المتزايدة فإن المدراء يجدون أنفسهم مضطرين إلى انتهاج سياسات غير ملائمة للمؤسسة، هذه الوضعية تترجم بانخفاض في رأس المال العامل الصافي وارتفاع في احتياج رأس المال العامل ومن ثم خزينة سالبة؛
 - ارتفاع في مستوى المديونية لدى المؤسسة يؤدي إلى ارتفاع أعبائها المالية؛
 - زيادة أعباء الديون، انخفاض موارد المؤسسة وكذلك سياسة التسيير غير الملائمة كلها عوامل تؤدي إلى تراجع مستوى المؤسسة في السوق ويؤدي هذا إلى انخفاض إضافي في المردودية وفي تنافسية المؤسسة؛
 - بناء على انخفاض المردودية من جديد فإن المؤسسة تفقد المزيد من التمويل الذاتي وبالتالي نقص في سيولتها.

¹ خليفة الحاج، لعلي فاطمة، تسلسل عوامل الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، العدد 2، 2020، ص

المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي

يمكن تمييز تقسيمين أساسيين لمراحل التعثر المالي:

الفرع الأول: تقسيم جون أرجنتي

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ولعل من أشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث جون أرجنتي حيث استخدم مصطلح الفشل في عمله وعرفه على أنه: "العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي"، وبالتالي فهو قد أكد على أن الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين 5 و10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها وهو العسر المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات، وخلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم ورئيسية والتي هي كما يلي:¹

- **المرحلة الأولى:** النزوع للتسلط الإداري: تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، وبالتالي فإن قوائمها المالية ومؤشراتها المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب، وهذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة وخاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة همّش وتلغى دور بقية المدراء التنفيذيين، أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ، ومن العيوب التي يوردها "Argenti" كذلك أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية، أو أن تكون غير قادرة على التكيف مع المستجدات من الظروف التي تحيط بها.
- **المرحلة الثانية:** الأخطاء النوعية: تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها "Argenti" بالأخطار الكارثية، وهذه الأخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.
- **المرحلة الثالثة:** مظاهر الانهيار: كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار "Collapse" وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أنه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلاً بين المؤسسة وبين حالة العسر المالي.

¹ الشريف ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

- المرحلة الرابعة: المأزق – الاختيار الفعلي: هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الاختيار الفعلي والتي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.
- ✓ ويمكن استخلاص مراحل التعثر المالي حسب جون أرجنتي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): مراحل التعثر المالي

المرحلة	مؤشر التعثر/ سبب التعثر
المرحلة الأولى	التزوع للتسلط الإداري
المرحلة الثانية	ارتكاب الأخطاء النوعية
المرحلة الثالثة	ظهور أعراض الاختيار
المرحلة الرابعة	الاختيار الفعلي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق

الفرع الثاني: تقسيم "MJ. Gordan"

من أهم الأمور التي يجب على المؤسسة إدراكها مسبقا هي مراحل الفشل المالي، والتي تساعدنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها، وتنقسم حسب "MJ. Gordan" إلى خمس مراحل هي:¹

1- مرحلة الحضانة (النشوة)

هي أول مرحلة للفشل المالي حيث تظهر بعض المؤشرات التي تدل عليه وهي:

- التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة؛
 - تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة؛
 - نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل؛
 - حدوث خسارة اقتصادية في حالة ما إذا كان العائد على الأصول أقل من النسب المعتادة له في الشركة.
- حيث أنه يمكن الكشف على هذه المشاكل من قبل الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لأن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

2- مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية)

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة الشركة الاقتصادية المظاهر الآتية:

¹ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015، صص 41، 43.

- أصول الشركة تكون أكبر من خصومها؛
- صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة؛
- عدم قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآنية؛
- يمكن للشركة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

3- مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي)

عرف "MJ. Gordan" الإعسار المالي على أنه: "الانخفاض في القوة الإيرادية للشركة الذي سيحدث في نقطة ما"، حيث أنه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية، أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال:

- إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبياً عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى شركة أخرى؛
- إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه الشركات تنجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

4- مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها:

- اعتماد الشركة على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة؛
- الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها؛
- تدني الربحية وتدهورها لفتترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة.

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة، حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر والمحقق

غير مجدية.

5- مرحلة إعلان الإفلاس

في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بتصفيته.

مما سبق نلاحظ أن زوال الشكل القانوني للشركة وتصفيته تسبقه العديد من المراحل التي تعاني فيها من تعثر مالي، أو عجزها عن دفع التزاماتها... الخ، حيث تلجأ إدارة شركة في كل مرة إلى الكشف عن هذه المراحل ومحاولة تجاوزها عن طريق التعرف على أسباب هذا الفشل من أجل تجنب إفلاسها، ويمكن استخلاص مراحل التعثر المالي حسب "MJ. Gordan" كالتالي :

الشكل رقم (1-1) مراحل التعثر ومؤشراته حسب "Mj.Gordan"

المؤشر	المرحلة
ظهور مشاكل في الأداء المالي للشركة	مرحلة الحضانة
عجز السيولة للشركة	مرحلة الضعف المالي
انخفاض في القوة الإرادية للشركة	مرحلة التدهور المالي
ارتفاع حجم المديونية للشركة	مرحلة الفشل الكلي
زوال الشكل القانوني للشركة والقيام بتصفيته	مرحلة إعلان الإفلاس

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق

المبحث الثالث: طرق علاج التعثر المالي

تختلف طرق علاج التعثر المالي باختلاف مستوياته ومراحله، وقد تستخدم هذه الطرق من أجل علاج التعثر أو الحد منه، كما يمكن استخدام أكثر من طريقة واحدة للعلاج، بشرط أن تقوم المؤسسة بدراسة دقيقة لمعرفة أسباب حدوثه، وتمثل طرق علاج التضخم فيما يلي:

المطلب الأول: إعادة الهيكلة

يستخدم مصطلح إعادة هيكلة المؤسسة للإشارة إلى مجموعة متنوعة من العمليات ولكن يقصد بها عادة المعاملات التي تركز على نقل الأصول، الأعمال التجارية... الخ، ويقصد بها أيضا التعديلات الخاصة بالتمويل ورؤوس أموال الشركات أو عوائد الأرباح.¹

وبينما تقوم العديد من المؤسسات بعملية إعادة الهيكلة لتحسين الكفاءة وزيادة الأرباح، تسعى بعض المؤسسات إلى هذه الطريقة لإعادة إحياء الأعمال المالية المتعثرة، وقد تشمل التغييرات الدخول في اتفاقية مع الدائنين بشأن سداد الديون، وإعادة هيكلة رؤوس الأموال أو الأصول أو الالتزامات.²

إعادة الهيكلة هي صيغة أخرى ضمن إعادة الهندسة، يتم بواسطتها إحداث تغيير في أسلوب العمل المتبع في المؤسسة واتباع أسلوب عمل جديد يتضمن تعديل هيكل المسؤولية، قنوات الاتصال، انسيابية العملية، فضلا عن استخدام العنصر الشبائي في إعادة الهيكلة مما يسهل ويسرع من تنفيذ العملية، كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات هي وسيلة متطورة وسريعة لا بد أن يعتمد عليها في إعادة الهيكلة لغرض تطبيق الأفكار والأنماط الجديدة في العمل.³

مما يعني أن إعادة الهيكلة لا تستعمل في حالة التعثر المالي فقط، بل كذلك من أجل تحسين كل من الفعالية، الكفاءة والمردودية اعتمادا على حاجيات المؤسسات، ويمكن التمييز بين نوعين من إعادة هيكلة المؤسسات:

- إعادة الهيكلة المالية؛
- إعادة الهيكلة الإدارية.

¹ Nick Cline, Robbe McLaren and Janine leeder, corporate reorganization, Lexology, London, 2021, P28

² عن الموقع: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/strategy/corporate-reorganization-clause/>, Consulté le 08/05/2022 à 10 :57.

³ جعفر خطاب جودت، إعادة هيكلة المصارف، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2009، ص49.

الفرع الأول إعادة الهيكلة المالية

تعرف إعادة الهيكلة المالية على أنها تلك الإجراءات التي تخص تغيرات الأصول والخصوم مثل زيادة رؤوس الأموال، وتحاول كذلك استعادة الملاءة المالية من أجل الحفاظ على السيولة والاستمرار في أداء مهامها والصمود أمام المنافسين، أي أن إعادة الهيكلة المالية هي محاولة تصميم استراتيجية ملائمة لتحسين كل من الهيكل المالي والتمويلي كتخفيض الديون.¹

وتنقسم إعادة الهيكلة المالية الى قسمين رئيسيين:

أ- إعادة هيكلة الأصول

من المرجح أن تحفز صعوبات التدفق النقدي المؤسسات على إعادة تقييم أصولها لإعطاء الانطباع بأن المؤسسة في صحة مالية جيدة، حيث أن إعادة التقييم تمكن المؤسسات من الوصول الى قدرة إضافية على الاقتراض في أوقات انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، والتي قد تشير الى المقرضين أن الشركة قد تواجه مشكلة في خدمة المزيد من الديون.²

ويمكن القول ان هيكلة الأصول تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة لموارد المؤسسة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد بدفعه للمساهمين.³

ب- إعادة هيكلة التمويل

تركز هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل الملكية المؤسسة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية لتدنية خطر الإفلاس أو مشكلة مرتبطة بهيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة، ويمكن تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمنشأة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:⁴

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة مثل: السندات القابلة للتحويل أو السندات القابلة للاستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية؛

¹ محمد شعبان حسن، نوزاد رجب زبير، دور إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 09، العدد 01، العراق، 2020.

² توفيق عتيق، عثمان بوزيان، دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 8، العدد 2، جامعة سعيدة، الجزائر، 2021 ص 209.

³ محمد عبد الله شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص 161.

⁴ المرجع نفسه، ص 161.

- استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة؛
- إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوح؛

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة الإدارية

تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية أحد أهم الطرق التي تخص إعادة الهيكلة بالنسبة للمؤسسات، فليس الهيكل المالي هو فقط ما يخص علاج التعثر المالي، بل كفاءات وجهود الأفراد كذلك.

1- تعريف إعادة الهيكلة الإدارية

تعتبر وسيلة رئيسية لتحقيق كفاءة الأداء وإزالة القيود التي تحد من الإنتاجية وتعيق حركة التفاعل الطبيعي بين المتغيرات المرتبطة بالإدارة، وذلك من خلال إحداث تغييرات جذرية فاعلة في الأوضاع والأساليب والمفاهيم الإدارية السائدة وفي كل ما يرتبط بها ويتفاعل معها من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، من أجل الوصول الأمثل لحسن إدارة وترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة.¹

ويعنى تغيير السياسات الإدارية المختلفة والتي تتعلق بالنشاط لتحسين المردودية والاستقلالية المالية، ولحسن استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.

2- خصائص إعادة الهيكلة الإدارية

وتتمثل خصائصها فيما يلي:²

- تكامل عدة وظائف في وظيفة واحدة؛
- تخفيض الإصلاحات الى أدنى حد ممكن؛
- تتم خطوات أداء عملية إعادة الهيكلة بصورة طبيعية؛
- عمليات إعادة الهندسة تكون ذات أوجه متعددة ومتنوعة؛
- يتم إجراء عملية إعادة الهيكلة الإدارية للمواقع الأكثر حساسية وأهمية؛
- تكامل المركزية واللامركزية في الأعمال.

¹ أسامة الفراء، أماني قبيطري، أثر إعادة الهيكلة الإدارية على جودة التنظيم المؤسسي في ضوء المشروع الوطني للإصلاح الإداري، مجلة البعث، المجلد 43 العدد 6، سوريا، 2021، ص 20.

² شهرزاد مجدوي، إلياس صالح، دور إعادة الهندسة في خفض التكاليف بالتكامل مع مناهد خفض التكاليف الأخرى، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 355.

المطلب الثاني: التطهير المالي

يعتبر التطهير المالي وسيلة من وسائل معالجة التعثر المالي، ويمكننا التطرق الى المفاهيم التالية:¹

1- تعريف التطهير المالي

إن التطهير المالي هو عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن، ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة هو إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية.

2- أهداف التطهير المالي

للتطهير المالي العديد من الأهداف سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي والمؤسسات، تتمثل فيما يلي:

أ- على مستوى الاقتصاد الكلي:

تتمحور الأهداف في الإسراع بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ميدانيا والحفاظ على القطاع العمومي الذي عجز عن التحكم في وسائل الإنتاج.

ب- على مستوى الاقتصاد الجزئي:

تتمحور الأهداف في توفير الشروط اللازمة لاستقلالية المؤسسات العمومية وتكييفها وشروط التسيير اللامركزي وكذا تهيئتها للتأقلم مع ميكانيزمات اقتصاد السوق، وتتم هذه العملية عن طريق اجراء تشخيص داخلي وخارجي للمؤسسة وذلك من أجل التوصل الى معرفة قدراتها ونقاط قوتها وضعفها، ومعرفة محيطها الخارجي باعتبارها جزء من الكل.

كما يسمح للمؤسسة بدعم وتقوية محفظتها (محفظة أموالها)، وتحسين هيكلها المالي وذلك بتقليل اعتمادها على القروض البنكية، والبحث عن الحلول الناجحة والملائمة لمواجهة ديونها المستحقة خاصة منها الفوائد والحسابات البنكية المكشوفة التي تمثل النسب الكبيرة من الديون.

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص30.

المطلب الثالث: الاندماج والتصفية

تجدر الإشارة أن هناك اختلاف بين عملية الاندماج والتصفية، ويمكن التفرقة بينهما كما يلي:

الفرع الأول: الاندماج

يعتبر الاندماج من طرق علاج التعثر المالي، يخلص كل من الجانب المالي والإداري للمؤسسات.

1- تعريف الاندماج

هو انضمام شركة أو أكثر تكون قائمة تماما الى شركة أخرى، حيث تزول الشخصية المعنوية للشركة المنضمة وتنتقل أصولها وخصومها الى الشركة الضامنة، كما يمكن أن يتم عن طريق مزج شركتين أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولها وخصومها ليكونا شركة جديدة واحدة.¹

أي أنه تكتل بين شركتين من حجم متقارب، ونشاط مماثل أو متطابق أو مكمل من أجل توحيد كيانين أو أكثر ككيان واحد جديد، ويكون ذلك من أجل زيادة كل من الحصص السوقية ورؤوس الأموال وتوحيد كل من الموارد والاستخدامات.

2- أشكال الاندماج: هناك العديد من أشكال وأنواع الاندماج، وتتمثل فيما يلي:²

1-2 الأشكال القانونية للاندماج: يتخذ الاندماج عدة صور مثل:

أ- الدمج القانوني "Merger": نعرض بمثال توضيحي:

الشركة (أ) + الشركة (ب) ← الشركة (أ)

بمعنى أن الشركة (أ) تمتلك الشركة (ب) بالكامل لتذوب الشخصية الاعتبارية للأخيرة بالكامل في

الشخصية الاعتبارية في الشركة (أ)

ب- التوحيد القانوني "Consolidation": نعرض بمثال توضيحي:

الشركة (أ) + الشركة (ب) ← الشركة (ج)

بما يعني أن الشركتين (أ، ب) تندمجان معا لتنشأ عنهما معا شركة جديدة (ج) بشخصية اعتبارية جديدة.

¹ عائشة بلغراس، ديدن بوعزة، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 28، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2021، ص 209.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 323، 324.

ت- السيطرة أو الشراء "Acquisition": نعرض بمثال توضيحي:

الشركة (أ) تسيطر على الشركة (ب) بشراء حصة من أسهمها

فإذا كانت الحصة المشتراة تزيد عن 50% تعتبر الشركة (ب) شركة تابعة "subsidiary" للشركة الأم أو القابضة "Mother of Holding company"، أما إذا قلت هذه الحصة عما سبق تعتبر الشركة (ب) حينئذ شركة زميلة "Associate".

2-2 الأشكال الاقتصادية للاندماج

أ- الاندماج الأفقي: يحدث ذلك مثلا عندما يحدث بين شركة صناعية (أ) وشركة (ب) تتولى تسويق منتجات الشركة (أ).

ب- الاندماج الرأسي: يحدث ذلك مثلا عندما تقوم شركة صناعية لإنتاج السيارات مثلا بالاندماج مع شركة صناعية لإنتاج الإطارات أو البطاريات.

3- أغراض الاندماج:

وللاندماج غرضين أساسيين هما: ¹

أ- الغرض الأول: تأسيس شركة جديدة تضم كل الشركات القديمة التي كانت موجودة قبل الدمج، والتي تختفي وينتهي وجودها بعد الدمج.

ب- الغرض الثاني: زيادة رأس مال الشركة وذلك بضم أو ابتلاع شركة أو شركات أخرى.

الفرع الثاني: التصفية

تعتبر التصفية ملاذ المؤسسة الأخير في حالة شدة التعثر المالي، فهي تعني التخلي عن الكيان والهدف الذي أنشئت من أجلها المؤسسة مقابل تسديد التزاماتها.

ويمكن تعريفها على أنها: "سلسلة من العمليات التي تهدف لمعرفة القيمة الدقيقة لأصول وخصوم الشركة، وتحويل الأصول الى نقود وسداد الديون وإن كان هناك فائض يوزع بين المستفيدين المختلفين، فالتصفية ضرورية للوصول الى القسمة خاصة عندما توجد ديون للإيفاء بها وعلى المصفي القيام بأعماله بكل أمانة".²

¹ جيلالي فالون، عمليات الاندماج والاستحواذ ودورها في تحقيق ميزة تنافسية وزيادة القيمة للمساهمين، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 2، عدد 3، الجزائر، 2014، ص 370.

² سناء مرامرية، ماهية تصفية الشركات التجارية، مجلة البدر، مجلد 3، عدد 7، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021، ص 190.

كما عرفت بأنها: "مجموع الإجراءات الضرورية للإلغاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون وتحصيل ما لها من ذمم وتحويل موجوداتها الى نقود لإمكان توزيعها على الشركاء بواسطة القسمة، كما عرفت أيضا بأنها مجموع العمليات اللازمة لتحديد صافي أموال الشركة الذي يوزع بين الشركاء بطريق القسمة".¹

¹ أحمد محمود المساعده، تصفية الشركات المساهمة العامة، طبعة 1، مؤسسة حمادة للدراسة الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 15.

خلاصة الفصل

بعد التعرف على المؤسسة الاقتصادية وأهدافها، يمكن القول بأنها تهدف إلى تعظيم الربح والاستمرارية، ولهذا فهي تحتاج لكل من التمويل وحسن التسيير الكفؤ لهذه الأموال والموارد، وكيفية التعامل معها ومع المتغيرات المختلفة التي تحيط بها، من أجل ألا تتعثر مالياً، مما يؤدي إلى وقوعها في مشاكل مختلفة سواء على المدى القصير أو الطويل.

وبعد التعرف على التعثر المالي والمفاهيم المرتبطة به والمتقاربة في المعنى كالعجز والفشل، اتضح أن المؤسسة تحاول تجنبها جميعها من أجل التخلص من مشكلة الإفلاس والابتعاد عن التصفية، التي بدورها تعني انقضاء المؤسسة والتخلي عن هدفها، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المؤسسات قد تلجأ إلى التصفية، إذ تعتبر فقط كالملاذ الأخير.

فبعض المؤسسات يمكنها استعمال بعض طرق علاج التعثر المالي ويكون ذلك في العادة عند تدارك الأمر في وقت مبكر نسبياً، مما يسمح لها إقامة تغييرات مختلفة سواء إدارياً أو مالياً. وبالرغم من أنها قد تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، إلا أن هذه التغييرات تعتبر كحل أفضل من شهر الإفلاس.

الفصل الثاني

أساسيات التنبؤ بالتعر

المالي في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد

يعتبر التنبؤ بالتعثر المالي من أهم المواضيع التي تشغل المؤسسات الاقتصادية، كونه يؤدي الى معرفة المخاطر المالية والظروف السلبية التي تحيط بالمؤسسة، مما يساعدها على ممارسة نشاطها في أمان وذلك بضمان الاستمرارية وتجنب خطر التعثر قبل حدوثه، وتعتبر عملية التنبؤ بالتعثر المالي عملية صعبة نسبياً، كون الزمن هو العامل الأساسي المؤثر على عملية التنبؤ ولهذا يجب اتخاذ القرارات المالية المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما يستلزم أن تتوفر لدى المؤسسة البيانات المالية اللازمة لمعرفة كيفية بدأ عملية التنبؤ سواء عن طريق المؤشرات الكمية أو الإحصائية والرياضية. وفي هذا الفصل سنتعرف على ماهية التنبؤ بالتعثر المالي والأساليب والنماذج المستخدمة من أجل هذه العملية، من خلال ثلاث مباحث هي:

- ماهية التنبؤ بالتعثر المالي؛
- التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية؛
- نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الأول: ماهية التنبؤ بالتعثر المالي

يعتبر الغرض الأساسي من عملية التنبؤ بالتعثر المالي هو محاولة تجنب المخاطر عامة والمخاطر المالية خاصة قبل حدوثها، وذلك لتجنب ما قد يقع لاحقاً من أضرار كالإفلاس والتصفية، وستتناول في هذا المبحث مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي، أهميته وأساليبه.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي وخطواته

التنبؤ بالتعثر المالي يشبه إلى حد كبير التنبؤ عامة، فكلاهما عملية تقوم على محاولة معرفة وتقدير الأحداث المستقبلية، ولكن لكل طرقه الخاصة.

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي

قبل التعرف على مصطلح التنبؤ بالتعثر المالي، يجب علينا أولاً التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالتنبؤ عامة. يمكن تعريف التنبؤ على أنه: "هو تقدير الحوادث المستقبلية بهدف استخدامه في أغراض التخطيط، ويستخدم الأساليب والطرق الموضوعية والكمية الرياضية والإحصائية في التنبؤ، مما يرفع من درجة الدقة والابتعاد عن التحيز".¹ كذلك هو "تقدير المجهول وخاصة فيما يتعلق بالحوادث المستقبلية، حيث يتم التعرف على مسار الظاهرة محل البحث المستقبل، ويمكن تعريف التنبؤ بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية والغير سلوكية لتلك الظاهرة".²

أما عملية التنبؤ بالتعثر المالي فهي محاولة التنبؤ بوضع المؤسسة مستقبلاً من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية استمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وتعتبر عملية التنبؤ حجر الأساس التي تستند عليه المؤسسة في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط، ويمكن ذلك من خلال التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية لإتمام العمليات التشغيلية، ويقصد بالتنبؤ بالتعثر أنه عملية حسابية لتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة من خلال دراسة النسب المالية التي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المنشورة.³

¹ أحمد يوسف دودين، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 92.

² كاظم هادي أموري، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 86.

³ موسى عساوس، مراد أحمد آيت، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص 276.

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- يتعلق التنبؤ بالحوادث المستقبلية؛
- يكون وفق دراسات رياضية واحصائية مختلفة؛
- التنبؤ يخص معرفة الأخطار ومحاولة تجنبها قبل وقوعها.

الفرع الثاني: خطوات التنبؤ

للتنبؤ خطوات ينبغي القيام بها للوصول الى نتائج دقيقة نوجزها فيما يلي:¹

- 1- **تحديد الهدف من التنبؤ:** وذلك من أجل معرفة وتحديد مسار عملية التنبؤ للحصول على نتائج أكثر دقة ونسبة خطأ أقل، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر من على عملية التنبؤ وفق الموارد والامكانيات المتاحة.
- 2- **جمع البيانات اللازمة:** وذلك عن طريق تفحص القوائم المالية المختلفة للمؤسسة ودراسة الجانب التاريخي لها، لمعرفة أسباب التعثر المالي السابقة ان وجدت وكذلك لاستعمالها للدراسات القادمة.
- 3- **وضع خطة للدراسة:** أي معرفة عدد المدة المراد التنبؤ بها، سواء على المدى الطويل أو القصير.
- 4- **اختيار النموذج:** بمعنى اختيار الوسيلة الأمثل من أجل القيام بعملية التنبؤ، سواء عن طريق الأساليب الرياضية، الإحصائية أو الكمية.
- 5- **مراقبة النتائج:** وفي هذه المرحلة تتم مراقبة أداء نموذج التنبؤ المستعمل، ومقارنته مع الأداء المتوقع، وإذا كانت الدقة غير مقبولة فيجب على المؤسسة اختيار نموذج جديد يتماشى مع متطلباتها.

المطلب الثاني: أهمية التنبؤ بالتعثر المالي وأهدافه

لعملية التنبؤ بالتعثر المالي أهمية كبيرة سواء للمؤسسة أو الأطراف المتعاملين معها من إدارة ومستثمرين وعمال وبنوك وجهات حكومية

الفرع الأول: أهمية التنبؤ بالنسبة للمؤسسة

إن أحد أهم نتائج تقويم أداء المؤسسة باستخدام التحليل المالي هو إمكانية التنبؤ بوضعها المستقبلي انطلاقاً من وضعها الحالي، وهو ما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر التي قد تتعرض لها مستقبلاً، فهناك الكثير من حالات التعثر المالي التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام من قبل المؤسسة بتطبيق أدوات التحليل المالي التي تساعد على الكشف عن أداء المؤسسة مما يمكن المسيرين من معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة

¹ محمد النعيمي وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار البازوري العلمية، الأردن، 2009، ص 136.

من جهة، والتنبؤ بالأخطار من جهة أخرى، وهو ما يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تساعد على تفادي هاته المخاطر أو حتى تقليل أثرها.¹

الفرع الثاني: أهمية عملية التنبؤ بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة

هناك العديد من المستفيدين من عملية التنبؤ بالتعثر المالي من خارج المؤسسة، ومن أهمهم:²

- **المستثمرون:** ويهتم المستثمرون بعملية التنبؤ بالتعثر المالي لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.
- **المصارف:** وتهتم المصارف بالتنبؤ بالتعثر المالي لما عليه من آثار على قروضها القائمة وقروضها قيد الدراسة، وكذلك معرفة الحالة الخاصة بالمؤسسة والتي ستؤول إليها من أجل معرفة إذا ما كان يمكن اقراضها.
- **الجهات الحكومية:** إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته مثل ديوان المراقبة المالية.
- **الجهات الحكومية:** وذلك كونها تعمل على مراقبة المؤسسات عن طريق تفويض مراقبي حسابات، مهمتهم التحقيق في القوائم المالية من أجل تحصيل الضرائب وتطبيق القوانين.

المطلب الثالث: أساليب التنبؤ بالتعثر المالي وعوامل اختيارها

تختلف أساليب التنبؤ بالتعثر المالي من أساليب إحصائية الى رياضية.. الخ، وكذلك تتعدد وتختلف عوامل اختيار النوع المناسب للقيام بعملية التنبؤ باختلاف العديد من المتغيرات.

الفرع الأول: أساليب التنبؤ بالتعثر المالي

يمكن التمييز بين أسلوبين أساسيين في عملية التنبؤ بالتعثر المالي يتمثلان فيما يلي:

¹ صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 227.

² علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق حواس، دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالتعثر بالفشل المالي بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان، مجلة التنمية الاقتصادية، الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01 مكرر، جوان 2021، ص 167.

1- الأساليب النوعية:

تستخدم الأساليب النوعية في حالة ما إذا لم تتوفر معلومات حول المشكلة أو الفرصة المعروضة على متخذ القرار، فيعتمد في حدسه وحكمه الشخصي باعتبار أن لديه خبرة في ميدانه، بالإضافة الى أنه يمكن التنبؤ بالمستقبل من خلال هذه الأساليب النوعية من خلال الخبرة دائما والمراجعة التاريخية لحالات مماثلة.¹

2- الأساليب الكمية

ويمكننا التفرقة بين ثلاثة أساليب كمية، تتمثل في:

أ- السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أي وحدة زمنية فهي بذلك تعبر عن أي اتجاه تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية.² ويقصد بها مجموعة البيانات الإحصائية المرتبة حسب زمن وقوعها أو قياسها، أما تحليل السلاسل الزمنية هو العملية التي يتم بها وصف وقياس وفصل مركبات السلسلة المتمثلة في التحركات المختلفة وحلها.³

ب- أسلوب تحليل الانحدار

يتم استخدام تحليل الانحدار للتنبؤ بقيمة متغير يطلق عليه المتغير التابع أو المعتمد، من خلال متغير آخر أو مجموعة من المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع وبين المتغير المستقل على شكل معادلة خطية، وهناك ما يسمى بالانحدار الخطي البسيط عندما يكون هناك متغير مستقل واحد فقط الى جانب المتغير المعتمد.⁴

¹ عبد الحق بن تفات، الأساليب الكمية واستخدامها في المؤسسات الجزائرية - القرارات الظرفية والاستراتيجية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 11، العدد 02، الأغواط، الجزائر، 2010، ص162.

² Lahcene Abdallah Bachioua, Fundamentals of Statistics Concepts and Applications, 1st edition, phillips publishing, United States, 2011, P 170.

³ عثمان امطير، مبادئ الإحصاء، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص 11.

⁴ عدنان تايه النعيمي، فؤاد التميمي أرشد، التحليل والنخيط المالي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص262، 263.

ت- تحليل التعادل

ويقصد به الحالة التي تتساوى فيها التكلفة مع الإيراد، ويستعمل لتحديد حجم المبيعات الذي يجعل المنتج استثماراً مربحاً، وبذلك فهو يهدف إلى تقدير الأرباح المحتملة أو الخسائر المحتملة.¹

الفرع الثاني: عوامل اختيار أساليب التنبؤ

يمكن أن نحدد العوامل التي تساعد على وصف وتمييز أساليب التنبؤ المتاحة من أجل اختيار الأسلوب الملائم في المتغيرات الآتية:²

1- الأفق الزمني

إن الأساليب النوعية تستخدم للتنبؤ طويل الأمد بينما الأساليب الكمية تستخدم للتنبؤات قصيرة الأمد، وهناك جانب مهم يتعلق بالأفق الزمني يتمثل في عدد الفترات التي يراد التنبؤ بها فبعض الأساليب تكون ملائمة للتنبؤ لفترة واحدة، والبعض الآخر ملائم للتنبؤ لفترات بعيدة في المستقبل.

2- نمط البيانات

إن غالبية أساليب التنبؤ تفترض نوعاً من نمط بيانات التنبؤ، فمثلاً بعض السلاسل الزمنية تكون ذات نمط موسمي، والبعض الآخر قد يتسق ببساطة مع القيمة المتوسطة، لهذا يكون من المهم ملاءمة النمط المفترض في البيانات مع الأسلوب الملائم.

3- الكلفة

هناك ثلاثة عناصر مباشرة للكلفة يتم تحملها عند استخدام أسلوب التنبؤ هي: الاختبار والتطوير لأسلوب التنبؤ، إعداد وتوفير البيانات والعملية الفعلية للتنبؤ، يضاف إلى ذلك أيضاً كلفة الفرصة البديلة لاستخدام أساليب أخرى لم يتم استخدامها، وقد كشفت الدراسات العديدة عن تأثير الكلفة في اختيار واستخدام هذه الأساليب.

4- البساطة وسهولة التطبيق

إن المبدأ العام في مجال التنبؤ وتطبيق أساليبه هو أن الأساليب المستخدمة يجب أن تكون مفهومة من صانع القرار، فلأن المدير هو المسؤول عن قراراته لهذا فإن التنبؤات التي لا تكون مفهومة من قبله وثقته بها محدودة فلا يمكن أن يعول عليها الكثير، مما يرتبط بهذا العامل مراعاة الفوارق الأساسية بين دور المستفيد من التنبؤ ودور المعد له، فليس

¹ أحمد أبو بكر عيد، وليد إسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 9.

² نجم عبود نجم، مدخل إلى إدارة العمليات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 182، 183.

غريباً أن القدرة الفنية المتخصصة لمعد التنبؤ هي العنصر الأساسي لاختيار أسلوب التنبؤ، وهذا الاختيار قد يعكس مشكلتين أساسيتين:

أولاً: أن أسلوب التنبؤ قد يكون ملائماً لخبرة المعد ولكنه ليس ملائماً لحاجات وظروف المستفيد مما يجعل الأسلوب غير ملائم في التطبيق والاستخدام.

ثانياً: أن أسلوب التنبؤ قد يكون ملائماً لخبرة المعد ولكنه ليس ملائماً لقدرة المستفيد على فهم تفاصيله وجوانبه الفنية خاصة وأن كلا من المعد والمستفيد قد يقلص دوره وواجباته حيال عملية التنبؤ وحيال بعضهما.

5- الدقة

في بعض الحالات يكون خطأ التنبؤ $\pm 10\%$ قد يكون مقبولاً، بينما في حالات أخرى فإن الخطأ $\pm 0.5\%$ يعتبر كارثة.

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية

المؤشرات المالية هي أدوات تقييم للمساعدة على اتخاذ القرار المناسب سواء حاليا أو مستقبليا، كون هذه المؤشرات تحيطنا علما بجميع أحوال المؤسسة.

المطلب الأول: استخدام مؤشرات التوازن

وهي المؤشرات التي تقيس توازن ميزانية المؤسسة لمعرفة الاختلالات المختلفة من احتياجات وفوائض بين عناصر الأصول والخصوم، وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ له المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء اليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة وضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹، ويمكن حسابه وفق طريقتين:²

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

ويمكن التمييز بين مختلف النتائج كما يلي:

❖ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل أكبر من الصفر، أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، ومنه

فالمؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أنها تمكنت من تغطية احتياجاتها طويلة الأجل بواسطة مواردها

¹ زبيدة سمرو، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 351.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم-، مذكرة ماجستير في علوم تسيير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 50.

طويلة الأجل، تحقق المؤسسة في هذه الحالة هامش أمان توجهه لتغطية مختلف التزامات واحتياجات عملية الاستغلال.

❖ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل يساوي الصفر، أي أن الأموال الدائمة مساوية تماما للأصول الثابتة، وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الحالة غير قادرة لتغطية مختلف احتياجات الدورة مما يجعلها تعتمد على الديون لتغطيتها.

❖ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل أصغر من الصفر، أي أن الأموال الدائمة لم تكف لتغطية الأصول الثابتة، تكون المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها ومختلف احتياجاتها المالية بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث يسعى المسير المالي في هذه الحالة إلى تقليص استثمارات المؤسسة إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية، أو يمكن أن يلجأ لزيادة الموارد المالية بالاقتراض ورفع رأس المال.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، وهو عبارة عن حجم الأموال الدائمة الواجب توفيرها لتمويل الأصول المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة¹، ويمكن حسابه وفقاً لمقاربة السيولة بطريقتين:²

الطريقة الأولى:

احتياج رأس المال العامل = احتياجات (استخدامات) الدورة - موارد التمويل.

الطريقة الثانية:

احتياج في رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

الفرع الثالث: الخزينة الصافية

تعرف بأنها عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية للأموال من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، ويكمن حساب الخزينة الصافية وفق طريقتين:³

الطريقة الأولى: الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

¹ محمد البشير وآخرون، تسيير الاحتياج في رأس المال المعياري، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 39.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 124.

³ عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعويبة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق

لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 115.

الطريقة الثانية: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل

وحسب النتائج المتحصل عليها يمكن الوصول إلى ثلاث حالات:

- ❖ **الحالة الأولى:** الخزينة < 0 هذا يعني أن المؤسسة لديها فائض بعد تغطية الاحتياجات، أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل ومن الأفضل أن تقوم باستغلال هذا الفائض بشكل أمثل، كونها بعيدة عن الوقوع في مشكلة العسر المالي.
- ❖ **الحالة الثانية:** الخزينة $= 0$ هذا يعني أن المؤسسة قد استعملت السيولة المتاحة لتمويل كافة الاحتياجات بطريقة مثلى، وتعتبر هذه الحالة هي الأكثر كفاءة كونها لا تحتوي سواء على العجز أو الفائض.
- ❖ **الحالة الثالثة:** الخزينة > 0 هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل الاحتياجات وهو ما قد يعرضها إلى مشاكل التسديد والعسر المالي ما لم تتحصل على التغطية البنكية الكافية.

المطلب الثاني: استخدام نسب السيولة والنشاط

وهي النسب التي تخص قياس وتحليل مدى كفاءة النظام المالي الخاص بالمؤسسة، كما تستعمل للتنبؤ بالتعثر المالي، وتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: نسب السيولة

تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة، وتعتمد على تلبية التزاماتها عموماً على العلاقة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ويتم فحص السيولة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة، وفيما يلي سنتطرق إلى مختلف نسب السيولة:¹

1- نسبة التداول (السيولة العامة)

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الاجل والمصادر المالية قصيرة الاجل وبكلمة أخرى أن يكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات فوراً مع ضمان استمرار النشاط²، وتحسب هذه النسبة كما يلي:³

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص179.

² منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2018، ص 73.

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 232.

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

ويكمن التمييز بين ثلاث حالات لنسبة التداول:

- ❖ **الحالة الأولى:** نسبة التداول < 1 يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب والمؤسسة تتمتع بسيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائئيتها، وتعتبر المؤسسة في حالة يسر مالي وبعيدة عن خطر التعثر المالي.
- ❖ **الحالة الثانية:** نسبة التداول > 1 يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة سالب والمؤسسة تعاني من نقص في سيولتها وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها خلال فترة استحقاقها وتصبح المؤسسة في هذه الحالة في حالة عسر مالي وقريبة من خطر التعثر المالي.
- ❖ **الحالة الثالثة:** نسبة التداول $= 1$ يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة قد استخدم لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل بطريقة مثلى دون أن يخلف عجز أو فائض.

2- نسبة السيولة السريعة (السيولة الخاصة)

هي النسبة التي ترتبط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة سيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفنا لنوعين: الأول: أصول سريعة السيولة وهي مثل (النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المالية (بالصافي))، وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل، أما النوع الثاني من تلك الأصول البطيئة في تحولها إلى نقد مثل (المخزون، والمدفوعات مقدما)، وهي تلك الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد¹، تكون حدود هذه النسبة في الحالات العادية محصورة بين 0.3 و 0.5²، وتحسب كما يلي: ³

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص 131.

² العليجة مطبوش، محاضرة في مقياس التسيير المالي، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 29.

³ منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3- نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة)

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى، ومن المهم الانتباه الى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة¹، حدود هذه النسبة في الحالات العادية بين محصورة بين 0.2 و0.3²، وتحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد و ما في حكمه}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الفرع الثاني: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ويعرفها البعض بنسب إدارة الموجودات نظرا لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، وتعد معدلات الدوران أكثر نسب النشاط تطبيقا في التحليل المالي، وتعد نسب النشاط إحدى المكونات الرئيسية لربحية المؤسسة⁴، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، ومن أهم هذه النسب:⁵

أولا: معدلات دوران الأصول

وتندرج تحتها مختلف النسب التالية:

1- معدل دوران إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر.⁶

¹ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 215.

² مطبوش العلجة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ فهيم مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁴ مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة 1، دار الحكمة للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 127.

⁵ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة

فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، فلسطين، 2018، ص 281.

⁶ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

يشرح معدل دوران إجمالي الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وهو يشير أيضا إلى استراتيجية التسعير¹، ويمكن حسابه كما يلي: ²

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{معدل دوران إجمالي الأصول}$$

2- معدل دوران الأصول الجارية

تقيس قدرة المؤسسة على استخدام عناصر الأصول المتداولة في توليد المبيعات إلى قيمة الأصول الجارية³، ويمكن حسابها كما يلي: ⁴

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{معدل دوران الأصول الجارية}$$

3- معدل دوران الأصول غير الجارية (الثابتة)

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، وتعتبر هذه النسبة ذات دلالة جيدة خاصة إذا طبقت على الشركات الكبيرة التي تشكل موجوداتها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي الاستثمارات الكلية لديها، وتحسب على النحو التالي: ⁵

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \text{معدل دوران الموجودات الثابتة}$$

¹ فهيمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.

² عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، دار البازوري للنشر، الأردن، 2007، ص 96.

³ علي عبد الله الزعبي، أثر معدلات دوران على الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، قسم المحاسبة، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2016، ص 5.

⁴ مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 325.

⁵ مرجع نفسه، ص 225، 226.

ثانيا: معدل دوران المخزون

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، كلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس، وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب قد يزيد من مخاطر إدارة المخزون¹، ويمكن حسابه على النحو التالي:²

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكاليف البضاعة الباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

ويمثل متوسط فترة التخزين عدد أيام بقاء المخزون لدى المؤسسة، ويمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحا حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدى المؤسسة بالأيام ويمكن قياسها من خلال الصيغة التالية:³

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ثالثا: معدل دوران الزبائن

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في المشروع على تحصيل الديون، ويرتبط ذلك بعدد المرات التي يمكن فيها تحصيل الديون خلال السنة، وكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة فهو يشير على تحسن أداء الإدارة المختصة في تحصيل ديونها، ونجاح سياستها الائتمانية⁴، ويمكن حسابها على النحو التالي:⁵

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد الزبائن}}$$

¹ سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي - منهج تحليلي لتقوم الأداء ودعم العملية الإدارية-، الطبعة 1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2019، ص 92.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

³ عن الموقع:

<https://www.th3accountant.com/2019/12/Inventory.Turnover.html>, Consulté le 12/05/2022, à 17 :18.

⁴ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 159.

⁵ نعيم نمر داوود، التحليل المالي - دراسة نظرية تطبيقية-، الطبعة 1، دار البادية للنشر وتوزيع، الأردن، 2012، ص 64.

أما متوسط فترة التحصيل فتقاس مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا مؤشراً إيجابياً، والعكس صحيح أيضاً، ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل، وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الزبائن}}$$

رابعاً: معدل دوران الموردين

يستفاد من هذا المؤشر لبيان مدى كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها، إذ كلما كان المعدل مرتفعاً كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل، وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون، ويمكن حساب معدل الدوران على النحو التالي:¹

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات الصافية}}{\text{متوسط رصيد الموردين}}$$

$$\text{أما مدة دوران الموردين باليوم} = \frac{360}{\text{معدل دوران الموردين}}$$

المطلب الثالث: استخدام نسب الربحية ونسب الهيكلة

الفرع الأول: نسب الربحية

تقاس نسب الربحية درجة ربحية المشروع، فإذا لم يستطع المشروع تحقيق أرباح كافية فإن بقاءه واستمراره يصبحان مهددان بالخطر²، وتتمثل هذه النسب في:

أولاً: المردودية الاقتصادية

تعبر المردودية الاقتصادية عن مدى كفاءة الأصول الاقتصادية للمشروع، وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية وبمجموع الأصول المستعملة للحصول عليها، كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن طريقة التمويل وتحسب كالتالي:³

¹ جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة- مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية-، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر وتوزيع، الأردن، 2013، ص 65، 66.

² عصام فتحي زيد أحمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 151.

³ سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، 2018، ص 59.

$$\frac{\text{فائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأموال الدائمة}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

ثانيا: المردودية المالية

تعرف المردودية المالية على أنها العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة في المؤسسة، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

ثالثا: المردودية التجارية

تسمح المردودية التجارية بدراسة وتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة²، وتحسب كالتالي:³

$$\text{المردودية التجارية} = 100 \times \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

الفرع الثاني: نسبة الهيكلة

هي النسب التي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة عن المشروع مقارنا بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية تساوي إجمالي الديون التي تم الحصول عليها من مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض مقسومة على إجمالي الديون التي تم الحصول عليها من مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض مقسومة على إجمالي أصول المؤسسة،

¹ صبرينة بن عروج، سفيان بن يلقاسم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، Revue des Réformes Economique et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2019، ص 5.

² شريف غباط، مهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد 24، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2013، ص 141.

³ نظيرة قلاوي، مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 62.

وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المشروع على أموال الغير في تمويل أصوله.¹

تعرف كذلك على أنها تلك النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والعناصر الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل: نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لكل من عناصر جانب الأصول وجانب الخصوم وتعتبر هذه النسب الأكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة ومن أهم هذه النسب:²

أولاً: نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:³

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

ثانياً: نسبة التمويل الخاص (الذاتي)

تمثل مدى تغطية المؤسسة للأصول الثابتة بأموالها الخاصة، بمعنى قدرة أمال المساهمين على تغطية الأموال الثابتة.⁴، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:⁵

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

¹ أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التقديرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل البيت، المفرق، العراق، 2015، ص23.

² سعداوي مراد مسعود وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2020، ص45.

³ مرجع نفسه، ص45.

⁴ طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص410.

⁵ محمد ملين علون، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2020، ص765.

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية

تبين هذه النسبة استقلالية المؤسسة المالية، وعندما تكون النسبة أكبر من الواحد فيعني هذا أن المؤسسة مستقلة ماليا¹، وتحسب كما يلي: ²

$$\frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

رابعا: نسبة القابلية للتسديد (نسبة القدرة على الوفاء)

تعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية، وتقيس هذه السنة المدة اللازمة أو التي تستغرقها المؤسسة لتعويض أو تسديد ديونها، وتتراوح النسبة المعيارية بين سنتين أو ثلاث سنوات حتى تصل في بعض الحالات إلى 4 سنوات، وهذا راجع أساسا لهيكل ديون المؤسسة وقطاع نشاطها، وتحسب كما يلي: ³

$$\frac{\text{الديون المالية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} = \text{نسبة القابلية للتسديد}$$

■ قدرة التمويل الذاتي:

يمثل الفائض النقدي الصافي التي تحققه المؤسسة بعد طرح توزيع أرباح المؤسسة واقتطاع جميع المصاريف المالية والجبائية، حيث يمكن إيجاد قدرة التمويل الذاتي من العلاقة التالية: ⁴

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاكات} + \text{مخصصات المؤونات} - \text{استرجاعات المؤونات} + \text{القيمة المتبقية للأصول المتنازل عنها} - \text{إيراد التنازل.}$$

بعد عرضنا للمؤشرات والنسب التي تمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية، ما قد يجنبها مشاكل التسديد والسيولة، إلا أنها تبقى غير كافية للتنبؤ بمخاطر التعثر المالي بدقة، كما أنها قد تستغرق بعض الوقت في التحليل مما يحرم المؤسسة من فرصة إجراء التصحيحات في الوقت المناسب وتجنب التعثر المالي.

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 411.

² Béatrice et Franciss Grandguillot, Analyse Financière, 5^e édition, Gualino éditeur, 2001, P 136.

³ Idem, p :136.

⁴ عبد القادر مسعودي، محمد طالي، التأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية - حالة مؤسسة أن سي أ رويبة-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص 270.

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

ظهرت نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للحد من هذه المشكلة لما لها أضرار على الهيكل المالي للمؤسسة وقد تطورت هذه النماذج وفق تطور الطرق الإحصائية والرياضية من أجل الوصول الى نتيجة أدق وأفضل عند القيام بهذه العملية، وستناول في هذا المبحث لمحة عن نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ثم نقوم بعرض بعض هذه النماذج.

المطلب الأول: لمحة عن نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

لقد تولد عن اهتمام الباحثين والمهتمين بموضع التعثر المالي مجموعة من الأبحاث والدراسات التطبيقية، التي تقوم على استخدام أساليب التحليل الإحصائي ومنها أسلوب التحليل التمييزي، الذي يعد الأساس في بناء نماذج المدخل الكمي في مجال التنبؤ بتعثر المؤسسات.¹

تعود أول دراسات التنبؤ بالتعثر المالي الى سنة 1932 عندما قام "Fitzpatrick" باستعمال مؤشر لوصف القدرة التنبؤية للأعمال²، حيث استعمل في دراسته مؤشر التحليل التمييزي للمقارنة بين مؤسسات متعثرة وأخرى غير متعثرة، ولكن هذه الطريقة لم تلبث طويلا وتوقف استعمالها عند مطلع الستينات بسبب عدم تطور الأساليب الإحصائية والحسابية آنذاك.³

في عام 1966، كانت أولى الدراسات المختصة بالتعثر المالي على يد "Beaver" حيث عرض فيها نموذج متطورا للنسب المالية المركبة التي تستخدم كمنبه مبكر للتعثر المالي قبل حدوثه ثم تتابعت الدراسات بعد هذا النموذج في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة.⁴

ثم في سنة 1968، قام Altman بتكملة وتطوير عمل Beaver باستعمال طريقة التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (MDA) لتحديد مجموعة من النسب المالية والتي استعملها لدراسته.⁵

¹ أحلام بلقاسم كحلولي، منال خلخال، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، مجلد 11، عدد 2، 2020، ص 326.

² Li Y, Wang Y, **Machine Learning Methods of Bankruptcy Prediction Using Accounting Ratios**, **Open Journal of Business and Management**, Vol.6 No.1, 2017, p 1.

³ عن الموقع:

<http://www.ipedr.com/vol43/030-ICFME2012-X00025.pdf?msckid=62ee5f8cd11111ec8afa7d9f345d27cc> ,
consulté le 11/05/2022 à 11 :28.

⁴ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الأردن، 2014، ص 237.

⁵ Sumaira ashraf and others, **Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?** **Journal of Risk and Financial Management**, MDPI, Vol 12, No 55, Switzerland, 2019, p3.

قام Altman باستعمال 22 نسبة مالية من أجل دراسة حالة 66 مؤسسة، وقد كانت دقة هذا النموذج تقدر ب 94% بالنسبة للمؤسسات المتعثرة ماليا، و97% بالنسبة للمؤسسات الغير متعثرة.¹

وقد استعمل نموذج ألتمان من طرف العديد من الباحثين وتلقى قبولهم، واستعمل كمرجع لخلق نماذج جديدة عن طريق تطويره، وحتى مع التطور التكنولوجي كالذكاء الاصطناعي، لاتزال هذه النماذج والطرق الإحصائية تثبت نجاعتها ومدى فعاليتها.²

المطلب الثاني: عرض بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

من أجل الوصول الى حل لمشكلة التعثر المالي، قام الاقتصاديون والباحثون بصياغة نماذج من أجل التنبؤ بهذه الظاهرة قبل حدوثها، وهناك العديد من النماذج نذكر منها ما يلي:

- دراسة Beaver؛

- دراسة Altman and McCough؛

- دراسة Taffler and Tisshow؛

- دراسة Springate؛

- دراسة Kida؛

- دراسة Zmijewski؛

- دراسة Sherrod.

أولا: دراسة "Beaver"

يعتبر "Beaver" صاحب فكرة وضع نموذج للتنبؤ بتعثر الشركات، حيث قام باستخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وقد قام باختبار 30 نسبة مالية وتطبيقها على البيانات المالية لـ 79 مؤسسة ناجحة و79 أخرى فاشلة ولخمس سنوات متتالية، وقد استخدم أسلوب التحليل الأحادي وتوصل من خلال

¹ Ehsan ul Hassan and others, **A Review of Financial Distress Prediction**, Vol 1, No 3, Alpha Publishing, Dubai, 2017, P 14.

² Nizar Alsharari, **Accounting and Finance Innovations**, IntechOpen, United Kingdom, 2021, P 160.

الاختبارات الإحصائية إلى 6 نسب مالية اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالتعثر قبل وقوعه بخمس سنوات، والجدول التالي يبين النسب المالية التي اعتمدها "Beaver" في صياغة نموذجها في التنبؤ بالتعثر المالي.¹

الجدول رقم (2-1): النسب المالية المستخدمة في نموذج "Beaver"

التسلسل	النسب المالية (مؤشرات التنبؤ بالتعثر المالي)
1	التدفق النقدي / إجمالي الديون
2	الدخل الصافي / إجمالي الأصول
3	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
4	صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول
5	نسبة التداول
6	نسبة التداول السريعة

المصدر: سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017، ص418

وقد توصل "Beaver" إلى استنتاجات مهمة تتمثل في:²

- إن أفضل مؤشرات التعثر بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية ومقامها الموجودات أو المطلوبات، وتعد النسبة الأولى التي استخدمها "Beaver" والمتمثلة في نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون من أفضل النسب المالية في التنبؤ بالتعثر وأقلها خطأ في الحكم على المؤسسات، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت قدرة المؤسسة على التسديد مضمونة، وقد يعود سبب زيادة هذه النسبة إلى زيادة قدرة المؤسسة على توليد التدفق النقدي الداخلي من الأنشطة أو انخفاض حجم الديون أو بسبب الاثنين معاً؛
- تعد نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على أن إجمالي الموجودات ثاني أفضل النسب المالية؛
- نسبة التداول تعد أداة ضعيفة للتنبؤ بالتعثر ولكنها مهمة لأنها تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة.

¹ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017، ص417.

² منال خلخال، مقارنة نموذج ألتمان بتقرير مدقق الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 5، عدد 7، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2012، صص 252-253.

ثانيا: نموذج "Altman and McCough"

يعتمد هذا النموذج على خمس نسب مالية معروفة تدرس خمس متغيرات مستقلة ومتغيرا تابعا يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج "Altman" الذي تم وضعه سنة 1968، ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:¹

$$Z = 0.012 X1 + 0.014 X2 + 0.033 X3 + 0.006 X4 + 0.010 X5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي:

$$\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}} = X1$$

$$\frac{\text{الأرباح المحتجزة في الميزانية}}{\text{مجموع الأصول}} = X2$$

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول}} = X3$$

$$\frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{مجموع الالتزامات (الديون)}} = X4$$

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = X5$$

$$Z = \text{دليل الاستمرارية}$$

ويمكن تمييز مختلف المتغيرات في الجدول الموالي:

¹ صافي فلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 229-231.

الجدول رقم (2-2): النسب المالية المستخدمة في نموذج "Altman and McCough"

المتغيرات المستقلة	النسب والمؤشرات
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول
X2	الأرباح المحتجزة في الميزانية / مجموع الأصول
X3	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
X4	القيمة السوقية للأسهم / مجموع الالتزامات
X5	المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

وبموجب هذا النموذج فإن المؤسسات تصنف الى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهذه الفئات هي:

أ- الفئة الأولى: فئة المؤسسات القادرة على الاستمرارية (المنشآت الناجحة) وهي تلك المؤسسات التي تكون قيمة Z فيها 2.99 فأكثر.

ب- الفئة الثانية: فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية استمراريتها أي التي يحتمل تعثرها، وهي تلك المؤسسات التي تكون قيمة Z فيها أقل من 1.81.

ت- الفئة الثالثة: فئة المؤسسات التي يصعب التنبؤ بوضعها، وهي التي تكون قيمة Z فيها بين 1.81 و 2.99 ومن أجل تقرير وضعها لا بد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة التعثر المالي، حيث أن قدرته على التنبؤ بالتعثر المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

ثالثا: نموذج "Taffler and Tisshow"

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة إثر الدراسة التي أجريت من قبل الباحثين "Taffler and Tisshow" في عام 1977، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بتعثر المؤسسات في المملكة

المتحدة، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التمييز الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 مؤسسة صناعية مستمرة في عملها، و46 مؤسسة أخرى أعلنت إفلاسها أو تصفيتها، وتستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية: ¹

$$Z = 0.53 X1 + 0.13 X2 + 0.18 X3 + 0.16 X4$$

حيث:

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = X1$$

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات}} = X2$$

$$\frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} = X3$$

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = X4$$

والجدول التالي يوضح النسب المستخدمة في النموذج وطريقة حسابها:

الجدول رقم (2-3): النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler and Tisshow"

المتغيرات	النسب والمؤشرات
X1	الربح بعد الضريبة / المطلوبات المتداولة
X2	الأصول المتداولة / مجموع المطلوبات
X3	المطلوبات المتداولة / مجموع الأصول
X4	الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

¹ عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص ص50-51.

وقد جرى تصنيف المؤسسات الى فئتين وفقا لقدرتهم على الاستمرار، تتمثل فيما يلي:

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، قيمة Z فيها 0.3 وأكبر؛
- فئة المؤسسات المهتدة بخطر الإفلاس، قيمة Z فيها 0.2 وأقل.

وفي عام 1982، قام "Taffler" بمحاولة لإعادة النظر في نموذج سابق لعينة صغيرة من 23 مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها في الأعوام أو تمت تصفيتها في الأعوام 1968-1973 و 45 مؤسسة تتمتع بكيان مالي قوي، وتم اعتماد المؤشرات التالية:

$$\frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} = X1$$

$$\frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{صافي رأس المال المستثمر}} = X2$$

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجموع الموجودات}} = X3$$

$$X4 = \text{معدل دوران المخزون.}$$

وفيما يلي عرض لنسب النموذج:

الجدول رقم (2-4): النسب المالية المستخدمة في نموذج "Taffler"

المتغيرات	النسب والمؤشرات
X1	الربح قبل الضريبة والفوائد / مجموع الموجودات
X2	مجموع المطلوبات / صافي رأس المال المستثمر
X3	الأصول السائلة / مجموع الموجودات
X4	معدل دوران المخزون

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

وقد قام "Taffler" بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات، وتوصل إلى أن هذا المنهج هو الأفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من المنشآت التي تمر بضائقة

مالية، وأن حالة الإفلاس الفعلي تتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين، ولا يمكن التنبؤ بشكل دقيق.

رابعاً: دراسة "Springate"

يعد نموذج "Springate" من النماذج العالمية للتنبؤ بالتعثر المالي، ويتكون هذا النموذج من أربع نسب مستقلة تتمثل في:¹

- رأس المال العامل؛
- الأرباح قبل الضرائب والفوائد نسبة الى الأصول؛
- الخصوم المتداولة؛
- المبيعات.

وتستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.03 X1 + 3.07 X2 + 0.66 X3 + 0.4 X4$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي:

$$X1 = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$X2 = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$X4 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

والجدول الموالي يمثل النسب المستخدمة في نموذج "Springate" وأوزانها:

¹ مريم بورنيسة، خيضر خنفري، تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم التجارية، مجلد 18، عدد 1، الجزائر، 2019، ص 228.

الجدول رقم (2-5): النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate

أوزانها	النسب المالية
1.03	$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$
3.07	$X2 = \text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد} / \text{اجمالي الأصول}$
0.66	$X3 = \text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد} / \text{الخصوم المتداولة}$
0.4	$X4 = \text{المبيعات} / \text{اجمالي الأصول}$

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

خامسا: دراسة "Kida"

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية:¹

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 + 0.42 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

حيث أن:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الأصول}} = X1$$

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الالتزامات}} = X2$$

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = X3$$

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = X4$$

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الأصول}} = X5$$

والجدول التالي يمثل النسب المالية المستخدمة في هذا النموذج

¹ يد الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص ص 119،

الجدول رقم (2-6): النسب المالية المستخدمة في نموذج "Kida"

المتغيرات	النسب والمؤشرات
X1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
X2	حقوق المساهمين / مجموع الالتزامات
X3	الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة
X4	المبيعات / مجموع الأصول
X5	النقدية / مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

طبقا لهذا النموذج، فإن قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت موجبة فالمؤسسة جيدة وبعيدة عن الإفلاس، أما إذا كانت سالبة فالمؤسسة مرجحة للإفلاس.

سادسا: دراسة "Zmijewski"

حيث أجرى "Zmijewski" دراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من (40) مؤسسة متعثرة ماليا و(800) مؤسسة صناعية غير متعثرة ماليا، واعتمد في نمودجه على ثلاثة نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسة خلال الفترة من (1972 – 1978)، وهي العائد على مجموع الأصول ونسبة المديونية ونسبة التداول، وقد استخدم النموذج تحليل (Probit Analysis) لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة التالية:¹

$$\beta = -4.803 - 3.599 X1 + 5.406 X2 - 0.1X3$$

إن تطبيق النموذج يحتاج الى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في نموذج "Altman"، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد (1.8138)، لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$\beta = -8.7117 - 6.5279 X1 + 9.8054 X2 - 0.1814 X3$$

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 351-353.

بحيث:

$$\frac{\text{معدل العائد}}{\text{مجموع الأصول}} = X1$$

$$= X2 \text{ = نسبة المديونية}$$

$$= X3 \text{ = نسبة التداول}$$

وخلال الأعوام (1985 - 1987) تم فحص النموذج، وجرى تعديل معاملات التمييز كما هو وارد في الجدول أدناه، باستثناء الاختبار الأول الذي يشمل مجموعة مختلفة من الشركات، فقد تم أخذ عينة من (791) مؤسسة صناعية و (990) مؤسسة متعثرة، ويلاحظ أن التعديل الأساسي هو زيادة التركيز على معامل تمييز نسبة التداول للمؤسسات المتعثرة. والجدول التالي يمثل معاملات التمييز المعدلة لنموذج "Zmijewski":

الجدول رقم (2-7): معاملات التمييز المعدلة وفق نموذج "Zmijewski"

المعدلة β	المعدلة β	المعدلة β	
990 مؤسسة متعثرة.	791 مؤسسة.	1048 مؤسسة.	
-3930.7	-8447.7	-8737.7	العائد على الأصول
4843.3	9795.3	8199.3	نسبة المديونية
7975.1	1397.0	1669.0	نسبة التداول
-8138.4	-500.4	-6416.4	الثابت

المصدر: مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، ص 353

سابعاً: دراسة "Sherrod"

لهذا النموذج هدفين أساسيين هما: ¹

- تقييم مخاطر الائتمان؛
- التعثر المالي.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 255-257.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطر هي:

الجدول رقم (2-8): جدول يبين درجة مخاطر القروض بالنسبة لنموذج "Sherrod"

الفترة	درجة المخاطر	قيمة Z
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطر	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطر	$5 \geq Z \geq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطر جدا	$Z < 5-$

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 255

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على موازنة نشاطه بالمستقبل، ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z = 17 X1 + g X2 + 3.5 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

$$Z = 17 X1 + 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

حيث أن:

$$Z = \text{مؤشر الإفلاس}$$

$$X1 = \text{صافي رأس المال/ إجمالي الأصول}$$

$$X2 = \text{الأصول السائلة/ إجمالي الأصول}$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول}$$

$$X4 = \text{صافي الأرباح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول}$$

$$X5 = \text{إجمالي الأصول/ إجمالي الالتزامات}$$

$$X6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة}$$

وقد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب أهمية كل واحد منها وهذه الأوزان هي:

الجدول رقم (2-9): أوزان المؤشرات المستعملة في نموذج "Sherrod"

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	19	سيولة
X3	3.5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1.2	رفع
X6	0.1	رفع

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 256.

بذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية:

- السيولة = 36؛

- الرفع = 4.8؛

- الربحية = 20.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على عموميات مفاهيمية حول التنبؤ المالي، أهدافه وأساليبه كونه من أهم العمليات التي يجب على المؤسسة القيام بها سواء عن طريق المؤشرات أو النسب المالية كونها تساعد على معرفة الوضع الحالي للمؤسسة الاقتصادية، أو عن طريق مختلف نماذج التنبؤ بالتعثر المالي التي بدورها وجدت من أجل الحصول على رؤية مستقبلية لما ستؤول إليه المؤسسة.

وتعتبر النسب والمؤشرات المالية كنماذج مبدئية للتنبؤ بالتعثر المالي، كونها هي الأساس الذي استعمل من أجل صياغة وتطوير النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي بالاعتماد كذلك على مختلف النماذج والأساليب الإحصائية.

الفصل الثالث

دراسة الوضعية المالية

لؤسسة مطاحن عمر بن

عمر (2015-2020)

تمهيد

بعد عرضنا من خلال الفصلين السابقين للإطار النظري للدراسة، والذي يسمح لنا بالتعرف على المفاهيم المتعلقة بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، طرق علاجه وكيفية الكشف عنه والتنبؤ به قبل حدوثه، سنقوم خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، وذلك كمحاولة للتنبؤ بالتعثر المالي في هاته المؤسسة التي شهدت بعض الأحداث التي ستكون لها حتما تبعات على الجانب المالي لها، لذا حاولنا التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة خلال الفترة الممتدة من (2015-2020) باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وهذا بعد أن حللنا القوائم المالية للمؤسسة خلال نفس الفترة لمعرفة وضعيتها المالية أكثر، وعلى هذا الأساس تم تفصيل هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر؛
- تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة؛
- تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم المؤسسة محل الدراسة وذلك بالتطرق لتعريفها، طبيعة نشاطها، فروعها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة

هي فرع من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات ببلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994 حيث بدأت الدراسات والبحوث بالطرق القانونية وذلك بتكوين ملف الاستثمار للحصول على قرض بنكي ناهيك عن تكوين ملفات لهيات إدارية أخرى كالغرفة الجهوية للتجارة ومصالح الولاية خاصة الشق المتعلق بمخطط التنمية المحلية، ومن أبرز الدراسات التمهيديّة التي أعدت لهذا المشروع نذكر منها:

- دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية؛

- دراسة الإمكانيات الاقتصادية والتكاليف الإنتاجية؛

- دراسة البيئة الاقتصادية للمؤسسة (السوق).

وقد تمت هذه الدراسات من طرف خبراء محليين وأجنيين بما فيها كل ما يتعلق بالبنية التحتية والبناءات المعدنية، أما فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات فهي ألمانية وإيطالية، وبعد مرور أربع سنوات من الدراسة وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000 أنشأت شركة المطاحن ضمن منطقة فلاحية صناعية ببلدية الفجوج ولاية قلمة التي تربع على مساحة قدرها 42500 متر مربع يحدها من الجنوب المشتلة التجريبية عمر بن عمر ومن الشمال مصنع الحليب بني فوغال أما شرقا وغربا فأراضي زراعية ملكا للخواص.

انطلق إنتاج المطاحن في البداية بمردود 300 طن يوميا إلى أن وصل سنة 2004 إلى 700 طن يوميا أي زيادة الطاقة الإنتاجية بـ 400 طن يوميا، وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس والتي تحصلت على شهادة الجودة العالية (ISO 900) وشهادة سلامة المنتوجات الغذائية (ISO 22000) سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطط إنتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014.

حيث من فروع مجمع عمر بن عمر نذكر:

- مؤسسة مصبرات عمر بن عمر CAB؛
- مؤسسة أفق تنمية الزراعة HDA؛
- مؤسسة حبوب بن عمر؛
- مؤسسة ترقية بن عمر؛
- مؤسسة بناء بن عمر؛
- مؤسسة ش. ذ. أ. المتوسطة للمطاحن MMC؛
- مؤسسة مطاحن عمر بن عمر MAB.

وهذه الأخيرة هي التي تتمحور حولها دراستنا.

تسعى شركة ش. ذ. م. م. مطاحن عمر بن عمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان البقاء والاستمرار؛
- تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح؛
- تشجيع القطاع الخاص للنهوض للاستثمار والتنمية للاقتصاد الوطني؛
- تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة؛
- محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية؛
- الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الجودة، النوعية، والسعر؛
- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال؛
- تجسيد الشراكة الأجنبية المثمرة؛
- العمل على الحفاظ على الزبائن واكتساب زبائن جدد.

يبلغ عدد عمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر 770 عامل مقسمين كالآتي: 13

إطار سامي، 130 إطار، 148 عون تحكم و479 منفذ، وبرقم أعمال يقدر بـ 66 مليون أورو سنويا.

المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها

1- طبيعة نشاط المؤسسة

يتم جلب المادة الأولية (القمح) من خارج الوطن عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن التي تصل طاقتها الاستيعابية حوالي 27 ألف طن وهذا بواسطة الشاحنات الضخمة التي توفرها الشركة. يتم استقبال المادة الأولية من طرف مصالح مراقبة الجودة لمعرفة ما إذا كانت مطابقة للمواصفات المطلوبة أما لا، حيث يسهر على ضمان هذه السلسلة الإنتاجية:

- 121 عامل على مستوى وحدتي إنتاج السميد موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنظام التناوب كالآتي:

- الفرقة أ من الساعة 05 صباحاً إلى الساعة 01 زوالاً؛
- الفرقة ب من الساعة 01 زوالاً إلى الساعة 09 مساءً؛
- الفرقة ج من الساعة 09 مساءً إلى الساعة 05 صباحاً؛
- الفرقة د في حالة راحة.

- 203 عامل على مستوى وحدة إنتاج العجائن الغذائية والعجائن الخاصة موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنفس نظام التناوب في المطاحن ولكن مع اختلاف التوقيت وذلك حسب التوزيع الآتي:

- الفرقة أ من الساعة 04 صباحاً إلى الساعة 12 زوالاً؛
- الفرقة ب من الساعة 12 زوالاً إلى الساعة 08 مساءً؛
- الفرقة ج من الساعة 08 مساءً إلى الساعة 04 صباحاً.

2- فروع المؤسسة

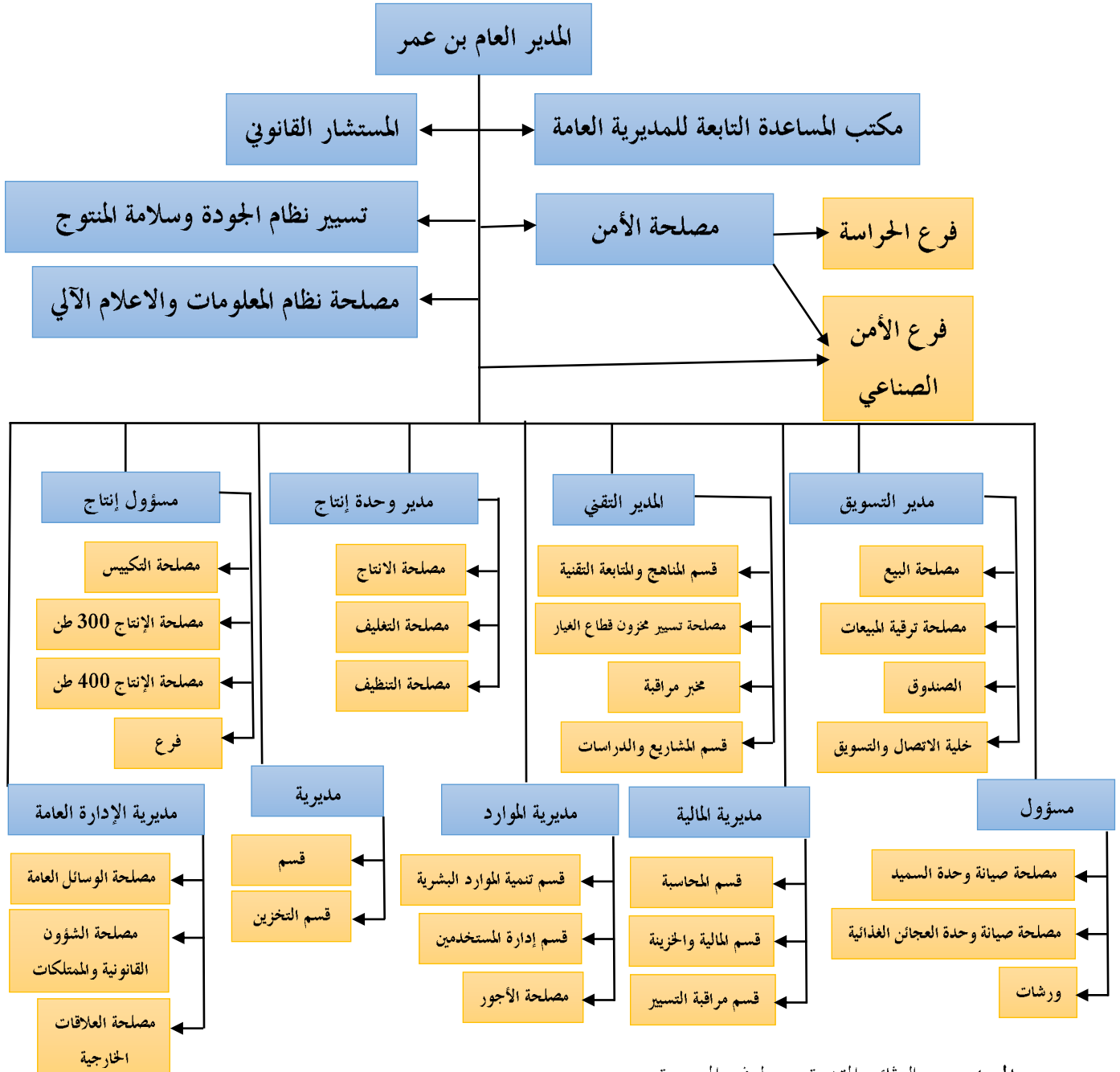
تتوفر شركة مطاحن عمر بن عمر على ثلاث وحدات إنتاج:

- وحدة إنتاج السميد 400 طن: وهي مخصصة لتزويد وحدة إنتاج العجائن بمادة السميد الذي يعتبر كمادة أولية في إنتاج العجائن (عجائن قصيرة، عجائن طويلة، كسكس، ...).
- وحدة إنتاج السميد 300 طن: والتي تقوم بتحويل القمح عبر مراحل مختلفة لتحصل على جميع أنواع السميد والنخالة كمنتوج نهائي؛
- وحدة إنتاج العجائن والعجائن الخاصة: والتي تقوم بتحويل السميد (مادة أولية) إلى عجائن غذائية مختلفة الأنواع للاستهلاك المباشر.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته

من أهم سمات المؤسسة الناجحة هي قوة جهازها التسييري فحسن تسيير موارد المؤسسة يتوقف على نجاعة هيكلها التنظيمي، والهيكل التنظيمي لشركة مطاحن عمر بن عمر يأخذ الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

➤ شرح مهام أقسام ومصالح المؤسسة

تضم المؤسسة عدة مديريات كالأتي:

1- مديرية الموارد البشرية

مهمتها الرئيسية استقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح الشركة، وتنقسم إلى:

● قسم تطوير الموارد البشرية

تتمثل مهامه في:

- التوظيف حسب حاجات المؤسسة؛
- تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي؛
- ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة.

● قسم تسيير الخدمات

ويعمل على:

- التكفل بمختلف شؤون العمال وادارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات فيما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق؛
- متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجي.

2- مصلحة الأمن

من مهامها:

- السهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار؛
- الاشراف على حراسة الموقع أثناء وبعد ساعات العمل.

3- مساعدة المديرية العامة

وتقوم بـ:

- مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون الشركة وفي تحقيق مختلف عمليات المراقبة، كما تساهم في حفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل وحل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى.

4- مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي

تتمحور وظيفتها على:

- الاشراف على قيادة وصيانة النظام المعلوماتي للشركة.

5- مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتجات الغذائية

تضمن هذه المصلحة:

- السير على التكفل وحفظ شهادات الجودة وسلامة المنتجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة

المتعلقة بالإيزو (ISO).

6- المستشار القانوني

يتمحور عمله حول:

- توجيه المدير العام فيما يخص كل الإجراءات القانونية والتنظيمية للمحافظة على ممتلكات وفوائد الشركة.

7- مديرية التسويق والمبيعات

من مهامها:

- ضمان تسويق وبيع مختلف منتجات الشركة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام؛

- تطوير وترقية المنتج ومضاعفة رقم أعمال وأرباح الشركة؛

- تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المتتهجة من طرف الشركة؛

- التكفل بمختلف النشاطات الاتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إخبارية،

... إلخ).

8- مصلحة انتاج السميد

من بين المهام الرئيسية هي تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للاستهلاك بالكميات والنوعيات

المطلوبة، ويسهر على ذلك كل من:

• المسؤول الرئيسي للطحن: وهو الذي يعمل على المراقبة المستمرة على سير هذه العملية وكذا السير الحسن

للووظائف المتفرعة عنها والتنسيق فيما بينها؛

• مصلحة التكميس: يتم فيها وضع المنتج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب

مدير المبيعات.

9- مديرية انتاج العجائن

تتكفل بـ:

- تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق؛
- الإشراف، التنسيق وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبات المسطرة من طرف مدير المبيعات؛
- مصلحة التغليف: تسير على تعبئة المنتج في الأكياس والعلب كل حسب نوعه.

10-المديرية التقنية

تتضمن ثلاثة أقسام هي:

● قسم المناهج والمتابعة التقنية

من مهامه:

- متابعة مختلف المشاريع الاستثمارية؛
- الاشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتج الغذائي؛
- تصميم وترشيد وتنظيم مختلف الحلول التقنية والمناهج المعتمدة في الإنتاج والإنتاجية.

● قسم الأشغال والدراسات

يتكفل هذا القسم بـ:

- دراسة وإنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها.

● المخبر

من مهامه:

- مراقبة المنتوجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الانتاج والسهر على مطابقة المنتج للمعايير العالمية على مستويات متعددة (الشكل، الذوق، اللون، الوزن، المكونات الداخلية، ... إلخ).

11-مصلحة الصيانة

تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، وهي منظمة كالاتي:

- ورشة الكهرباء؛
- ورشة الميكانيك؛

- ورشة الخارطة والتلحيم.

ويتمثل دور كل هذه الورشات في مراقبة مختلف الآلات على مستوى الوحدتين، إذ هم ملزمون بتصليحها إذا حدث لها عطل في أقل مدة ممكنة وذلك للحفاظ على وتيرة الإنتاج، حيث تقوم أيضا بإعداد تقارير شهرية حول عدد التعطيلات والتدخلات التقنية التي قامت بها.

12-مديرية التموين

مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار، ... إلخ، والسير على تخزينها وهي تنقسم إلى:

- قسم المشتريات: وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة؛
- قسم التموين بالمادة الأولية (القمح): مهمته الوحيدة هي السير على ضمان كل العمليات اللوجيستية المتعلقة باستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.

13-مديرية المالية والمحاسبة

مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للشركة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات الشركة، وتنقسم إلى:

- مصلحة المحاسبة العامة: هذه المصلحة لها مهام محددة في إطار مسؤوليتها، فهي:
 - مسؤولية على تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة؛
 - التحميل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات الشركة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية؛
 - التكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات الشركة.

- قسم المالية والخزينة

تعمل على:

- ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الاستمرارية ومضاعفة الأرباح؛
- دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على الشركة؛
- المتابعة البنكية.

● قسم مراقبة التسيير

من مهامه:

- السير على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للاستراتيجية المنتهجة من طرف الشركة؛
- تّحين ومراقبة ميزانية الشركة.

14-مديرية الإدارة العامة

مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجيستكية والإدارة الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للشركة وتنقسم إلى:

- مصلحة الوسائل العامة: مسؤولة على الدعم اللوجستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح؛
- مصلحة العلاقات الخارجية: التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الاستقبال، وكل ما له علاقة بالمؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2020)، وكذلك تحليلها باتباع الخطوات التالية:

- عرض الميزانية المالية المختصرة؛
- عرض أرصدة جدول حسابات النتائج؛
- تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة

نظرا لأن موضوع دراستنا حول التنبؤ بالتعثر المالي، سنقوم بدراسة ميزانية المؤسسة بالاعتماد على التحليل السيولي أو الكلاسيكي، الذي نرى أنه يخدم دراستنا أكثر، لكونه موجه أكثر لمعرفة إذا ما كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالالتزامات، وإذا ما كانت لديها السيولة الكافية فقد ظهر هذا التحليل في فترة الكساد الكبير، الذي عرف افلاس العديد من المؤسسات، فتقسيم الأصول والخصوم يكون حسب مبدأ السنوية والاستحقاق، وهو ما يخدم أغراض بحثنا، وسنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانية المالية المختصرة للفترة الممتدة (2015-2020)

1- الميزانية المختصرة الخاصة بجانب الأصول

يمكن عرض جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة الخاصة بالفترة (2015-2017) كالآتي:

جدول رقم (3-1): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة

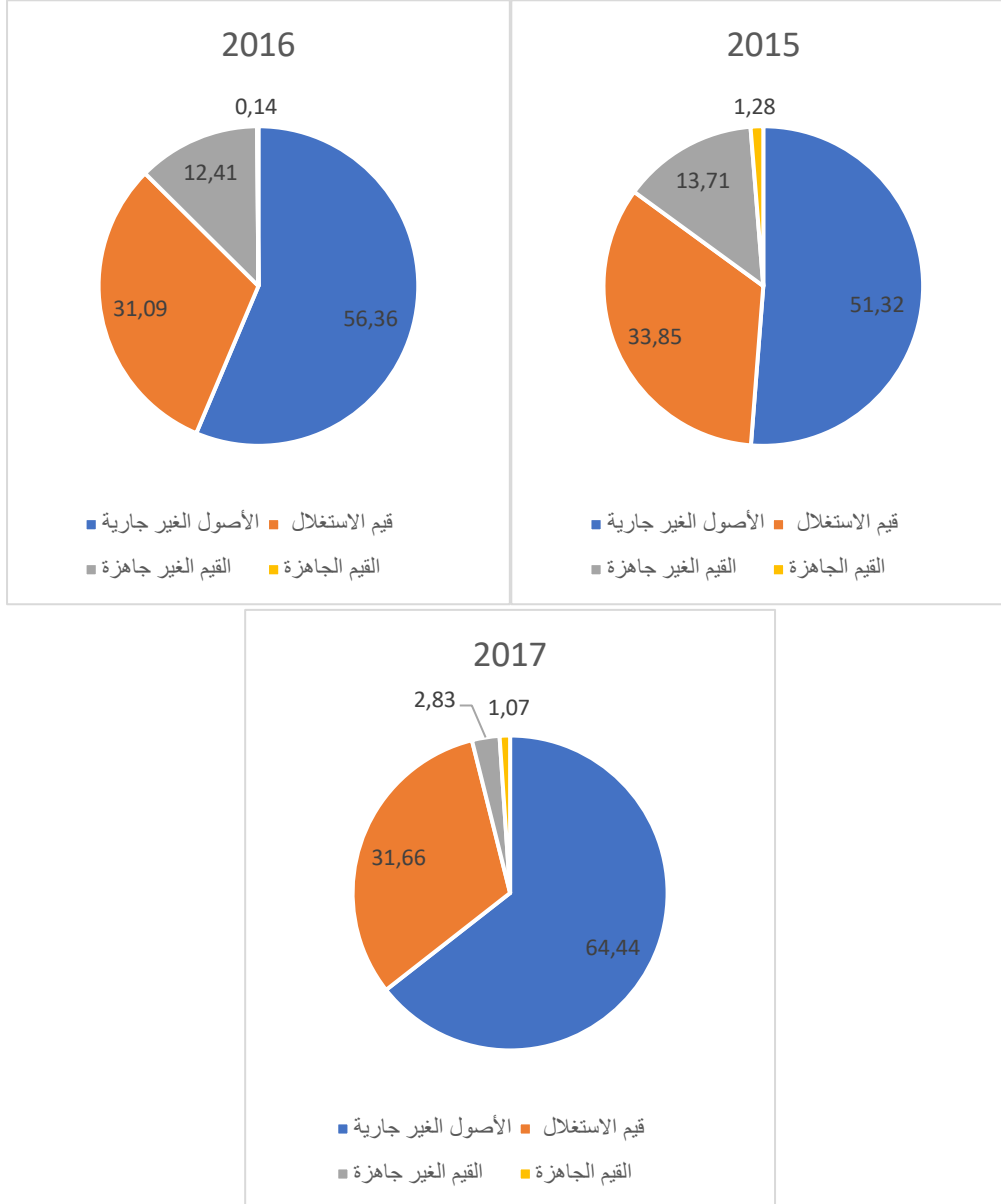
(2015-2017)

2017		2016		2015		البيان
%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	
64.44	7 805 882 237	56.36	7 513 539 932	51.32	6 479 660 593	أصول غير جارية
31.66	3 834 886 136	31.09	4 145 991 023	33.85	4 273 386 583	قيم الاستغلال
2.83	508 212 343	12.41	976 098 654 1	13.71	571 673 730 1	القيم الغير جاهزة
1.07	128 953 155	0.14	18 747 303	1.28	142 391 429	القيم الجاهزة
35.56	4 307 051 798	43.64	5 818 837 302	48.68	6 146 451 584	مجموع الأصول الجارية
100	12 112 934 035	100	13 332 377 234	100	12 626 112 177	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (2-5-8)

ويمكن تمثيلها بيانيا وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2)، الذي يمثل جانب أصول الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر

بن عمر للفترة الممتدة من (2015-2017) أن:

- الأصول الغير جارية: نلاحظ أنها في تزايد مستمر، حيث ارتفعت بنسبة 5.4% خلال سنة 2016،

وذلك نظرا لحيازتها على تشييات جاري إنجازها وموجودات مالية أخرى غير جارية، لترتفع بنسبة أكثر

سنة 2017 حيث بلغت 8.08%، ويعود ذلك إلى حيازتها على أراضي وتثبيتات جاري إنجازها، مع تنازلها عن بناءات، معدات صناعية وتثبيتات عينية أخرى.

- قيم الاستغلال: انخفضت قيم الاستغلال خلال سنة 2016 بنسبة 2.76% بسبب ارتفاع النسبة الاجمالية للأصول ب 5.59%، وكذلك بسبب الانخفاض الطفيف للمخزون الذي يقدر ب 0.03%، لترتفع قيم الاستغلال مجددا في خلال 2017 ب 0.55%، وذلك بسبب الانخفاض العام للأصول بنسبة 9.15%، مع العلم أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

- القيم الجاهزة: بالنسبة للقيم الجاهزة، فقد انخفضت بنسبة 1.14% بالنسبة لسنة 2016، لترتفع مجددا خلال سنة 2017 بنسبة 0.93%، مقارنة بسنة 2016.

- القيم الغير جاهزة: انخفضت القيم الغير جاهزة بنسبة 1.3% خلال سنة 2016، وبنسبة 9.58% خلال سنة 2017، وذلك بسبب انخفاض المديونية، حيث انخفضت قيمة المدينون الآخرون بنسبة 92%.

يمكن توضيح جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة الخاصة بجانب الأصول لفترة (2018-2020)

كالاتي:

جدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الأصول للفترة

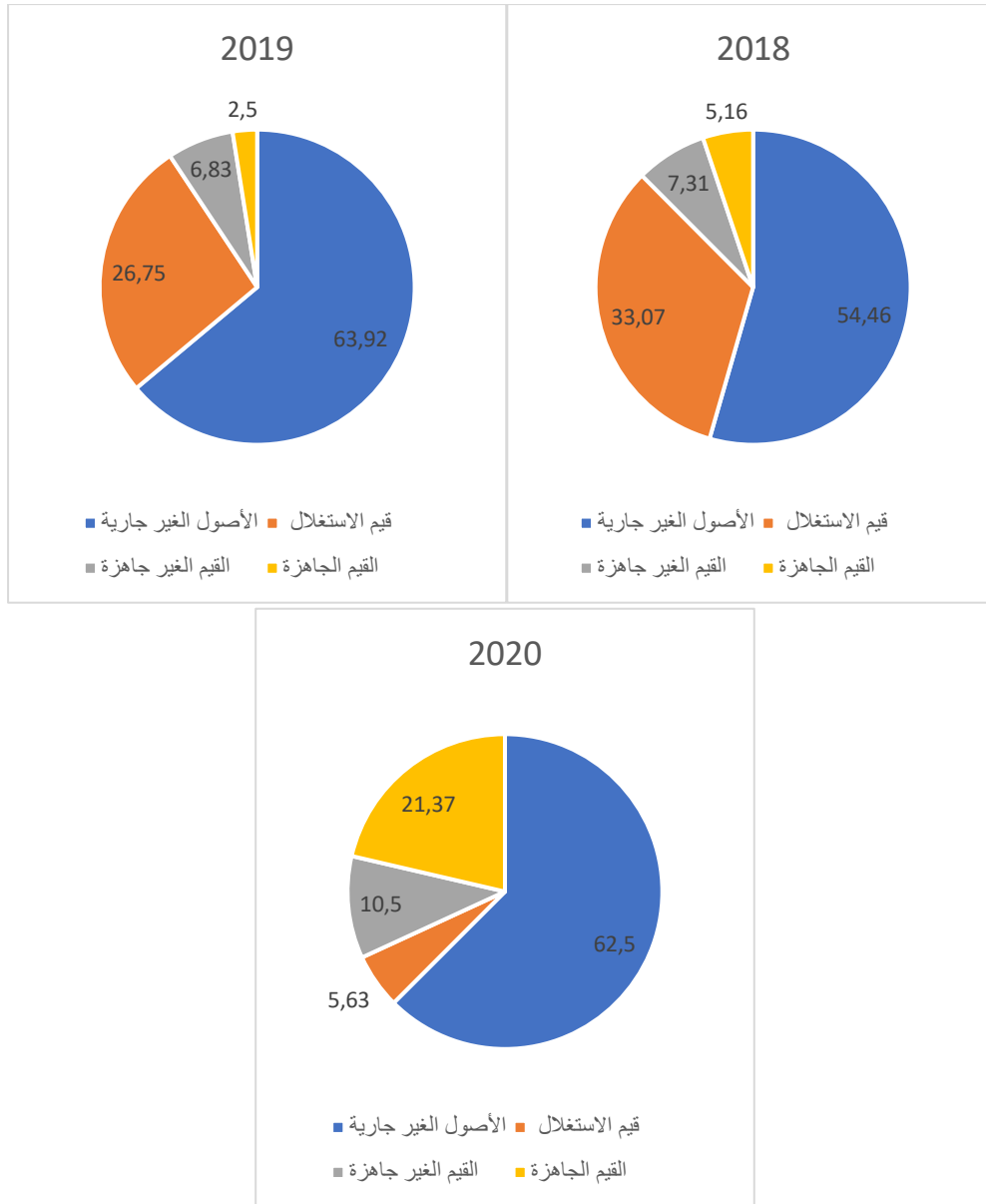
(2018-2020)

2020		2019		2018		البيان
%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	
62.5	7 718 075 246	63.92	8 369 110 658	54.46	7 835 083 693	الأصول الغير جارية
5.63	695 746 957	26.75	3 503 213 356	33.07	4 757 373 535	قيم الاستغلال
10.5	627 060 296 1	6.83	931 352 894	7.31	180 405 051 1	القيم الغير جاهزة
21.37	2 638 739 993	2.5	327 396 259	5.16	741 889 254	القيم الجاهزة
37.5	4 630 547 576	36.08	4 724 962 545	45.54	6 550 667 969	مجموع الأصول الجارية
100	12 348 622 822	100	13 094 073 203	100	14 385 751 662	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (11-14-17)

ويمكن تمثيلها بيانياً وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) الذي يمثل جانب أصول الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة الممتدة من (2018-2020) أن:

- الأصول الغير جارية: انخفضت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 9.98% بسبب الزيادة العامة بالنسبة لمجموع الأصول والتي تقدر بـ 18%، لترتفع مجدداً بـ 9.46% خلال سنة 2019، بسبب

زيادة الموجودات المالية الأخرى الغير جارية بنسبة 74.55%، ويعود سبب انخفاضها بنسبة 1.42% سنة 2020 إلى الانخفاض العام لقيمة التثبيتات، مع العلم ان السنة السابقة هي سنة الأساس.

- قيم الاستغلال: زادت قيم الاستغلال سنة 2018 بنسبة 1.41% من اجمالي الأصول، ومع ذلك انخفضت سنة 2019 ب 6.32% بسبب انخفاض قيمة المخزون بنسبة 26.36%، وانخفضت مجددا سنة 2020 بنسبة 21.12% بسبب الانخفاض الشديد لقيمة المخزون بنسبة 80.14% مقارنة مع سنة 2019.

- القيم الجاهزة: يوجد تذبذب في القيم الجاهزة، حيث ارتفعت نسبتها خلال سنة 2018 بـ 4.09%، لتتخفف مجددا سنة 2019 ب 2.66%، ثم ارتفعت بـ 18%، سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

- القيم الغير جاهزة: يعود ارتفاع القيم الغير جاهزة بـ 4.48% سنة 2018 من اجمالي الأصول إلى ارتفاع قيمة كل من الزبائن، المدينون الآخرون، والضرائب بنسبة 11.21%، و29.63%، و28.59% لتتخفف بنسبة ضئيلة سنة 2019 تقدر بـ 0.48%، لترتفع مجددا بنسبة 3.67% سنة 2020، مقارنة مع السنة السابقة.

2- الميزانية المختصرة الخاصة بجانب الخصوم

يمكن توضيح جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة الخاصة بالفترة (2015-2017) كالآتي:

جدول رقم (3-3): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لجانب الخصوم للفترة (2015-

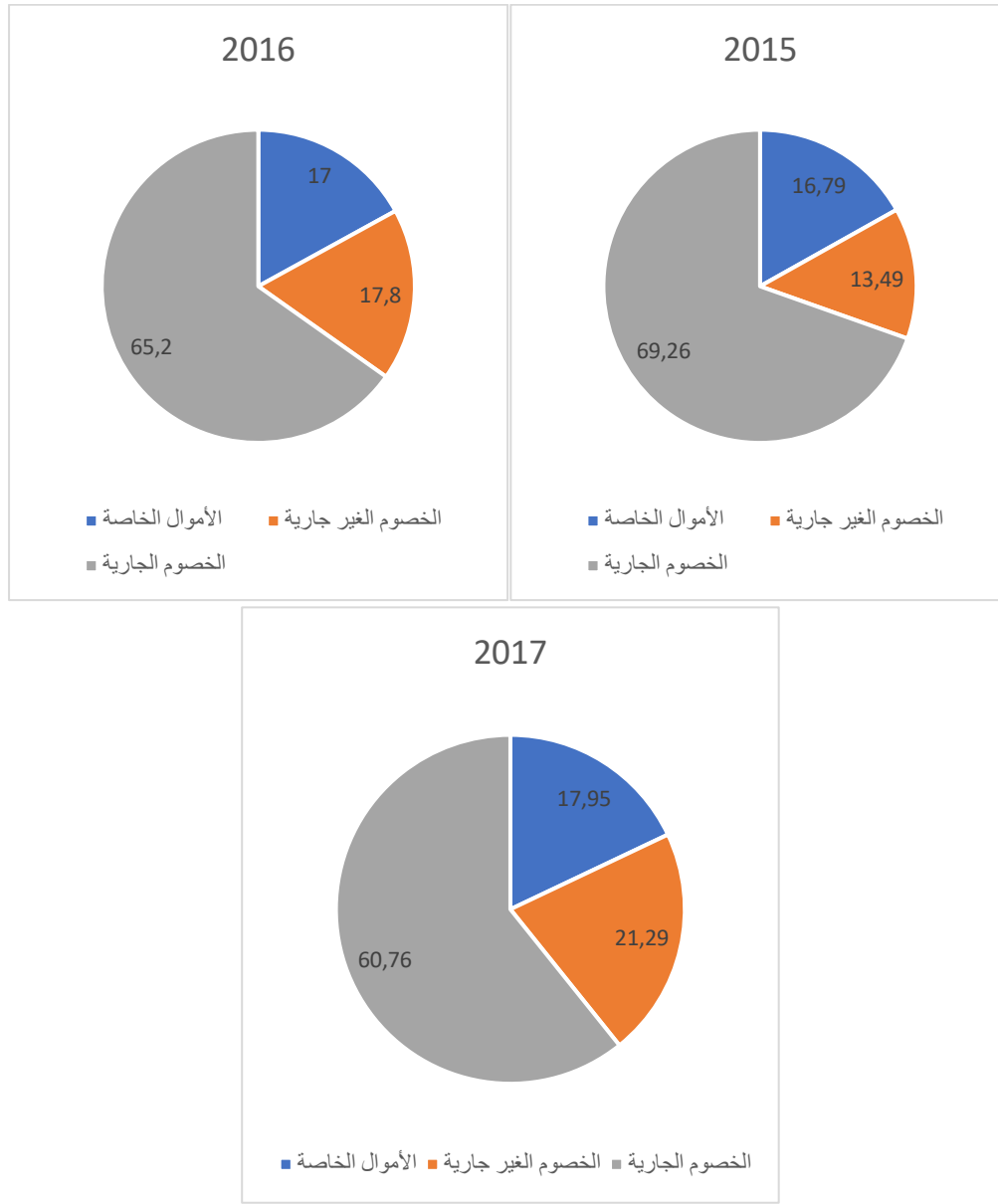
2017)

2017		2016		2015		البيان
%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	%	المبلغ (دج)	
17.95	2 174 792 900	17	2 266 998 010	16.79	2 120 427 005	الأموال الخاصة
21.29	2 578 441 862	17.8	2 372 807 711	13.94	1 760 277 768	الخصوم الغير جارية
60.76	7 359 699 272	65.20	8 692 571 512	69.26	8 745 407 405	الخصوم الجارية
100	12 112 934 035	100	13 332 377 234	100	12 626 112 177	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (3-6-9)

ويمكن تمثيلها بيانيا وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4) الذي يمثل جانب خصوم الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة الممتدة من (2015-2017) أن:

- **الأموال الخاصة:** يمكن الملاحظة أن هناك تذبذب في قيم الأموال الخاصة، حيث ارتفعت سنة 2016 بنسبة 6.91% مقارنة بالسنة السابقة ويعود ذلك إلى زيادة الاحتياطات، وزادت نسبة مساهمتها في حصص الخصوم بـ 0.2% خلال نفس السنة وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الخصوم بنسبة 5.59%،

- لتنخفض الأموال الخاصة سنة 2017 بنسبة 4.07%، مما ساهم في انخفاض إجمالي الخصوم بنسبة 9.15% ويعود ذلك إلى انخفاض كل من الاحتياطات والنتيجة، حيث قدرت التغيرات بـ 1.45% بالنسبة للاحتياطات و46.92% بالنسبة للنتيجة الصافية، مع العلم أن السنة السابقة هي سنة الأساس.
- الخصوم الغير جارية: نلاحظ حسب الميزانية المالية المختصرة أن الخصوم الغير جارية في تزايد مستمر، حيث ارتفعت قيمة الديون الطويلة والمتوسطة سنة 2016 بنسبة 34.8%، لترتفع مجددا سنة 2017 بنسبة 8.67%، أما بالنسبة لإجمالي الخصوم فكانت نسب الزيادة تقدر بـ 4.31% و3.49% خلال سنتي 2016 و2017 على الترتيب.
- الخصوم الجارية: الخصوم الجارية في انخفاض مستمر، وقدرت نسبة الانخفاض بالنسبة لمجموع الخصوم بحوالي 4.06% سنة 2016، و4.44% سنة 2017، وقدّر التغير مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة 0.6% سنة 2016 و15.33% سنة 2017.
- يمكن توضيح جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة الخاصة بفترة (2018-2020) كالآتي:

جدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر جانب الخصوم للفترة

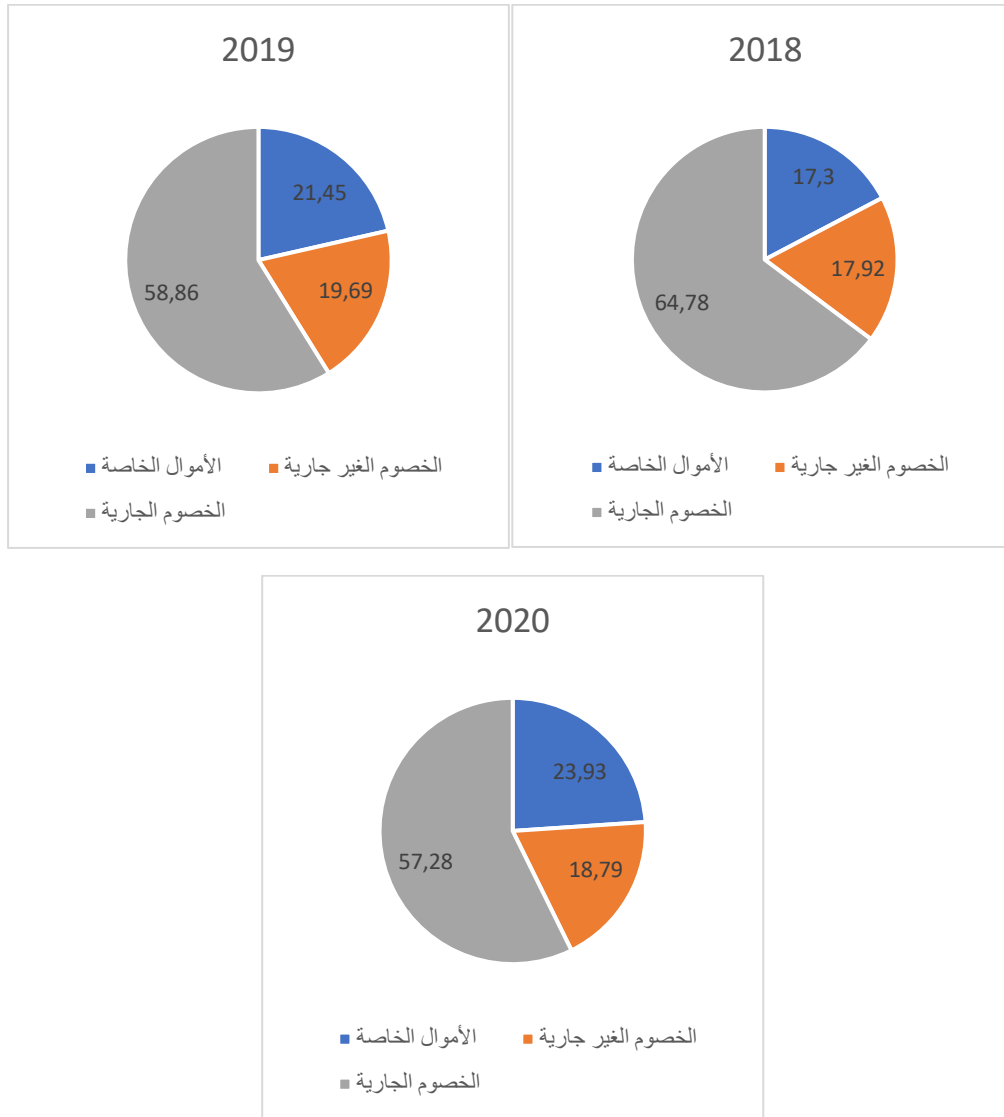
(2020-2018)

2020		2019		2018		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
23.93	2 955 197 488	21.45	2 808 314 459	17.3	2 488 203 317	الأموال الخاصة
18.79	2 320 597 676	19.69	2 578 441 862	17.92	2 578 441 862	الخصوم الغير جارية
57.28	7 072 827 657	58.86	7 707 316 881	64.78	9 319 106 482	الخصوم الجارية
100	12 348 622 822	100	13 094 073 203	100	14 385 751 662	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (12-15-18)

ويمكن تمثيلها بيانيا وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2020)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5) الذي يمثل جانب خصوم الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة الممتدة من (2018-2020) أن:

- **الأموال الخاصة:** نلاحظ من الميزانية المالية المختصرة أن الأموال الخاصة في تزايد مستمر، حيث قدرت الزيادة بنسبة 14.41% خلال سنة 2018، لترتفع مجددا بنسبة 17% خلال سنة 2019، وأخيرا بنسبة 5.23% خلال سنة 2020، ويعود هذا التطور إلى الزيادة المستمرة في الاحتياطات أما بالنسبة لإجمالي الخصوم، فقد انخفضت سنة بـ 0.65%، لترتفع خلال سنتي 2019 و2020 بـ 1.71% و2.48% على الترتيب.

– الخصوم الغير جارية: الخصوم الغير جارية لم تتطور منذ سنة 2017، لتتخفف سنة 2020 بنسبة 10% علما أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

– الخصوم الجارية: يمكن الملاحظة أن هناك زيادة في الخصوم الجارية خلال سنة 2018، حيث قدرت هذه الزيادة بنسبة 26.62%، لتتخفف خلال الفترة (2019-2020) بنسبة: 18.07% و 8.23% على الترتيب، علما أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة (2015-2020)

يمكن عرض أرصدة المؤسسة لفترة الممتدة (2015-2017) كالآتي:

جدول رقم (3-5): جدول أرصدة حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-

2017)

البيان	2015	2016	2017
إنتاج السنة المالية	8 378 843 842	8 211 369 250	7 229 235 059
استهلاك السنة المالية	163 019 630 7	092 342 866 6	6 073 714 330
القيمة المضافة للاستغلال	748 824 680	1 345 027 156	1 155 520 730
اجمالي فائض الاستغلال	179 570 018	758 654 641	577 288 172
النتيجة العمليانية	285 787 153	345 208 829	200 023 172
النتيجة المالية	-49 193 467	-156 881 030	-76 937 281
النتيجة العادية قبل الضرائب	236 593 686	197 327 799	123 085 891
صافي نتيجة السنة المالية	177 703 078	146 571 006	77 794 890

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (4-7-10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) الذي يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة الممتدة من (2015-2017) أن:

- إنتاج السنة المالية: شهد انتاج السنة المالية انخفاضاً مستمراً، حيث قدر هذا الانخفاض بـ 2% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، لينخفض مجدداً بـ 13.79%.
- استهلاك السنة المالية: شهد استهلاك السنة المالية كذلك انخفاضاً مستمراً، وقدر سنة 2016 بـ 11.12%، وكذلك بالنسبة لسنة 2017 حيث انخفض بنسبة 13.05%.

- القيمة المضافة للاستغلال: يمكن الملاحظة أن القيمة المضافة للاستغلال شهدت تذبذبا، حيث ارتفعت بنسبة 79.62% سنة 2016، لتتخفص مجددا سنة 2017 بنسبة 16.4% وهذا بسبب انخفاض كل من انتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.
 - اجمالي فائض الاستغلال: يمكن الملاحظة أن اجمالي فائض الاستغلال كذلك في تذبذب، حيث ارتفع سنة 2016 بحوالي ثلاثة أضعاف مقارنة ب 2015 ويعود ذلك إلى انخفاض استهلاك السنة المالية، لينخفض مجددا سنة 2017 بنسبة 31.41% نظرا لانخفاض القيمة المضافة للاستغلال وزيادة الضرائب.
 - النتيجة العمليانية: نلاحظ أن النتيجة العمليانية في حالة تذبذب، حيث ارتفعت سنة 2016 بنسبة 20.8%، ثم انخفضت سنة 2017، بـ 42.6%.
 - النتيجة المالية: حققت المؤسسة نتائج مالية سالبة طوال هذه الفترة (2015-2017)، وذلك بسبب أن الأعباء المالية أكبر من المتوجات المالية.
 - النتيجة العادية قبل الضريبة: نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب موجبة، ولكنها في انخفاض طوال الفترة، حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة 16.6%، لتتخفص مجددا سنة 2017 بنسبة 37.62%.
 - صافي نتيجة السنة المالية: بما أنها موجبة حسب جدول حسابات النتائج، فهذا يعني أن المؤسسة قد حققت أرباح خلال هذه الفترة، ويعود ذلك إلى أن إيراداتها أكبر من أعبائها، الا أنها سجلت أقل نتيجة سنة 2017 نظرا لانخفاض رقم الأعمال بنسبة 13.07%، مقارنة بسنة 2016.
- يمكن توضيح جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة (2018-2020) في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-6): أرصدة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-

2020)

2020	2019	2018	البيان
8 458 659 354	11 243 706 985	8 690 481 851	إنتاج السنة المالية
6 673 314 549	9 376 163 257	7 275 153 841	استهلاك السنة المالية
1 758 344 805	1 867 543 728	1 415 328 009	القيمة المضافة للاستغلال
861 856 877	964 637 858	652 424 109	اجمالي فائض الاستغلال
243 279 147	522 249 752	321 901 237	النتيجة العمليانية
-38 449 792	-12 276 966	-8 490 819	النتيجة المالية
204 829 354	509 972 786	313 410 417	النتيجة العادية قبل الضرائب
146 883 029	408 030 363	225 491 196	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (13-16-19)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) الذي يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة الممتدة من (2018-2020) أن:

- إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية في تذبذب، حيث ارتفع خلال سنتي 2018 و2019 بنسبة 20.21% و29.38% على التوالي، لكنه انخفض سنة 2020 بنسبة 24.77%.

- استهلاك السنة المالية: يمكن أن نلاحظ أن استهلاك السنة المالية عرف كذلك تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 19.78%، وارتفع مجددا سنة 2019 بنسبة 28.88%، لينخفض سنة 2020 بنسبة 28.83%.

- القيمة المضافة للاستغلال: حسب جدول حسابات النتائج فإن القيمة المضافة للاستغلال شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 22.49%، وارتفعت مجددا سنة 2019 بنسبة 31.95%، لينخفض سنة 2020 بنسبة 5.85%، ويرجع هذا التذبذب إلى زيادة كل من إنتاج واستهلاك السنة المالية سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخرى.

- اجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ أن اجمالي فائض الاستغلال في حالة تذبذب خلال هذه الفترة، حيث ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 13.02%، وارتفع مجددا سنة 2019 بنسبة 47.85%،

لينخفض سنة 2020 بنسبة 10.65%، ويعود هذا التباين إلى التغير في كل من القيمة المضافة للاستغلال وأعباء المستخدمين.

- النتيجة التشغيلية: شهدت النتيجة التشغيلية خلال هذه الفترة تذبذبا حيث ارتفعت خلال سنتي 2018 و2019 بنسبة 60.93% و62.24% على الترتيب، لكنها انخفضت سنة 2020 بنسبة 53.42%، علما أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

- النتيجة المالية: حققت المؤسسة نتائج مالية سالبة طوال هذه الفترة (2018-2020)، وذلك بسبب أن الأعباء المالية أكبر من المتوجات المالية.

- النتيجة العادية قبل الضريبة: هناك تذبذب ملحوظ في نتيجة المؤسسة، حيث شهدت ارتفاع خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بحوالي الضعف والنصف، وارتفعت مجددا خلال سنة 2019 بنسبة 62.72%، وانخفضت سنة 2020 بنسبة 59.84%.

- صافي نتيجة السنة المالية: بما أنها موجبة حسب جدول حسابات النتائج، فهذا يعني أن المؤسسة قد حققت أرباح خلال هذه الفترة، ويعود ذلك إلى أن إيراداتها أكبر من أعبائها، وقد حققت المؤسسة أكبر نتيجة لها سنة 2019 مقارنة بباقي سنوات الدراسة، نظرا لزيادة رقم الأعمال وزيادة المتوجات مع تخفيض مختلف التكاليف.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

سنقوم بتحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية ومجموعة من النسب المالية.

أولا: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن

سيتم حساب كل من رأس المال، الاحتياج في رأس المال، الخزينة الصافية للمؤسسة محل الدراسة وفق

الجدولين التاليين:

جدول رقم (3-7): حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)

السنوات			البيان	
2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
-3 052 647 475	-2 873 734 211	-2 598 955 820	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل
-1 204 775 312	699 170 269	-212 452 653	احتياجات الدورة - موارد الدورة	الاحتياج في رأس المال العامل
-1 847 872 163	-3 572 904 480	-2 386 503 167	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2015-2017)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-7) الذي يمثل حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2017) أن:

- رأس المال العامل: سالب خلال الفترة (2015-2017)، هذا ما يدل على عدم مقدرة الأموال الدائمة للمؤسسة على تغطية أصولها الثابتة، وتعتبر المؤسسة في هذه الحالة غير قادرة على تمويل استثماراتها ومختلف احتياجاتها المالية بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث يجب أن تقوم إما بتقليص حجم استثماراتها مع الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية أو البحث عن مصادر تمويل إضافية.
- الاحتياج في رأس مال العامل: وجدنا أنه سالب خلال السنتين 2015 و2017 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحقق مورد من دورة الاستغلال أي أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية ديون واحتياجات قصيرة المدى، أما في سنة 2016 فهناك احتياج في رأس المال العامل مما يعني أن مجموع الأصول المتداولة أكبر من مجموع الخصوم المتداولة.
- الخزينة الصافية: سالبة خلال الفترة (2015-2017)، وهذا راجع إلى أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب طيلة فترة الدراسة، وبالرغم من تحقيقها لاحتياج سالب أي مورد، إلا أن الخزينة كانت سالبة، وفي هذه الحالة ستكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتمويل خزنتها.

جدول رقم (3-8): حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
-2 442 280 081	-2 982 354 336	-2 768 438 513	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل
-2 691 690 076	1 442 245 591	-2 051 685 484	احتياجات الدورة - موارد الدورة	الاحتياج في رأس المال العامل
249 409 994	-4 424 599 928	-716 753 030	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-8) الذي يمثل حساب مؤشرات التوازن لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) أن:

- رأس المال العامل: سالب خلال الفترة (2018-2020)، هذا ما يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية أصولها الثابتة، تعتبر المؤسسة في هذه الحالة غير قادرة على تمويل استثماراتها ومختلف احتياجاتها المالية بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث يجب أن تقوم بتقليص حجم استثماراتها مع الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية بالتنازل على الاستثمارات الغير انتاجية أو البحث عن مصادر تمويل إضافية.
- الاحتياج في رأس مال العامل: سالب خلال السنتين 2018 و2020 وهذا ما يدل على أن المؤسسة ليست في احتياج لرأس المال العامل أي أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية ديون واحتياجات قصيرة المدى، أما في سنة 2019 فهناك احتياج في رأس المال العامل مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجاتها قصيرة المدى كون مجموع الأصول المتداولة أكبر من مجموع الخصوم المتداولة.
- الخزينة الصافية: سالبة خلال السنتين 2018 و2019، وهذا راجع إلى العجز الموجود على مستوى الخزينة، وعدم قدرتها على تمويل الاحتياجات، تكون المؤسسة في هذه الحالة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات، أما في سنة 2020 ارتفعت وأصبحت موجبة وهذا يدل على فائض بعد تغطية احتياجات الدور ومن الأفضل أن تقوم باستغلال هذا الفائض بالشكل الأمثل.

ثانيا: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

سنقوم بحساب النسب المالية ضمن مجموعات، حيث سنتطرق لنسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية ونسب الهيكلة.

أ- نسب السيولة

حساب نسب السيولة للفترة (2015-2018)

جدول رقم (3-9): حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)

السنوات			البيان	
2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
0.59	0.67	0.70	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة العامة
0.06	0.19	0.21	(الأصول متداولة - أصعبها تحولا إلى نقد) / خصوم متداولة	نسبة السيولة السريعة
0.018	0.002	0.016	النقد وما في حكمه / خصوم متداولة	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2015-2017)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-9) الذي يمثل حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2017) أن:

- نسبة السيولة العامة: نسبة السيولة العامة > 1 ، هذا راجع إلى أن رأس المال العامل للمؤسسة سالب معناه أن الأموال الدائمة لم تغطي أصولها الثابتة.
- نسبة السيولة الخاصة: تتراوح بين 0.21 و0.19 و0.06 وهي نسبة منخفضة وتقل عن الحالة العادية للنسبة والتي تكون محصورة بين المجال 0.3 و0.5 بعني هذا أن المؤسسة تحتفظ بنسبة أقل من النسبة المعيارية وهو ما قد يعرضها لمشاكل التسديد والالتزام باحتياجاتها.
- نسبة السيولة الجاهزة: تتراوح بين 0.016 و0.022 و0.017 وهي نسبة منخفضة وتقل عن الحدود التي تكون فيه هذه النسبة في الحالات العادية التي تكون محصورة بين المجال 0.2 و0.3، معناه أن المؤسسة لا تحتفظ بسيولة نقدية جاهزة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل مما قد يعرضها إلى مشاكل في التسديد خاصة في حالة عدم وجود تغطية بنكية.

حساب نسب السيولة للفترة (2018-2020)

جدول رقم (3-10): حسابات نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
0.65	0.61	0.70	الأصول متداولة / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة العامة
0.57	0.16	0.19	(الأصول متداولة - أصعبها تحولا إلى نقد) / خصوم متداولة	نسبة السيولة الخاصة
0.04	0.04	0.08	النقد وما في حكمه / خصوم متداولة	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-10) الذي يمثل حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) أن:

- نسبة السيولة العامة: نسبة السيولة العامة > 1 ، هذا راجع إلى أن رأس المال العامل للمؤسسة سالب معناه أن الأموال الدائمة لم تغطي أصولها الثابتة.
- نسبة السيولة الخاصة: تتراوح بين 0.16 و 0.19 في السنتين 2018-2019 وهي نسبة منخفضة وتقل عن الحالة العادية للنسبة والتي تكون محصورة بين المجال 0.3 و 0.5 يعني هذا أن المؤسسة تحتفظ بنسبة أقل من النسبة المعيارية وهو ما قد يعرضها لمشاكل التسديد والالتزام باحتياجاتها، أما في سنة 2020 فقد ارتفعت إلى 0.57 وهي في حدود النسبة المعيارية.
- نسبة السيولة الجاهزة: تتراوح بين 0.08 و 0.04 و 0.037 وهي نسبة منخفضة وتقل عن الحدود التي تكون فيه هذه النسبة في الحالات العادية التي تكون محصورة بين المجال 0.2 و 0.3، معناه أن المؤسسة لا تحتفظ بسيولة نقدية جاهزة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل مما قد يعرضها إلى مشاكل في التسديد خاصة في حالة عدم وجود تغطية بنكية.

ب- نسب النشاط: سنقوم بحساب نسب النشاط الخاصة بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

سنعرض نسب النشاط الخاصة بالفترة (2015-2017) في الجدول (3-11) كالتالي:

جدول رقم (3-11): حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)

السنوات			البيان	
2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
0.58	0.61	0.66	المبيعات/ إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول
1.64	1.40	1.36	صافي المبيعات/ الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
0.90	1.08	1.29	صافي المبيعات/ صافي الأصول الغير جارية	معدل دوران الأصول الغير جارية
1.77	1.93	2.18	تكاليف البضاعة المباعة/متوسط المخزون السلعي	معدل دوران المخزون
204	187	165	360 / معدل دوران المخزون	متوسط فترة التخزين
70.05	226.26	111.38	صافي المبيعات الآجلة/ متوسط رصيد الزبائن	معدل دوران الزبائن
5	1	3	360/ معدل دوران الزبائن	متوسط فترة التحصيل
3.08	6.50	11.32	المشتريات الصافية/ متوسط رصيد الموردين	معدل دوران الموردين
94.65	55.34	31.8	360/ معدل دوران الموردين	متوسط فترة التسديد

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2015-2017)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-11) الذي يمثل حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر

خلال الفترة (2015-2017) أن:

■ **معدل دوران إجمالي الأصول:** يشرح معدل دوران إجمالي الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام

أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث قدر سنة 2015 بـ 0.66 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.50 من المبيعات، أما في السنتين 2016 و2017 فقد قدر بـ 0.61 و0.58، وهذا كان أفضل معدل دوران مسجل سنة 2015 لأنه أكبر معدل، وهذا راجع إلى زيادة المبيعات وانخفاض إجمالي الأصول الجارية مقارنة بالسنوات الأخرى.

■ **معدل دوران الأصول الجارية:** يقيس قدرة المؤسسة على استخدام عناصر الأصول المتداولة في توليد

المبيعات إلى قيمة الأصول الجارية، حيث يمكن ملاحظة من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية قدر في السنوات 2015 و2016 و2017 بـ 1.36، 1.40، 1.64 على التوالي وتعتبر سنة

2017 هي الأفضل لأن كل دينار مستثمر يدر 1.64 من المبيعات، وهذا راجع إلى انخفاض مجموع الأصول الخاصة بنفس السنة.

■ **معدل دوران الأصول الغير جارية:** تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، حيث قدرت على التوالي في السنوات 2015، 2016، 2017 بـ: 1.29، 1.08، 0.90، وتعتبر سنة 2015 هي الأفضل لأنها الأكبر وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.29 من المبيعات، أما الانخفاض المحقق في سنة 2017 هو راجع لانخفاض في المبيعات.

■ **متوسط فترة التخزين:** تعتبر فترة التخزين المثالية هي 90 يوم ولكن نلاحظ في حالة هذه المؤسسة أن فترة التخزين أكبر بحوالي ضعفين خلال سنة 2017 ويعود ذلك إلى أن المؤسسة تقوم باستيراد المواد الأولية كالقمح من كندا والتي تعتبر الممول الأكبر للمؤسسة، مما يؤدي إلى كبر حجم تكاليف التخزين.

■ **متوسط فترة التحصيل:** نلاحظ قصر فترة التحصيل خلال السنوات قيد الدراسة وبعود ذلك إلى السياسة التسويقية المنتهجة من طرف المؤسسة والتي تتمثل في التحصيل الفوري وعدم التعامل بالآجال.

■ **متوسط فترة التسديد:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة قامت بتسديد مستحققاتها قبل الفترة المحددة خلال سنتين 2015 و2016 أما بالنسبة لسنة 2017 فقد تعدت المدة المحددة كون تكاليف الموردين قد ارتفعت مقارنة بالسنوات السابقة.

وتتبع المؤسسة سياسة جيدة فيما يخص التحصيل والتسديد، كون فترات التحصيل قصيرة جدا مقارنة بفترات التسديد، مما يتيح للمؤسسة موارد مالية عن طريق ممارسة النشاط، وهذا ما يؤكد تحقيقها لاحتياج سالب في رأس المال العامل خلال فترات الدراسة، أي أنها استطاعت تحقيق مورد من خلال دورة الاستغلال.

حساب نسب النشاط الخاصة بالفترة (2018-2020)

جدول رقم (3-12): حسابات نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
0.70	0.85	0.61	المبيعات/ إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.87	2.37	1.33	صافي المبيعات/الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
1.12	1.34	1.11	صافي المبيعات/ صافي الأصول الغير جارية	معدل دوران الأصول الغير جارية
4.11	2.71	2.03	تكاليف البضاعة المباعة/متوسط المخزون السلعي	معدل دوران المخزون
87.5	132.93	177.34	360 / معدل دوران المخزون	متوسط فترة التخزين
82.66	57.69	34.017	صافي المبيعات الآجلة/ متوسط رصيد المدينين	معدل دوران الزبائن
4.35	6.24	10.58	360/ معدل دوران الزبائن	متوسط فترة التحصيل
2.88	3.74	3.45	المشتريات الصافية/ الموردين	معدل دوران الموردين
125	96	104	360/معدل دوران الموردين	متوسط فترة التسديد

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-12) الذي يمثل حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) أن:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** قدر سنة 2018 بـ 0.61 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.61 من المبيعات، أما في السنتين 2019 و2020 فقد قدر بـ 0.85 و0.70، وهذا كان أفضل معدل دوران مسجل سنة 2019 لأنه أكبر معدل وهذا راجع إلى زيادة المبيعات مقارنة بباقي السنوات.
- **معدل دوران الأصول الجارية:** يمكن ملاحظة من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية يتراوح في السنوات 2018 و2019 و2020 بـ 1.33، 2.37، 1.87 على التوالي وتعتبر سنة 2019 هي الأفضل لأن كل دينار مستثمر يدر 2.37 من المبيعات ويعود ذلك إلى زيادة المبيعات وانخفاض إجمالي الأصول الجارية.
- **معدل دوران الأصول الغير جارية:** قدرت في السنوات 2018، 2019، 2020 بـ 1.11، 1.34، 1.12، وتعتبر سنة 2019 هي الأفضل لأنها الأكبر وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.34 من المبيعات، ويعود ذلك إلى زيادة المبيعات وانخفاض الأصول الغير جارية.

■ متوسط فترة التخزين: متوسط فترة التخزين في انخفاض خلال الفترة (2018-2019) لتصل إلى أقل من الحد الأقصى الذي يتمثل في 90 يوم خلال سنة 2020، ولكن هذا لا يعني أن المؤسسة قامت بالتسيير الجيد للمخزون، بل هو راجع إلى نقض الكمية المخزنة.

خلال هذه الفترة لا يزال متوسط فترة التسديد أكبر من فترة التحصيل أي أن المؤسسة لا تزال تتبع سياسات جيدة فيما يخص كل من التموين والتسويق، فهي في حالة مثالية كونها تحصل من زبائنها حوالي 34 مرة في السنة بينما تسدد حوالي 3 مرات فقط في السنة.

ت-نسب المردودية

حساب نسب المردودية الخاصة بالفترة (2015-2017) والموضحة في الجدول رقم (3-13)

جدول رقم (3-13): حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)

السنوات			البيان	
2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
12.15%	16.35%	4.63%	فائض إجمالي الاستغلال / الأموال الدائمة	المردودية الاقتصادية
3.58%	6.47%	8.38%	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
1.10%	1.80%	2.13%	(الأرباح الصافية / المبيعات) × 100	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2015-2017)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-13) الذي يمثل حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2017) أن:

■ **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة خلال الفترة الممتدة من (2015-2017)، حيث بلغت نسبة 4.6% سنة 2015 وهذا الانخفاض في المردودية راجع إلى أن إجمالي فائض الاستغلال قد انخفض خلال هاته السنة مقارنة مع سنوات الدراسة الأخرى، معناه أن كل دينار من الأصول يحقق فائض إجمال قدره 0.0463 دينار، لترتفع سنة 2016 إلى 16.35% ويعود هذا أساسا إلى الارتفاع في فائض إجمالي الاستغلال حيث ارتفع بحوالي ثلاثة أضعاف مقارنة مع السنة السابقة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للاستغلال بـ 79% مقارنة مع السنة السابقة، لتتخفف سنة 2017 حيث قدرت بـ 12.15% ويعود هذا الانخفاض الكبير أساسا إلى

الانخفاض في فائض إجمالي الاستغلال بنسبة 31.41% والانخفاض في القيمة المضافة للاستغلال حيث شهدت انخفاض بنسبة 42.6% عن السنة السابقة.

- **المردودية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة طوال الفترة الممتدة من (2015-2017)، معناه أن كل دينار مستغل من الأموال الخاصة يحقق نتيجة صافية قدرها (0.0838، 0.0647، 0.0358) على التوالي، وكانت أعلى قيمة سجلتها المؤسسة سنة 2015 حيث بلغت 8.38% لتتخف سنة 2016 إلى 3.58% سنة 2017 وتبقى ضعيفة مقارنة بسعر الفائدة في السوق والذي يتراوح من 5 و6% ويعود هذا الانخفاض إلى تدهور النتيجة الصافية.
- **المردودية التجارية:** تبين المردودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، معناه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق أرباح صافية تقدر بـ (0.0213، 0.180، 0.010)، وهي نسب ضعيفة وفي انخفاض مستمر ويرجع هذا الانخفاض إلى التدي في قيمة النتيجة الصافية.

حساب نسب المردودية الخاصة بالفترة (2018-2020)

جدول رقم (3-14): حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
16.34	%17.91	%12.88	فائض إجمالي الاستغلال / الأموال الدائمة	المردودية الاقتصادية
%4.97	%14.53	%12.60	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
%1.70	%3.65	%3.60	(الأرباح الصافية / المبيعات) × 100	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-14) الذي يمثل حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2017) أن:

- **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة في زيادة مستمرة خلال السنتين 2017 و2018 بسبب الزيادة التي طرأت على فائض إجمالي الاستغلال حيث ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 13.02%، وارتفع سنة 2019 بنسبة 47.85% حيث ارتفعت القيمة المضافة للاستغلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 22.49%، ارتفعت مجددا سنة 2019 بنسبة 31.95% أما في سنة 2020 فشهدت المردودية الاقتصادية انخفاض طفيف مقارنة مع السنة السابقة،

يرجع هذا الانخفاض في المردودية إلى التدني في إجمالي الاستغلال حيث شهد انخفاً بنسبة 10.65%، حيث انخفضت القيمة المضافة للاستغلال 5.85.

■ **المردودية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية المالية للمؤسسة في زيادة مستمرة خلال السنتين 2017 و2018 حيث قدرة سنة 2017 بـ 12.88% و14.53% في السنة 2018، ويجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة مرتبطة بتحسين في النتيجة الصافية للمؤسسة، أما في سنة 2020 فقد شهدت انخفاض حاد مقارنة بالسنتين الماضيتين، ويعود هذا الانخفاض إلى التدهور الحاد في نتيجة الصافية للمؤسسة وتعتبر منخفضة مقارنة مع سعر الفائدة في السوق.

■ **المردودية التجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية التجارية للمؤسسة في شهدت زيادة طفيفة خلال السنتين 2017 و2018 حيث قدرة سنة 2017 بـ 3.60% و3.65% في السنة 2018، ويمكن الإشارة إلى أن هذه الزيادة مرتبطة بتحسين في النتيجة الصافية للمؤسسة، أما في سنة 2020 فقد شهدت انخفاض مقارنة بالسنتين الماضيتين، ويعود هذا الانخفاض إلى التدهور في نتيجة الصافية للمؤسسة.

ثالثاً: نسب الهيكلية

حساب نسب الهيكلية الخاصة بالفترة (2015-2017)

جدول رقم (3-15): حسابات نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2015-2017)

السنوات			البيان	
2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
0.61	0.62	0.60	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.28	0.30	0.33	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
0.18	0.17	0.17	رأس المال الخاص / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
7	6	4	الديون المالية / قدرة التمويل الذاتي	نسبة القدرة على الوفاء
209 939 322	483 585 391	978 839 419	قدرة التمويل الذاتي*	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2015-2017)

* قدرة التمويل الذاتي: نتيجة الدورة+ مخصصات الإهلاكات+ مخصصات المؤنات - استرجاعات على المؤنات + القيمة المتبقية للأصول المتنازل عليها - إيراد التنازل.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-15) الذي يمثل حساب نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2017) أن:

- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الموارد الثابتة، قدرت خلال السنوات الثلاث بـ: 0.60، 0.62، 0.61، على التوالي وهي أقل من 1 وذلك راجع إلى قيمة رأس المال العامل السالبة، هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية للمؤسسة تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
- نسبة التمويل الذاتي: تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، قدرت خلال السنوات الثلاث بـ 0.33، 0.30، 0.28 على التوالي، وهي أقل من 1 في سنوات الثلاث، أي أن استثمارات المؤسسة لم تتعدى نسبة تغطيتها بالأموال الخاصة 33% خلال 3 سنوات.
- نسبة الاستقلالية المالية: تساوت خلال السنتين الأوليتين بـ 0.17 معناه أن المؤسسة تعتمد على الديون بنسبة 73%، لتلحظ ارتفاع طفيف في سنة 2017 حيث قدرت بـ 0.18، وهي نسب منخفضة، هذا يعني أن مقرضو المؤسسة يتحملون الجزء الكبير من مخاطر المؤسسة، الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى التدخل في تسييرها وقد تصبح المؤسسة فاقدة لاستقلاليتها المالية، كما يمكن أن يؤثر على طلبها لقروض مرة أخرى.
- نسبة القدرة على الوفاء: تعبر عن الضمان التي تمنحه المؤسسة لدائنيها، حيث كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، و قدرت في السنة الأولى أربعة سنوات وتعتبر مدة متوسطة لتسديد ديون طويلة الأجل، لترتفع بعد ذلك إلى ست سنوات ثم إلى ثمانية سنوات خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الديون من جهة وانخفاض نتيجة الدورة من جهة أخرى، والتي تفوق النسبة المعيارية التي تقدر بثلاث سنوات، وعلى المؤسسة مراجعة سياسة الاستدانة، ومن خلال توجيه الأموال المقترضة لاستثمارات منتجة تحقق عوائد للمؤسسة، وقد لاحظنا من خلال دراستنا لمعدلات دوران الأصول أنها منخفضة نوعا ما، فهناك إما تضخم للتكاليف أو أن المؤسسة لديها مشكل في المبيعات وتسويق المنتج والواقع يبين العكس فمنتجها تعتبر الأكثر طلبا في السوق، وانخفاض مبيعات المؤسسة في فترات الدراسة خاصة سنة 2017 كان راجع لتوقف المؤسسة المؤقت عن تسويق المنتج نظرا للمشاكل التي واجهتها فيما يخص أسعار بيع منتج السميد وتسقيفه.

حساب نسب الهيكلية الخاصة بالفترة (2018-2020)

جدول رقم (3-16): حسابات نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2018-2020)

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
0.68	0.64	0.65	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.38	0.34	0.32	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
0.24	0.21	0.17	رأس المال الخاص / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
3.50	3.34	4.08	الديون المالية / قدرة التمويل الذاتي	نسبة القدرة على الوفاء
680 241 663	205 523 772	231 791 631	قدرة التمويل الذاتي*	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-16) الذي يمثل حساب نسب الهيكلية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2018-2020) أن:

- نسبة التمويل الدائم: قدرت خلال السنوات الثلاث بـ: 0.65، 0.64، 0.68، على التوالي وهي أقل من 1، هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية للمؤسسة تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
- نسبة التمويل الذاتي: قدرت خلال السنوات الثلاث بـ 0.32، 0.34، 0.38 على التوالي، وهي أقل من 1 في سنوات الثلاث، أي أن استثمارات المؤسسة لم تتعدى نسبة تغطيتها بالأموال الخاصة 38% خلال 3 سنوات.
- نسبة الاستقلالية المالية: تتراوح ما بين 0.17، 0.21، 0.24 خلال السنوات الثلاث، مما يعني أن المؤسسة تعتد على الديون بنسبة 83% 79% 76% خلال الثلاثة سنوات على التوالي، وهي نسب منخفضة، هذا يعني أن مقرضو المؤسسة يتحملون الجزء الكبير من مخاطر المؤسسة، الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى التدخل في تسييرها وقد تصبح المؤسسة فاقدة لاستقلاليته المالية، كما يمكن أن يؤثر على طلبها لقروض مرة أخرى.

* قدرة التمويل الذاتي: نتيجة الدورة+ محصنات الإهلاكات+ محصنات المؤنونات - استرجاعات على المؤنونات + القيمة المتبقية للأصول المتنازل عليها - إيراد التنازل.

- نسبة القدرة على الوفاء: جيدة خلال الفترة الممتدة من (2018-2020)، حيث حققت المؤسسة نسبة تتراوح بين 3 و4 سنوات وهي جيدة نسبياً مقارنة مع النسبة المعيارية، ويرجع هذا التحسن مقارنة مع النتيجة المحققة سنة 2017 والتي قدرت بـ 7 سنوات إلى التحسن في نتيجة المؤسسة خلال 3 سنوات وكذا انخفاض الديون المالية سنة 2020.

المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

سنقوم في هذا المبحث بمحاولة تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على المؤسسة قيد الدراسة من أجل معرفة كل من الحالة الحالية والحالة المستقبلية، وسنقوم بالتطرق إلى كل من نموذج "Taffler"، "Kida" ونموذج "Sherrod" لتدعيم التحليل أكثر.

المطلب الأول: نموذج "Taffler"

وتحسب قيمة المؤشر في هذا النموذج بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$Z = 0.53X1 + 0.13X2 + 0.18X3 + 0.16X4$$

حيث نوضح مختلف المتغيرات وفق الجدول الآتي:

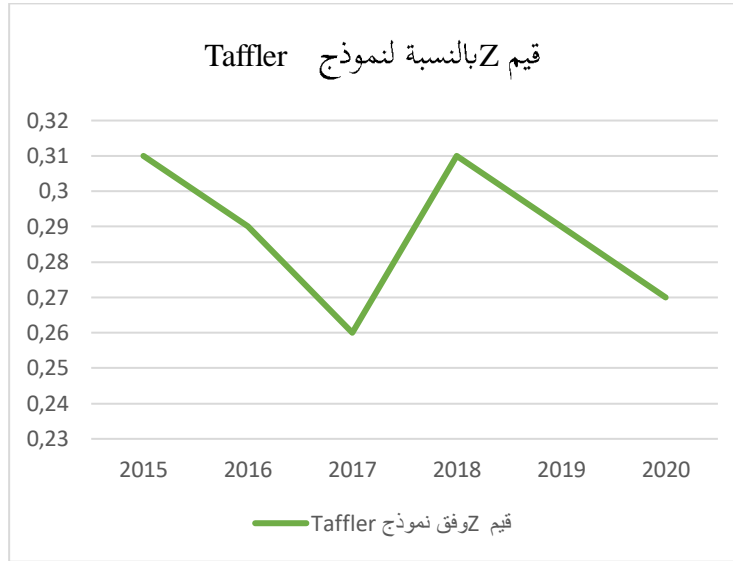
جدول رقم (3-17): تطبيق نموذج "Taffler" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)

النسب المالية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
X1 = صافي الربح قبل الضريبة/مجموع الأصول	0.03	0.02	0.02	0.03	0.07	0.03
X2 = مجموع الخصوم/رأس المال	0.49	0.44	0.36	0.46	0.36	0.37
X3 = الأصول السائلة/مجموع الأصول	0.69	0.65	0.61	0.65	0.59	0.57
X4 = الأصول الجارية/الخصوم الجارية	0.7	0.67	0.59	0.7	0.61	0.65
قيمة المؤشر Z	0.31	0.29	0.26	0.31	0.29	0.27
تصنيف المؤسسة	ناجحة	إمكانية التعثر	إمكانية التعثر	ناجحة	إمكانية التعثر	إمكانية التعثر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

ويمكن تلخيص قيم Z وفق المنحنى الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): قيم Z بالنسبة لنموذج "Taffler".



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (3-17)

نلاحظ من خلال نتائج قيم المؤشر Z أن المؤسسة غير معرضة لخطر التعثر المالي كون $Z > 0.2$ ، مع كون نتائجه متباينة ومتذبذبة فقد أشار أن المؤسسة ناجحة خلال السنة الأولى من الدراسة، لينخفض بعد ذلك بنسبة 6% سنة 2016 و10.34% سنة 2017، ويعود ذلك التغير الطفيف نظرا إلى انخفاض كل من الأصول المتداولة والنتيجة قبل الضريبة، ليرتفع مجددا سنة 2018 بنسبة 19.23%، لتعود قيمة المؤشر لما كانت عليه سنة 2015، مما يعني أن المؤسسة تجاوزت احتمالية التعثر، وذلك بسبب الزيادة في الأصول المتداولة والأرباح مقارنة بالسنة السابقة، ثم انخفضت قيمة المؤشر خلال السنتين 2019 و2020 بنسبة 6.45% و6.97% على التوالي، وحتى مع زيادة نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة سنة 2020، فإن المؤشر انخفض بسبب انخفاض صافي الربح مقارنة بمجموع الأصول بنسبة 57.14% علما أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

المطلب الثاني: نموذج "Kida"

وتحسب قيمة المؤشر في هذا النموذج كما يلي:

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 + 0.42 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

ونحسب مختلف المتغيرات وفق الجدول الموالي:

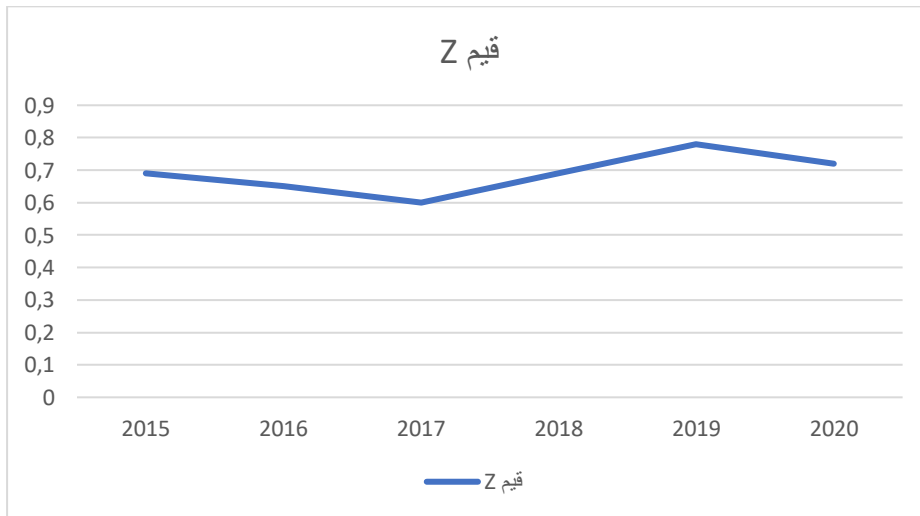
جدول رقم (3-18): تطبيق نموذج "Kida" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	النسب المالية
0.01	0.03	0.02	0.01	0.01	0.01	X1 = صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول
0.24	0.21	0.17	0.18	0.17	0.17	X2 = حقوق المساهمين/مجموع الخصوم
0.65	0.61	0.7	0.59	0.67	0.7	X3 = الأصول السائلة/الخصوم المتداولة
0.7	0.85	0.61	0.58	0.61	0.66	X4 = المبيعات/مجموع الأصول
0.02	0.03	0.05	0.01	0.001	0.01	X5 = النقدية / مجموع الأصول
0.72	0.78	0.69	0.6	0.65	0.69	قيمة المؤشر Z
ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	ناجحة	تصنيف المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

ويمكن تلخيص قيم Z وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): قيم Z بالنسبة لنموذج "Kida"



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-18)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم المؤشر موجبة خلال جميع سنوات الدراسة مما يعني أن المؤسسة في أمان من التعثر المالي، لكن هناك تذبذب طفيف في القيم حيث سجلت المؤسسة انخفاض طوال الفترة (2015-2017)، ويعود هذا الانخفاض إلى تدني قيمة الأصول السائلة مقارنة بالخصوم المتداولة، حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة 4.28%، لتتخفص مجددا ب 11.94% سنة 2017، كذلك انخفضت قيمة المبيعات بالنسبة لمجموع الأصول خلال سنة 2016 بنسبة 7.56%، ثم بنسبة 4.92% خلال سنة 2017، أما بالنسبة للنقديات

مقارنة بمجموع الأصول، فقد انخفضت سنة 2016 بنسبة 90%، لترتفع سنة 2017 وتبلغ ذروتها سنة 2018، مع العلم أن السنة السابقة هي سنة الأساس.

ارتفعت قيمة المؤشر خلال سنة 2018 لما كانت عليه سنة 2015 بفضل الزيادة الطفيفة لكل من قيمة الأرباح، الأصول السائلة والمبيعات، ليبلغ المؤشر ذروته سنة 2019 تعود هذه الزيادة إلى حجم المبيعات مقارنة بمجموع الأصول، حيث زادت نسبة مساهمة المبيعات في تكوين الأصول بـ 39.44%، وهذا يدل على أن المؤسسة حسنت كل من استراتيجيات انتاجها وتسويقها، ويمكن القول إن هذا النموذج يمكنه استشعار الخطر بدرجة مقبولة.

المطلب الثالث: نموذج "Sherrod"

وتحسب قيمة المؤشر في هذا النموذج كما يلي:

$$Z = 17 X1 + 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

جدول رقم (3-19): تطبيق نموذج "Sherrod" في مؤسسة عمر بن عمر للفترة (2015-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	النسب المالية
0.20-	0.23-	0.19-	0.25-	0.22-	0.21-	X1= رأس المال العامل/ إجمالي الأصول
0.37	0.36	0.46	0.36	0.44	0.49	X2= الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
0.24	0.21	0.17	0.18	0.17	0.17	X3= إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول
0.02	0.04	0.02	0.01	0.01	0.02	X4= صافي الأرباح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول
1	1	1	1	1	1	X5= إجمالي الأصول/ إجمالي الخصوم
0.38	0.34	0.32	0.28	0.30	0.33	X6= إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة
2.42	2.13	3.10	0.98	2.39	3.08	قيمة المؤشر Z

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

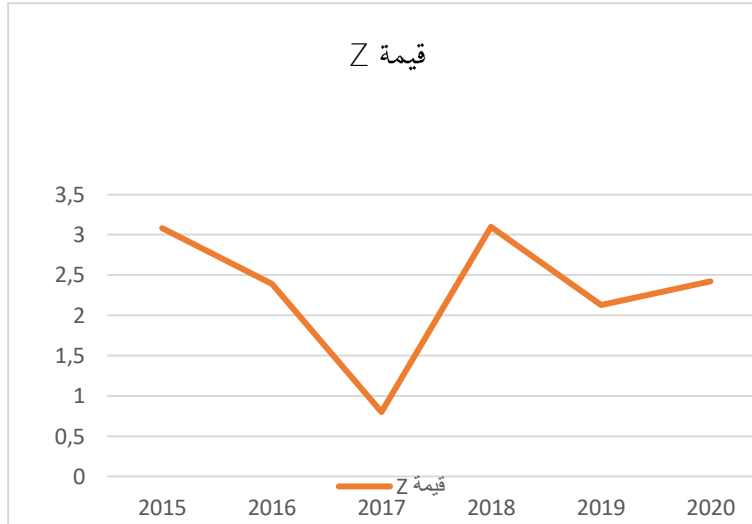
من خلال حساب قيم المؤشر وفق نموذج "Sherrod"، يمكن تصنيف المؤسسة حسب النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- سنة 2015: قيمة المؤشر $5 < 3.08 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي؛
- سنة 2016: قيمة المؤشر $5 < 2.39 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي؛
- سنة 2017: قيمة المؤشر $5 < 0.98 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي؛

- سنة 2018: قيمة المؤشر $5 < 3.10 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي؛
- سنة 2019: قيمة المؤشر $5 < 2.13 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي؛
- سنة 2020: قيمة المؤشر $5 < 2.42 < 5$ - المؤسسة معرضة لخطر التعثر المالي.

ويمكن تلخيص قيم Z وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): قيم Z بالنسبة لنموذج "Sherrod"



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (3-19)

مما يعني أن المؤسسة في خطر التعثر المالي خلال جميع سنوات الدراسة أي الفترة (2015-2020)، كون هذا النموذج يهدف إلى تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالعملاء وذلك من خلال تقييم مراكزهم المالية، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب، نوجزها كالتالي:

- X1: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، وفي هذه الحالة فإنه يعني أن المؤسسة غير قادرة سواء على تسديد هذه الالتزامات أو الاحتفاظ بهامش أمان، كون رأس المال العامل سالب؛
- X2: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأصول المتداولة في تكوين مجموع أصول المؤسسة، وتعتبر قليلة نسبية كون المؤسسة ذات نشاط اقتصادي، حيث يمكن الملاحظة أن هذه النسبة في انخفاض مستمر حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة 10.2%، لتتخفف مجدداً بـ 27.28% لتصل إلى نسبة مساهمة قدرها 36% من إجمالي الأصول وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة حيث قامت المؤسسة بتحقيقها خلال كل من سنة 2017 و2019، بينما بلغت ذروتها سنة 2018؛

- X3 : كون هذه النسبة نسبة رفع، فهي تبين عن مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها بمواردها الخاصة، ويمكن الملاحظة أن مصادر التمويل الخاصة بها هي عبارة عن مصادر خارجية حيث تفوق هذه النسبة 80% خلال الفترة (2015-2018)، لتتخفف سنة 2019 بنسبة 4.82%، ثم انخفضت سنة 2020 بنسبة 3.98%، أي أن قدرة المؤسسة على تمويل أصولها بأموالها الخاصة زادت بنسبة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة؛
- X4 : تصنف هذه النسبة كنسبة ربحية، وتعتبر ضعيفة خلال سنوات الدراسة كونها تتراوح بين 2% و 4%، مما يعني أن الربح قبل الضريبة أقل من قيمة الأصول؛
- X5 : تعتبر نسبة رفع، وتقارن نسبة الأصول بالخصوم الخاصة بالمؤسسة؛
- X6 : هذه النسبة هي آخر نسب الرفع، حيث يقارن بين كل حقوق المساهمين وعناصر الأصول الثابتة، ويمكن أن نلاحظ أن هذه النسبة في تذبذب خلال فترات الدراسة، فقد انخفضت سنة 2016 بـ 9.1%، ثم سنة 2017 بـ 6.67%، وكانت هذه أقل نسبة حيث أن الأصول 28% من الديون، لترتفع النسبة مجددا وتصل إلى ذروتها خلال سنة 2020 لتمثل الأصول الثابتة حوالي 38% من الديون.
- فحسب هذا النموذج فإن المؤسسة متعثرة ماليا كون أن هناك اختلال بين أصولها والتزاماتها، أي عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة وعليه تكون المؤسسة متعثرة ماليا بسبب عجز أصولها ومواردها عن الوفاء بالتزاماتها المستحقة قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب التطبيقي حيث قمنا بتطبيق الدراسة على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، بالتطرق إلى تعريف ونشأة هذه المؤسسة، طبيعة نشاطها وعرض وشرح هيكلها التنظيمي، كما قمنا بدراسة وتحليل القوائم المالية المختلفة الخاصة بالفترة (2015-2020)، وذلك عن طريق حساب وتحليل المؤشرات المالية المختلفة كنسب السيولة، النشاط، الهيكلة والمردودية كونها حجر الأساس لتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

وقد تبين أن المؤسسة لا تحقق توازنا ماليا كون الخزينة الصافية سالبة ما عدا السنة الأخيرة، ووفقا لكل من نموذج "Sherrod" و "Taffler" فإن المؤسسة قد تعثر ماليا ما لم تتدارك الأمر مبكرا، كونها تعتمد على الديون لتمويل مختلف استثماراتها، ولكن نموذج "Kida" أقر بنجاحها.

ويمكن تلخيص الأسباب التي قد تسبب تعثر المؤسسة ماليا فيما يلي:

- عدم قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة؛
- عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها كون رأس المال العامل سالب؛
- انعدام التوازن كون الخزينة الصافية سالبة معظم سنوات الدراسة؛
- الاعتماد على الاستدانة من أجل تمويل مواردها الخاصة.

الخطبة

من خلال تطرقنا لموضوع استخدام نماذج التنبؤ في تقييم حالة المؤسسة الاقتصادية، وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة من الجانبين النظري والتطبيقي، يمكن الجزم بمدى أهمية هذه الأساليب والمؤشرات والنماذج، كون التعثر المالي من أخطر الظواهر التي قد تصادف المؤسسة، حيث أن بعض المؤسسات تسعى فقط الى تحقيق الأهداف المختلفة دون مراعات الوضعية المالية الحالية وكذا مختلف المخاطر التي قد تصادفها مستقبلا سواء بسبب سوء التسيير الخاص بالهيكل المالي أو التغاضي عن مختلف المشاكل التي بدورها تعتبر كثغرات تؤدي الى العجز أو الإفلاس وحتى التصفية في بعض الأحيان.

1- اختبار صحة الفرضيات

بعد التعرف على كل من التعثر المالي والنماذج الخاصة بالتنبؤ به، يمكننا نفي أو اثبات صحة الفرضيات المشار اليها سابقا.

أ- **الفرضية الأولى:** نماذج التنبؤ بالتعثر المالي كافية لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة، من خلال كل من الجانب النظري واسقاطه على المؤسسة قيد الدراسة يمكن قبول الفرضية كون هذه النماذج تقييم المؤسسة من عدة جوانب.

ب- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة بين المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي، بعد التعرف على كل من الجانبين النظري والتطبيقي والطرق المتبعة لإنجاز وحساب نماذج التنبؤ بالتعثر المال، فإننا أولا قمنا بحساب كل من النسب والمؤشرات المالية، أي أن المؤشرات والنسب المالية هي نقطة البداية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ت- **الفرضية الثالثة:** النتائج التي تقدمها نماذج التنبؤ بالتعثر المالي تختلف من نموذج لآخر، من خلال الجانب التطبيقي الذي يخص الدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وبعد أن قمنا بحساب نماذج التنبؤ بالتعثر المالي فيمكننا اثبات صحتها، وذلك كوننا تحصلنا على نتائج مختلفة وفق كل نموذج فلكل منه نظرتة بالنسبة لمعيار قياس التعثر ولكل منه طرق حساب مختلفة.

2- نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية قمنا باستخلاص العديد من النتائج المختلفة الخاصة بالجانبين ومن أهمها نذكر:

أ- الجانب النظري

ومن خلاله توصلنا الى:

- المؤسسة الاقتصادية عبارة عن كيان يقوم بتحويل الوسائل المادية والمالية المتاحة لتحقيق الأهداف؛
- التعثر المالي قد يكون بسبب البيئة الخارجية للمؤسسة كمصادر التمويل، كما قد يكون بسبب البيئة الداخلية للمؤسسة من سياسات متبعة في مختلف الوظائف؛
- يمكن للمؤسسة أن تتجاوز مشكلة التعثر المالي دون اللجوء الى التنبؤ إذا قامت بتدارك الأمر مبكراً؛
- قدرة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على تقييم المؤسسة في الوضع الحالي، وكذلك معرفة الأحوال التي ستكون عليها مستقبلاً اعتماداً على المعلومات الحالية والسابقة؛
- الأساليب الكمية أكثر دقة من الأساليب النوعية؛
- المؤشرات المالية تعتبر كوسيلة لتقييم المؤسسة كونها تهتم بكل من الجانب المالي والتشغيلي؛
- نماذج التنبؤ بالتعثر المالي هي بمثابة التحليل المفصل للمؤشرات المالية، حيث تقارن مختلف النسب المالية لمقارنة مدى تغطية بعضها البعض.

ب- الجانب التطبيقي

ومن خلاله توصلنا الى:

- المؤسسة لا تحقق التوازن المالي بسبب العجز الموجود على مستوى الخزينة الصافية، كونها سالبة خلال الخمسة سنوات الأولى للدراسة، أما في السنة الأخيرة أصبحت موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها فائض بعد تغطية الاحتياجات؛
- نسب السيولة في المؤسسة منخفضة ويعود ذلك الى أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة، وكون الأصول الثابتة تغطي الجزء الأكبر من مجموع الأصول.
- تتبع المؤسسة سياسة جيدة فيما يخص التحصيل والتسديد، كون فترات التحصيل قصيرة جداً مقارنة بفترات التسديد؛
- أقر نموذج كيدا على أن المؤسسة ناجحة طوال فترة الدراسة وفي أمان مستقبلاً، واعتمد هذا النموذج على مقارنة مختلف النسب المالية بأصول المؤسسة؛

- استطاع كل من نموذج "تافلر" و"شيرود" أن يقوموا بتقييم المؤسسة على أنها في حالة مالية سيئة وقد تتعثر مستقبلا، وهما القريان من الواقع كون المؤسسة لا تتمتع بتوازن مالي خلال معظم سنوات الدراسة، كما تعتمد على التمويل الخارجي كمصدر أولي.

3- التوصيات

- استخدام النسب المالية لتحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات التمويلية؛
- استخدام التقنيات الحديثة للمعرفة التامة بأحوال المؤسسة وتقييمها؛
- ضرورة الاهتمام بالمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، كونها تتأثر بطريقة غير مباشرة؛
- دراسة كل من الموارد والاحتياجات وتكييفها لتحقيق التوازن؛
- تخفيض مختلف التكاليف الناتجة عن التخزين الطويل.

4- آفاق الدراسة

- بعد إتمام بحثنا، لاحظنا أن هناك بعض النقائص فيما يخص دراسة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي والتي لاتزال تحتاج لكل من البحث والتطوير، ووفق هذا الصدد نقترح ما يلي:
- الاهتمام أكثر بدراسة وتطوير النسب المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي؛
 - ادخال نسب مالية جديدة تخص كل من الاستدانة والاستحقاق لتحسين كل من التقييم والتنبؤ؛
 - بناء نماذج تنبؤ بالتعثر المالي تتماشى مع طبيعة نشاط المؤسسات الجزائرية ومحيطها.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1- أبو النصر، أحمد مدحت، إدارة التنمية البشرية الاتجاهات المعاصرة، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2007.
- 2- أحمد أبو بكر عيد، وليد إسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 3- أحمد محمود المساعده، تصفية الشركات المساهمة العامة، طبعة 1، مؤسسة حمادة للدراسة الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 4- أحمد يوسف دودين، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 5- امطير عثمان، مبادئ الإحصاء، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017.
- 6- جعفر خطاب جودت، إعادة هيكلة المصارف، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2009.
- 7- جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة- مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية-، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر وتوزيع، الأردن، 2013.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
- 9- خالد أحمد علي محمود، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
- 10- خالد سليمان، التسويق فن التحدث والتفاوض، مؤسسة وكالة الصحافة العربية، مصر، 2022.
- 11- خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية -مدخل اتخاذ القرار-، الطبعة 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- 12- رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 13- رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

- 14- زينة محمود أحمد، العلاقات العامة والمزايا التنافسية في المصارف، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 15- سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي - منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية-، الطبعة 1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2019.
- 16- سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017.
- 17- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الأردن، 2014.
- 18- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2020.
- 19- صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 20- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007.
- 21- طلال محمد الججاوي، ساكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013.
- 22- عائشة يوسف الشميلي، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- 23- عبد الرحمان بن عنتر، إدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية مدخل تحليلي، الطبعة 1، دار اليازوري للنشر، لبنان، 2011.
- 24- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
- 25- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 26- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2007.

- 27- عصام فتحي زيد أحمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
- 28- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 29- فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 30- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، Financial Inc. للنشر والتوزيع، فلسطين.
- 31- كاظم هادي أموري، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 32- مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة 1، دار الحكمة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 33- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2021.
- 34- محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر محاسبية إدارية-، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 35- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الطبعة 1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2019.
- 36- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
- 37- محمد سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول الى التميز، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، مصر، 2019.
- 38- محمد عبد الله شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
- 39- محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحرافات والاختلاس، دار الصايل للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 40- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- 41- محي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل ومناقشة الميزانيات، الطبعة 1، دار الاعصار العلمي للنشر، الأردن، 2017.
- 42- مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- 43- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 44- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2018.
- 45- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
- 46- ناصر دادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 47- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين شمس، مصر، 2006.
- 48- نجم عبود نجم، مدخل الى إدارة العمليات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 49- نعيم نمر داوود، التحليل المالي -دراسة نظرية تطبيقية-، الطبعة 1، دار البادية للنشر وتوزيع، الأردن، 2012.
- 50- الهادي مشعال، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010.
- 51- وائل رفعت علي، إبراهيم جابر السيد، الإدارة المالية وسوق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
- 52- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 53- وليد الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
- 54- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2007.

ب- الأطروحات والرسائل:

- أطروحات الدكتوراه:

- 1- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016.
 - 2- سعيد ثريا، أثر تحسين الموارد البشرية على التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في الدراسات المالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.
 - 3- عبد السلام زعرور، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019.
- رسائل الماجستير:
- 1- أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التقديرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل البيت، المفرق، العراق، 2015.
 - 2- سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
 - 3- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم-، مذكرة ماجستير في علوم تسيير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
 - 4- عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.
 - 5- هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
 - 6- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004.

ت- المجالات:

- 1- أحلام بلقاسم كحلولي، منال خلخال، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، مجلد 11، عدد 2، 2020.
- 2- أحمد حسابو آدم حسابو، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، السودان، 2016.
- 3- أحمد فارس القيسي، هل تملك النماذج المبينة على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة (دراسة حالة الشركات الصناعية الأردنية)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 01، الأردن، 2016.
- 4- أسامة الفراء، أماني قبيطري، أثر إعادة الهيكلة الإدارية على جودة التنظيم المؤسسي في ضوء المشروع الوطني للإصلاح الإداري، مجلة البعث، المجلد 43 العدد 6، سوريا، 2021.
- 5- أسماء دردور، استخدام التحليل التمييزي للتنبؤ بالفشل المالي لعينة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، الجزائر، 2018.
- 6- بورنيسة مريم، خنفري خيضر، تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم التجارية، مجلد 18، عدد 1، الجزائر، 2019.
- 7- توفيق عتيق، عثمان بوزيان، دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 8، العدد 2، جامعة سعيدة، الجزائر، 2021.
- 8- جيلالي قالون، عمليات الاندماج والاستحواذ ودورها في تحقيق ميزة تنافسية وزيادة القيمة للمساهمين، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 2، عدد 3، الجزائر، 2014.
- 9- خليفة الحاج، لعلمي فاطمة، تسلسل عوامل الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، العدد 2، 2020.
- 10- دلال محمد إبراهيم محمد، التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 2، العدد 2، الجزء 2، 2021.

- 11- زيدية سمروود، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 12- سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، 2018.
- 13- سعيدة حبي، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 58، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المسيلة، 2021.
- 14- سناء مرامرية، ماهية تصفية الشركات التجارية، مجلة البدر، مجلد 3، عدد 7، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021.
- 15- الشريف ريجان، التعثّر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، الجزائر، 2007.
- 16- شريف غياط، مهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد 24، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2013.
- 17- صبرينة بن عروج، سفيان بن يلقاسم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، Revue des Réformes Economique et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2019.
- 18- ضرار الماحي العبيد، الزين عبد الله يوسف، تعثر الديون المصرفية، مجلة الجزيرة، مجلد 15، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 19- عائشة بلغراس، ديدن بوعزة، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 28، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2021.
- 20- عبد الحق بن تفات، الأساليب الكمية واستخدامها في المؤسسات الجزائرية - القرارات الظرفية والاستراتيجية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 11، العدد 02، الأغواط، الجزائر، 2010.

- 21- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، فلسطين، 2018.
- 22- عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعويينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 23- عبد القادر مسعودي، محمد طالبي، التأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية - حالة مؤسسة أن سي أ روبية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، 2020.
- 24- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، مجلد رقم 31، العدد 95، 2009.
- 25- علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق حواس، دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالتعثر بالفشل المالي بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان، مجلة التنمية الاقتصادية، الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01 مكرر، جوان 2021.
- 26- كريمة بن عيشة، نجار حياة، أثر المخاطر المالية على خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانل، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، بشار، الجزائر، 2021.
- 27- لطيفة عبدلي، بن حميدة محمد، تحليل المخاطر الإنتاجية في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة شركة الاسمنت سعيدة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، معسكر، الجزائر، 2016.
- 28- محمد البشير وآخرون، تسيير الاحتياج في رأس المال المعياري، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 29- محمد شعبان حسن، نوزاد رجب زبير، دور إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 09، العدد 01، العراق، 2020.
- 30- محمد لمن علون، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2020.

- 31- مراد مسعود سعداوي وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2020.
- 32- منال خلخال، مقارنة نموذج ألتمان بتقرير مدقق الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 5، عدد 7، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2012.
- 33- موسى عساوس، آيت مراد أحمد، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
- 34- هودة سلطان قدوري، محمد بن سعيد، دورة حياة المؤسسة الاقتصادية وأثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014.

ث- المحاضرات والمطبوعات:

- 1- العلجة مطبوش، محاضرة في مقياس التسيير المالي، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019.
- 2- نظيرة قلادي، مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

- 1- Béatrice et Franciss Grandguillot, Analyse Financière, 5^e édition, Gualino éditeur, 2001.
- 2- Lahcene Abdallah Bachioua, **Fundamentals of Statistics Concepts and Applications**, 1st edition, phillips publishing, United States, 2011.
- 3- Nizar Alsharari, **Accounting and Finance Innovations**, IntechOpen, United Kingdom, 2021.

ب- المجلات:

- 1- Ehsan ul Hassan and others, **A Review of Financial Distress Prediction**, Vol 1, No 3, Alpha Publishing, Dubai, 2017.
- 2- Li Y, Wang Y, **Machine Learning Methods of Bankruptcy Prediction Using Accounting Ratios**, Open Journal of Business and Management, Vol.6, No.1, 2017.

-
- 3- Sumaira ashraf and others, **Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress ?** Journal of Risk and Financial Management, MDPI, Vol 12, No 55, Switzerland, 2019.

ت- المقالات:

- 1- Nick Cline, Robbe McLaren and Janine leeder, corporate reorganization, Lexology, London, 2021.

ث- المواقع:

- 1- <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/strategy/corporate-reorganization-clause>
- 2- <https://www.th3accountant.com/2019/12/Inventory.Turnover.html>
- 3- <http://www.ipedr.com/vol43/030-ICFME2012-X00025.pdf?msclkid=62ee5f8cd11111ec8afa7d9f345d27cc>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

الرقم: 17... ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت.ع.ج/ق/ 2021

Guelma le :

قائمة في : 02 جانفي 2022

إلى السيد:

.....

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة):
.....

الطالب(ة):
.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر. فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص :
.....

بمؤسستكم .

موضوع الزيارة:
.....

.....
.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم من أفاضل التقدير والاحترام

رئيس القسم

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيس قسم علوم التسيير بكلية
علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إمضاء: جلالية كريم

Yayeb ZITOUNE
Directeur
d'Administration Générale

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2015

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		264 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	643 324 600	249 272 784	394 051 816	420 155 736
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 285 982 349	1 159 305 393	2 126 676 956	2 293 030 086
- Autres immobilisations corporelles	416 294 349	253 496 531	162 797 818	147 508 958
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	2 645 907 141		2 645 907 141	390 242 424
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	1 181 610 346
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	66 012 838		66 012 838	50 278 121
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 141 735 300	1 662 074 707	6 479 660 593	4 747 039 693
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 273 386 583		4 273 386 583	3 381 180 990
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	34 429 976		34 429 976	115 431 376
- Autres débiteurs	1 638 529 765		1 638 529 765	2 303 725 236
- Impôts et assimilés	57 713 830		57 713 830	40 759 954
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	142 391 429		142 391 429	915 193 371
TOTAL ACTIF COURANT	6 146 451 584		6 146 451 584	6 756 290 926
TOTAL GENERAL ACTIF	14 288 186 885	1 662 074 707	12 626 112 177	11 503 330 620

الملحق رقم 03: ميزانية الخصوم لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2015

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 442 723 926	1 310 774 260
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		177 703 078	131 949 667
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 120 427 005	1 942 723 926
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 760 277 768	
Impôt (différés et provisionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 760 277 768	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		868 547 196	401 628 908
Impôt		64 831 917	62 110 104
Autres dettes		5 283 133 696	9 096 867 682
Trésorerie passif		2 528 894 596	
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		8 745 407 405	9 560 606 694
TOTAL GENERAL PASSIF		12 626 112 177	11 503 330 620

الملحق رقم 04: جدول النتائج لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production		8 345 672 578		7 339 493 811
rendue				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		8 345 672 578		7 339 493 811
Production stockée ou déstockée		33 171 264		-2 039 287
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
- PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 378 843 842		7 337 454 524
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	6 559 779 266		5 603 664 558	
Autres approvisionnements	550 410 385		522 668 636	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	80 695 334		77 858 690	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-279 420		-639 473	
Sous-traitance générale				
Locations	33 923 009		19 450 842	
Entretien, réparations et maintenance	12 677 831		15 070 995	
Services extérieurs				
Primes d'assurances	10 621 256		9 053 825	
Documentations et divers	3 806 432		3 648 519	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	6 859 255		7 614 974	
Publicité	232 590 383		22 066 095	
Déplacement, missions et réceptions	66 467 752		52 549 505	
Autres services	72 901 858		16 386 887	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri	-434 178			
II - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		748 824 680		988 060 472

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	510 368 959		441 734 280	
Impôts, taxe et versement assimilés	58 885 703		58 013 469	
V - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		179 570 018		488 312 723
Autres produits opérationnels		518 498 513		98 672 971
Autres charges opérationnelles	170 144 479		172 623 416	
Dotations aux amortissements	242 136 900		233 627 973	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		285 787 153		180 734 305
Produits financiers		8 602 247		6 182 266
Charges financières	57 795 714		472 649	
VI - RESULTAT FINANCIER	49 193 467			5 709 617
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		236 593 686		186 443 923
Élément extraordinaires (produits)				
Élément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	58 890 608		53 140 968	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			1 353 288	
X-RESULTAT DE L'EXERCICE		177 703 078		131 949 667

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2016

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		264 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	281 438 485	361 048 115	394 051 816
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 318 866 221	1 328 483 621	1 990 382 600	2 126 676 956
- Autres immobilisations corporelles	459 162 459	295 393 359	163 769 100	162 797 818
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	3 841 915 034		3 841 915 034	2 645 907 141
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 211 059		72 211 059	66 012 838
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 418 855 396	1 905 315 464	7 513 539 932	6 479 660 593
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 145 991 023		4 145 991 023	4 273 386 583
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	37 349 808		37 349 808	34 429 976
- Autres débiteurs	1 565 472 514		1 565 472 514	1 638 529 765
- Impôts et assimilés	51 278 654		51 278 654	57 713 830
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	18 747 303		18 747 303	142 391 429
TOTAL ACTIF COURANT	5 818 837 302		5 818 837 302	6 146 451 584
TOTAL GENERAL ACTIF	15 237 692 698	1 905 315 464	13 332 377 234	12 626 112 177

الملحق رقم 06: ميزانية الخصوم لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 620 427 005	1 442 723 926
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		146 571 008	177 703 076
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 266 998 010	2 120 427 005
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 372 807 711	1 760 277 768
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 372 807 711	1 760 277 768
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 085 603 273	868 547 196
Impôt		62 187 187	64 831 917
Autres dettes		3 953 119 270	5 283 133 896
Trésorerie passif		3 591 651 783	2 528 894 596
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		8 692 571 542	8 745 407 405
TOTAL GENERAL PASSIF		13 332 377 234	12 626 112 177

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production		8 120 386 772		8 345 672 578
Vendue				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		8 120 386 772		8 345 672 578
Production stockée ou déstockée		90 982 479		33 171 264
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 211 369 250		8 378 843 842
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 877 306 095		6 559 779 266	
Autres approvisionnements	385 661 725		550 410 385	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	93 613 036		80 695 334	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			-279 420	
Sous-traitance générale				
Locations	20 205 820		33 923 009	
Entretien, réparations et maintenance	35 587 488		12 677 831	
Services	11 236 615		10 621 256	
extérieurs	12 375 400		3 806 432	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 072 982		9 182 850	
Publicité	221 612 646		232 590 383	
Déplacement, missions et réceptions	71 490 126		66 467 752	
Autres services	133 180 159		70 578 263	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri			-434 178	
III - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		1 345 027 156		748 824 630

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	530 670 679		510 368 959	
Impôts, taxe et versement assimilés	55 701 836		58 885 703	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		758 654 641		179 570 018
Autres produits opérationnels		29 157 028		518 498 513
Autres charges opérationnelles	188 588 363		170 144 479	
Dotations aux amortissements	245 014 477		242 136 900	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		354 208 829		285 787 153
Produits financiers		475 831		8 602 247
Charges financières	157 356 861		57 795 714	
VI - RESULTAT FINANCIER	156 881 030		49 193 467	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		197 327 799		236 593 686
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	50 756 793		58 890 608	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		146 571 006		177 703 078

الملحق رقم 08: ميزانية الأصول لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2017

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	313 517 952	328 968 648	361 048 115
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 329 829 803	1 498 465 393	1 831 364 410	1 990 362 600
- Autres immobilisations corporelles	497 741 451	338 476 438	159 265 013	163 769 100
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	4 276 865 100		4 276 865 100	3 841 915 034
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	75 205 043		75 205 043	72 211 059
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 956 342 020	2 150 459 783	7 805 882 237	7 513 539 932
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	3 834 886 136		3 834 886 136	4 145 991 023
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	164 181 688		164 181 688	37 349 808
- Autres débiteurs	120 839 566		120 839 566	1 565 472 514
- Impôts et assimilés	58 191 254		58 191 254	51 276 654
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	128 953 155		128 953 155	18 747 303
TOTAL ACTIF COURANT	4 307 051 798		4 307 051 798	5 818 837 302
TOTAL GENERAL ACTIF	14 263 393 818	2 150 459 783	12 112 934 035	13 332 377 234

الملحق رقم 09: ميزانية الخصوم لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 596 998 010	1 620 427 005
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		77 794 890	146 571 006
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 174 792 900	2 266 998 010
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 372 807 711
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 372 807 711
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 877 850 917	1 085 603 273
Impôt		77 751 798	62 197 187
Autres dettes		3 427 271 240	3 953 119 270
Trésorerie passif		1 976 825 318	3 591 651 783
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 359 699 272	8 692 571 512
TOTAL GENERAL PASSIF		12 112 934 035	13 332 377 234

الملحق رقم 10: جدول النتائج لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production				
Produits fabriqués		7 059 128 028		8 120 386 772
Prestations de services				
vendue				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		7 059 128 028		8 120 386 772
Production stockée ou déstockée		170 107 031		90 982 479
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 229 235 059		8 211 369 250
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	4 966 455 552		5 877 306 095	
Autres approvisionnements	560 905 823		385 661 725	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	108 239 234		93 613 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	6 730 706		20 205 820	
Entretien, réparations et maintenance	30 007 900		35 587 488	
Services				
Primes d'assurances	17 357 089		11 236 615	
extérieurs				
Documentations et divers	5 543 505		12 375 400	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 573 950		5 018 237	
Publicité	168 661 743		221 612 646	
Déplacement, missions et réceptions	114 826 564		71 490 126	
Autres services	91 412 264		132 234 905	
II - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		1 155 520 730		1 345 027 156

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	517 230 383		530 671 679	
Impôts, taxe et versement assimilés	60 702 174		55 701 836	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		577 588 172		758 654 641
Autres produits opérationnels		10 684 379		29 157 028
Autres charges opérationnelles	143 105 060		188 581 363	
Dotations aux amortissements	245 144 319		245 011 477	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		200 023 172		354 208 829
Produits financiers		3 446 424		475 831
Charges financières	80 383 706		157 351 861	
VI - RESULTAT FINANCIER	76 937 281		156 881 030	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		123 085 891		197 327 799
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	45 291 001		50 756 793	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		77 794 890		146 571 006

الملحق رقم 11: ميزانية الأصول لسنة 2018

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2018

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	734 843 209	347 136 696	387 706 513	328 968 648
- Install. tech., matériel et outillage industriels	7 145 349 847	1 697 541 807	5 447 808 040	1 831 364 410
- Autres immobilisations corporelles	468 784 517	257 220 157	211 564 360	159 265 013
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	581 059 263		581 059 263	4 276 865 100
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 731 494		72 731 494	75 205 043
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 136 982 353	2 301 898 660	7 835 083 693	7 805 882 237
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 757 373 535		4 757 373 535	3 834 886 136
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	348 159 142		348 159 142	164 181 688
- Autres débiteurs	478 684 943		478 684 943	120 839 566
- Impôts et assimilés	224 561 095		224 561 095	58 191 254
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	741 889 254		741 889 254	128 953 155
TOTAL ACTIF COURANT	6 550 667 969		6 550 667 969	4 307 051 798
TOTAL GENERAL ACTIF	16 687 650 322	2 301 898 660	14 385 751 662	12 112 934 035

الملحق رقم 12: ميزانية الخصوم لسنة 2018

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 resse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 674 792 900	1 596 998 010
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		313 410 417	77 794 890
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 488 203 317	2 174 792 900
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 578 441 862
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 040 085 445	1 877 850 917
Impôt		96 993 050	77 751 798
Autres dettes		5 723 385 704	3 427 271 240
Trésorerie passif		1 458 642 284	1 976 825 318
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		9 319 106 482	7 359 699 272
TOTAL GENERAL PASSIF		14 385 751 662	12 112 934 035

الملحق رقم 13: جدول النتائج لسنة 2018

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

: SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

: ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Produite de marchandises				
Production		8 714 365 902		7 059 128 028
Produite				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		8 714 365 902		7 059 128 028
Production stockée ou déstockée		-23 884 051		170 107 031
Production immobilisée				
Abandon d'exploitation				
PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 690 481 851		7 229 235 059
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 840 297 218		4 966 455 552	
Autres approvisionnements	793 345 932		560 905 823	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	132 976 629		108 239 234	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	59 602 401		6 730 706	
Entretien, réparations et maintenance	37 476 917		30 007 900	
Services	19 129 120		16 208 289	
Extérieurs	13 284 771		5 543 505	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 870 251		5 488 707	
Publicité	138 713 181		168 661 743	
Déplacement, missions et réceptions	108 539 500		114 826 564	
Autres services	128 917 922		89 497 507	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	7 275 153 841		6 072 565 529	
I.- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 415 328 009		1 156 669 530

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

den de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 ité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 resse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
arges de personnel	698 993 602		517 230 383	
pôts, taxe et versement assimilés	63 910 298		60 702 174	
- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		652 424 109		578 736 972
autres produits opérationnels		40 557 520		10 684 379
autres charges opérationnelles	52 699 578		143 105 060	
dotations aux amortissements	318 380 814		245 144 319	
provisions				
perte de valeur				
prise sur pertes de valeurs et provisions				
- RESULTAT OPERATIONNEL		321 901 237		201 171 972
roduits financiers		1 205 395		3 446 424
charges financières	9 696 214		80 383 706	
I - RESULTAT FINANCIER	8 490 819		76 937 281	
II - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		313 410 417		124 234 691
élément extraordinaires (produits)				
élément extraordinaires (Charges)				
III - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
mpôt exigibles sur résultats ordinaires			45 291 001	
mpôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
X-RESULTAT DE L'EXERCICE		313 410 417		78 943 690

الملحق رقم 14: ميزانية الأصول لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

26 MAI 2020



BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2019

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Cent d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	56 737 921	459 907	56 278 013	
Immobilisation corporelles				
Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
Agencements et aménagements de terrains				
Construction	983 820 296	385 295 740	598 524 556	387 706 513
Instal. tech., matériel et outillage industriels	7 277 619 945	1 962 746 983	5 314 872 961	5 447 808 040
Autres immobilisations corporelles	532 684 465	308 586 999	224 097 466	211 564 360
Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	426 203 699		426 203 699	581 059 263
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence-entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	614 919 939		614 919 939	72 731 494
Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	11 026 200 287	2 657 089 630	8 369 110 658	7 835 083 693
ACTIF COURANT				
Stocks et en cours	3 503 213 356		3 503 213 356	4 757 373 535
Créances et Emplois assimilés				
Clients	39 647 298		39 647 298	348 159 142
Autres débiteurs	761 397 175		761 397 175	478 684 943
Impôts et assimilés	93 308 458		93 308 458	224 561 095
Autres créances et emplois assimilés				
Responsabilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	327 396 259		327 396 259	741 889 254
TOTAL ACTIF COURANT	4 724 962 545		4 724 962 545	6 550 667 969
TOTAL GENERAL ACTIF	15 751 162 833	2 657 089 630	13 094 073 203	14 385 751 662

الملحق رقم 15: ميزانية الخصوم لسنة 2019

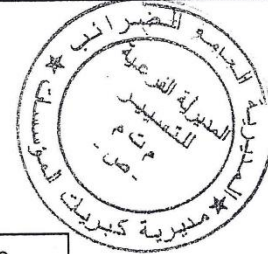
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA



BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2019

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 900 284 096	1 674 792 900
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		408 030 363	225 491 196
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 808 314 459	2 400 284 096
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 578 441 862
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 838 582 901	2 040 085 445
Impôt		116 737 793	184 912 271
Autres dettes		4 751 996 187	5 723 385 704
Tresorerie passif			1 458 642 284
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 707 316 881	9 407 025 703
TOTAL GENERAL PASSIF		13 094 073 203	14 385 751 662

الملحق رقم 16: جدول النتائج لسنة 2019

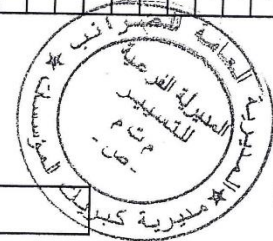
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA



Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Produits fabriqués		11 185 772 107		8 714 365 902
Prestations de services				
Vente de travaux				
Rabais, remises, restournes accordés				
Produit net des Rabais, remises, ristourne		11 185 772 107		8 714 365 902
Production stockée ou déstockée		57 934 878		-23 884 051
Production immobilisée				
Production d'exploitation				
PRODUCTION DE L'EXERCICE		11 243 706 985		8 690 481 851
Produits de marchandises vendues				
Produits premiers	8 084 473 997		5 840 297 218	
Produits approvisionnements	912 848 155		793 345 932	
Produits des stocks				
Produits d'études et de prestations de services				
Produits consommations	137 026 289		132 976 629	
Produits remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	5 788 179		59 602 401	
Entretien, réparations et maintenance	31 668 291		37 476 917	
Primes d'assurances	15 798 805		19 129 120	
Documentations et divers	24 990 778		13 284 771	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	14 414 494		2 870 251	
Publicité	36 753 827		138 713 181	
Déplacement, missions et réceptions	72 526 505		108 539 500	
Produits services	39 873 939		128 917 922	
Produits remises, ristournes obtenus sur services extéri				
CONSUMMATION DE L'EXERCICE	9 376 163 257		7 275 153 841	
VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		1 867 543 728		1 415 328 009

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Salaires de personnel	796 014 416		698 993 602	
Impôts, taxes et versement assimilés	106 891 454		63 910 298	
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		964 637 858		652 424 109
Produits opérationnels		9 566 199		40 557 520
Charges opérationnelles	87 461 463		52 699 578	
Dotations aux amortissements	364 492 842		318 380 814	
Dotations				
Reprise de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
RESULTAT OPERATIONNEL		522 249 752		321 901 237
Revenus financiers		912 704		1 205 395
Charges financières	13 189 671		9 696 214	
RESULTAT FINANCIER	12 276 966		8 490 819	
RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		509 972 786		313 410 417
Produits extraordinaires (produits)				
Charges extraordinaires (Charges)				
RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Provisions exigibles sur résultats ordinaires	101 942 423		87 919 221	
Dotations (Variations) sur résultats ordinaires				
RESULTAT DE L'EXERCICE		408 030 363		225 491 196



الملحق رقم 17: ميزانية الأصول لسنة 2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W. GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de Valeurs	Net	N - 1
				Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecarts d'acquisition – goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	58 633 171	12 091 779	46 541 392	56 278 013
Immobilisations corporelles				
Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
Agencements et aménagements terrains				
Construction	1 077 470 468	438 813 884	638 656 583	598 524 556
Install.tech. matériel et outillage industriels	7 562 844 974	2 351 006 186	5 211 838 788	5 314 872 961
Autres immobilisations corporelles	581 024 504	367 665 311	213 359 194	224 097 466
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	76 151 306		76 151 306	426 203 699
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	396 154 961		396 154 961	614 919 939
Impôts différés actif	1 159 000		1 159 000	
Autres produits différés- Hors				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 887 652 406	3 169 577 160	7 718 075 246	8 369 110 658
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	695 746 957		695 746 957	3 503 213 356
Créances et emplois assimilés				
Clients	169 345 639	3 034 369	166 311 270	39 647 298
Autres débiteurs	1 000 087 637		1 000 087 637	761 397 175
Impôts et assimilés	129 661 720		129 661 720	93 308 458
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 638 739 993		2 638 739 993	327 396 259
TOTAL ACTIF COURANT	4 633 581 945	3 034 369	4 630 547 576	4 724 962 545
TOTAL GENERAL ACTIF	15 521 234 351	3 172 611 529	12 348 622 822	13 094 073 203

الملحق رقم 18: ميزانية الخصوم لسنة 2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000	500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	2 308 314 459	1 900 284 096
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	146 883 029	408 030 363
Autres capitaux propres – Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 955 197 488	2 808 314 459
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 320 597 676	2 578 441 862
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
Autres charges différées- Hors cycle d'exploit		
TOTAL II	2 320 597 676	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 630 752 142	2 838 582 901
Impôts	67 935 078	116 737 793
Autres dettes	5 359 676 439	4 751 996 187
Trésorerie Passif	14 463 999	
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		
TOTAL III	7 072 827 657	7 707 316 881
TOTAL PASSIF (I+II+III)	12 348 622 822	13 094 073 203

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 19: جدول النتائج لسنة 2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W. GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

Page 1 of 2

COMPTE DE RESULTAT

Désignation	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		8 638 058 842		11 185 772 107
Prestations de services				
- Vente de travaux				
Produits annexes		1 110 175		
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		8 639 169 017		11 185 772 107
Production stockée ou déstockée		-180 509 663		57 934 878
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		8 458 659 354		11 243 706 985
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 682 532 964		8 084 473 997	
Autres approvisionnements	648 223 955		912 848 155	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	101 725 702		137 026 289	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur achats				
Services				
Sous-traitance générale	2 526 600			
Locations	64 746 347		5 788 179	
Entretien, réparations et maintenance	37 885 542		31 668 291	
Services extérieurs				
Primes d'assurances	17 441 049		15 798 805	
Documentation et divers	7 012 285		24 990 778	
Personnel extérieur à l'entreprise	281 800			
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	9 013 542		14 414 494	
Publicité	26 557 576		36 753 827	
Déplacements, missions et réceptions	27 793 062		72 526 505	
Autres services	47 574 122		39 873 939	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	6 673 314 549		9 376 163 257	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		1 785 344 805		1 867 543 728

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W. GUELMA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

Page 2 of 2

Désignation	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	841 747 794		796 014 416	
Impôts et taxes et versements assimilés	81 740 134		106 891 454	
IV-Excédent brut d'exploitation		861 856 877		964 637 858
Autres produits opérationnels		11 206 897		9 566 199
Autres charges opérationnelles	113 425 976		87 461 463	
Dotations aux amortissements	516 358 651		364 492 842	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		243 279 147		522 249 752
Produits financiers		23 146 600		912 704
Charges financières	61 596 392		13 189 671	
VI-Résultat financier	38 449 792		12 276 966	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		204 829 354		509 972 786
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	59 105 325		101 942 423	
Impôts différés (variations) sur résultats		1 159 000		
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		146 883 029		408 030 363

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة النماذج الكمية في الكشف عن التعثر المالي للمؤسسة مطاحن عمر بن عمر خلال الفترة (2015-2020)، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على كل من نموذج "كيدا"، "تافلر" و"شيرود"، لتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

وقد وجدت الدراسة أن المؤسسة قريبة من خطر التعثر المالي وذلك حسب نموذج "تافلر" و"شيرود"، في حين أثبت نموذج "كيدا" أن المؤسسة ناجحة طوال فترة الدراسة.

ويمكن القول أن النماذج الكمية تسهم فعلا في الكشف عن التعثر المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق تطبيق النموذج الذي يناسب طبيعة نشاط المؤسسة.

Summary:

This study was conducted to measure the contribution range of quantitative models in finding out financial distress in Amor Ben Amor's firm during the period (2015-2020), and to achieve the goal of this study we used kida's taffler's and sherrod's models.

And we found out that the society is around the grey zone which means that it's close to financial distress and that's according to taffler's and sherrod's models, but Kida's model showed that the society is successful during this period.

So we can say that the quantitative models can really help on finding out if the society suffers from a financial distress, and that's mostly by using the main model that suits the right society's environment.